

في البحث عن مؤشرات اقتصادية بديلة

في البحث عن مؤشرات اقتصادية بديلة



الباحث الرئيسي: محمد سلطان

توفيق حداد، وائل جمال، دينا عبد الله، جمال الدين العويدي، العربي الحفيضي

منسق المشروع: شبهاء الشراوي مراجعة لغة: أيمن عبد المعطي

طبعة أولى 2019

رقم الإيداع: 10186 / 2019

الترقيم الدولي/ تدمك

978-877-6648-36-4

هذه الأوراق نتاج أعمال مؤتمر: اتفاقيات التجارة الحرة ومؤشرات الاقتصاد البديل 2 و3 ديسمبر 2018 / بيروت، وتعتبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

جميع الحقوق محفوظة للناسر

دار المرايا للنتاج الثقافي



تليفون: +2023961548

البريد الإلكتروني

elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج م ع

في البحث عن مؤشرات اقتصادية بديلة

الباحث الرئيسي: محمد سلطان

توفيق حداد، وائل جمال، دينا عبد الله، جمال الدين العويدي، العربي الحفيضي

دار المرايا للنتاج الثقافي



إهداء

نهدى هذا العمل لروح المفكر العربى الراحل سلامة كيلة الذى طالما
أثرى عمل المنتدى من خلال مساهمته فى الكثير من الأبحاث والورش
بجانب مساهمته الفكرية الكبيرة فى قضايا الشعوب العربية.

المحتويات

7	 التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات	
	■ المؤشرات الاقتصادية البديلة وإدارة سياسات التضمين والإقصاء	
9	توفيق حداد	
	■ صور أوضح للقاء: عن الفقر والجوع والتضخم	
19	 محمد سلطان	
	■ في كسر احتكار الناتج المحلي الإجمالي لقياس النشاط الاقتصادي: بدائل في طريق الكفاءة والعدالة	
59	وائل جمال	
	■ عن دقة العينة الإحصائية أو كيف يظهر المجتمع المصري في عينة بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك	
73	دينا عبد الله	
	■ حول البيانات الخاصة بأعداد ونسب السكان تحت خط الفقر وبيانات التضخم في تونس	
83	جمال الدين العويدي	
	■ أي مضمون للمؤشرات الرسمية عن الفقر؟	
105	العربي الحفيضي	
	■ خاتمة: «دراسات البنية» كتوجه بحثي ضروري في المنطقة العربية	
115	محمد سلطان	
127	ملحق	

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات

توفيق حداد: مؤلف كتاب Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory (النيولبرالية والقومية في الأراضي المحتلة) ومحرر مشارك لكتاب بعنوان Between the Lines: Israel the Palestinians and the US War on Terror (بين السطور: إسرائيل والفلسطينيون والحرب الأمريكية على الإرهاب). حصل على الدكتوراه في الدراسات التنموية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن وعمل صحفياً ومحرراً وباحثاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1997.

محمد سلطان: باحث وكاتب اقتصادي، حاصل على ماجستير في الاقتصاد المالي. جامعة المنصورة. شارك في كتابة العديد من الكتب منها الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين) مؤسسة روزا لوكسمبرج ودار المراهب. التكلفة الاجتماعية للحرب على الإرهاب في مصر (مؤسسة فريدريش إيبيرت ومنتدى البدائل العربي، من كتاباته أيضاً ورقة سياسات عن نظام ضريبي مقترح للبورصة المصرية، مع مركز حلول للسياسات البديلة التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وائل جمال: باحث في الاقتصاد السياسي وصحفي وكاتب. تركّز أبحاثه على الاقتصاد السياسي في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدالة الاجتماعية، اللامساواة والتفاوت الاجتماعي المتفاحم، وتآكل الطبقات الوسطى في العالم العربي. ترجم كتاب توماس بيكيي رأس المال في القرن الحادي والعشرين للعربية مع سلمى حسين، ومحرر كتاب الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين الصادر عن دار المراهب في 2017.

دينا عبد الله: باحثة اقتصادية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. خريجة اقتصاد وحاصلة على ماجستير في السياسات العامة من الجامعة الأمريكية في القاهرة. مجالات البحث تشمل الاقتصاد السياسي، الاقتصاد السلوكي والتنمية الاقتصادية. آخر المنشورات العلمية تشمل فصل في كتاب «الوجه المتغير للتعليم العالي 2018» بعنوان «العلوم الإنسانية كخيار افتراضي في التعليم العالي: مصر» بالاشتراك مع د. راجي أسعد.

جمال الدين العويديدي: هو موظف سامي سابق «بنك التنمية للاقتصاد الوطني» (أسس سنة 1959) مكلف بدراسة تمويل للمشاريع الصناعية والسياحية والزراعية وهو رئيس مدير عام للشركة التونسية الإيطالية لصنع الطلاء الخزفي «إيماسار» وهي شركة صناعية تم تأسيسها سنة 1990. وهو ناشط سياسي ونقابي محرر لعدة مقالات خاصة بمنوال التنمية وتقييم الوضع الاقتصادي.

العربي الحفيضي: عضو السكرتارية الوطنية لأطاك المغرب وهي عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. اهتم بقضايا البيئة واتفاقيات التبادل الحر كما اهتم بالمدونية والمسألة النسائية. وهي نفس المحاور التي تتبناها جمعية أطاك منذ مؤتمرها السادس المنعقد في شهر ماي 2017. وبحكم عمله بوزارة التربية الوطنية كمفتش للتخطيط التربوي وانتائه للنقابة الوطنية للتعليم، فإنه يهتم بالتعليم ومستجداته.

المؤشرات الاقتصادية البديلة وإدارة سياسات التضخم والإقضاء

توفيق حداد

طالما كان تطوير مجموعة من المؤشرات الاقتصادية البديلة أمراً معقداً ويصعب تناوله بشكل مبسط للعديد من الأسباب منها تعريف مفهوم «المؤشر» في حد ذاته ومتى يتم إطلاق صفة «بديل» على مؤشر دون الآخر ومدى أهمية المؤشرات في دراسة اتفاقيات التجارة الحرة والأنظمة الاقتصادية وآثارها السياسية والاجتماعية. لذا يجب الوقوف على طبيعة الأمور السابق ذكرها كي تتوفر المعلومات الدقيقة لأية دراسة في هذا الشأن. ولهذا السبب تبدأ هذه الورقة بتعريف الاصطلاحات الرئيسية التي يجب فهمها قبل تناول الاقتصاد البديل بإسهاب.

يتم تعريف المؤشر على أنه أداة لتقييم حالة أو مستوى شيء ما، ويمكن للمؤشرات أن تكون كمية بحيث تلقي الضوء على البيانات والإحصائيات المتعلقة بالشيء الذي يتم تقييمه أو نوعية بحيث تدرس الخصائص غير الملموسة لهذا الشيء وإن كانت تعتمد على الأرقام أيضاً في أحيان كثيرة. يتم تعريف المؤشرات الاقتصادية على أنها مجموعة من البيانات عادة على مستوى الاقتصاد الكلي، ويستخدمها المحللون لتحليل إمكانات الاستثمار الحالية أو المستقبلية أو لتقييم حالة الاقتصاد ككل. تشمل المؤشرات الاقتصادية لكن لا تقتصر على مؤشر أسعار المستهلك وإجمالي الناتج المحلي ومعدلات البطالة وسعر البترول الخام.¹

تساعد المؤشرات الكمية والنوعية على تقييم حالة أو مستوى الأنشطة الاقتصادية، ويتم تضمينها في الإحصاءات الخاصة بهذه الأنشطة، كما يساعد ربط المؤشرات ببعضها البعض على دراسة العديد من الظواهر التي يتم عادة التعامل معها بشكل أكثر شمولاً كما تخلق سبلاً للمقارنة بين هذه الظواهر والتعرف على الفروق والسمات المشتركة سواء عبر سياقات مختلفة أو أزمات متباعدة.

وتشير كلمة «بديل» إلى ما هو خارج المؤلف أو القوائم أو المعارف عليه وفي السياق الاقتصادي تعني الاختلاف عن النظام الاقتصادي السائد أو المهيمن أي الرأسمالية في الوقت الراهن. لا يمكن التعامل مع الرأسمالية بشكل نظري بحث حيث إنها لا

1- What is an Economic Indicator? Investopedia: <https://goo.gl/kBa5cX>

تفصل عن السياق التاريخي والعلاقات الاجتماعية التي تكون بدورها جزء رئيسي من النظام العالمي القائم. على اختلاف العوامل المرتبطة بظهورها أو الظروف التي تعزز من قوتها تبقى الرأسمالية مهيمنة على أنماط الإنتاج والنشاط الاقتصادي، ويتضح هذا في إعطاء الأولوية للسوق ورأس المال على حساب القوى العاملة. في النظام الرأسمالي يجب على الطبقة العاملة أن تبيع جهدا لصاحب رأس المال مقابل راتب ثابت مما يعني أن صاحب رأس المال ينفق النقود على العمل لكنه يتمكن من التبرج من هذا العمل من خلال طرح السلع أو الخدمات الناتجة عن هذا العمل في السوق وبالتالي يصبح صاحب رأس المال وليس العامل هو المتحكم في الربح.

يتم في النظام الرأسمالي الحالي استخدام مجموعة من المؤشرات التي أصبحت مع الوقت الأكثر تداولا والمعترف بها في الأنظمة الاقتصادية. تتضمن هذه المؤشرات الخصائص الاقتصادية المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي والدخول والإنفاق والأرباح. تقوم الدول - عادة - بطرح مجموعتين من المؤشرات الاقتصادية بشكل ربع سنوي لتقييم حالة الاقتصاد وهما الحسابات القومية وميزان المدفوعات. وفقاً للمفوضية الأوروبية يتم تعريف الحسابات القومية على أنها نظام محاسبي يهدف إلى تقديم صورة متكاملة عن الاقتصاد في دولة أو مجموعة من الدول أو إقليم وللتمكن من مقارنة الحسابات القومية بين الدول يجب استخدام نظام يعتمد على مفاهيم وتعريفات وقواعد محاسبية مشتركة حتى يتسنى الحصول على وصف كمي شامل ودقيق لاقتصاد ما ولجعل هذا الاقتصاد قابلاً للمقارنة بنظرائه في الدول الأخرى. تقدم الحسابات القومية بيانات ممنهجة ومفصلة يتم استخدامها في التحليلات الاقتصادية من أجل دعم وتطوير صناعة السياسات². أما ميزان المدفوعات فيتم تعريفه على أنه تقرير بالعمليات المالية التي تتم في دولة ما مع الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة. يلخص هذا التقرير جميع المدفوعات والإيصالات الخاصة بالأفراد والشركات والحكومة وتتضمن العمليات المالية به كل من المدفوعات لعناصر الإنتاج والتحويلات³. بالإضافة

2- National accounts - an overview, Eurostat: <https://goo.gl/5Urt4u>

3- Balance of Payments, Corporate Finance Institute: <https://goo.gl/8a93iS>

لهايتين المجموعتين يقوم البنك الدولي بتطوير ومراقبة مجموعات أخرى من المؤشرات التي تقسم النشاط الاقتصادي لقطاعات وتتناوله من زوايا محددة.⁴

عند تحليل المؤشرات الاقتصادية السائدة على مدار عدة فترات يمكن أيضاً التعرف على الدول التي تزداد ثراء أو يتحسن اقتصادها أو تسوء حيث يمكن تطبيق هذه المؤشرات على أي سياق مما يتيح للمحللين استخدام نفس الأسس التحليلية والإحصائية في دراساتهم. تأتي قدرة هذه المؤشرات على قياس حالة الاقتصاد في أي دولة نتيجة لإجماع في أوساط الاقتصاد المهيمن أنها مؤشرات موضوعية ترصد البيانات بمنهجية علمية دون أي تدخل سياسي أو شبهة انحياز مما يضيف عليها مصداقية وقابلية للتطبيق في مختلف السياقات.

على الجانب الآخر يقدم الاقتصاد البديل نظاماً مختلفاً وإن كان غير واضح المعالم فالاختلاف في حد ذاته لا يكفي لحل المشكلة خاصة أن الرأسمالية ذاتها تختلف من مكان لآخر فالنظام المتبع في الولايات المتحدة يختلف عن نظيره في السويد أو نيجيريا أو الصين. لذا يجب أن يتم تحديد الملامح الأساسية لهذا النظام البديل ومدى اختلافه عن النظام السائد وبالتالي التعرف على المؤشرات البديلة التي يمكن استخدامها لتقييم هذا النظام. أولاً إذا كان النظام الرأسمالي يعتمد في الأساس على تفضيل السوق ورأس المال على القوى العاملة فعلى أي نظام بديل تغيير هذه الأولويات بحيث يتم تفضيل القوى العاملة أو على الأقل تحقيق نوع من التوازن بينها وبين السوق ورأس المال. كما يجب أن يتم توزيع الثروات والأرباح لصالح الكيانات التي لا تندرج تحت بند الأعمال الخاصة أو القطاع الخاص. شهد الاقتصاد على مر التاريخ أنظمة من هذا النوع بدءاً من مجتمعات الصيد والجنى في العصور القديمة وصولاً للاشتراكية والأناركية في العصر الحديث.

من هنا يتم طرح العديد من الأسئلة: كيف سيؤثر النظام الاقتصادي البديل على المؤشرات التي يتم استخدامها لتقييم هذا النظام؟ هل المؤشرات الحالية موضوعية

4- The World Bank indicators: <https://goo.gl/Ja5S3g>

ويمكن حقًا تطبيقها على جميع السياقات أم يجب تعديلها بالإضافة أو الحذف؟ هل يمكن أن تكون المؤشرات غير محايدة أم أنها حقًا تعتمد على المناهج العلمية فقط؟ للإجابة على هذه الأسئلة يجب التعمق في دراسة المؤشرات الاقتصادية السائدة.

بالنظر للمؤشرات الاقتصادية السائدة يتضح أن الأكثر استخدامًا في الدول الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو مؤشر إجمالي الناتج المحلي. ظهر مفهوم إجمالي الناتج المحلي في أوائل القرن العشرين، تحديدًا في سياق الأزمة الاقتصادية التي أصابت الغرب الرأسمالي في أعقاب الكساد الكبير عام 1929. في ذلك الوقت، روج الخبراء الاقتصاديون لفكرة أن ارتفاع إجمالي الناتج المحلي يدل على الرخاء والنمو الاقتصادي بينما العكس ليس صحيحًا. لفهم هذه الفرضية يجب التعرف على ماهية إجمالي الناتج المحلي.

يتم تعريف إجمالي الناتج المحلي أنه القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية ما ويتم قياسها عادة بشكل سنوي أو ربع سنوي. هذا يعني أنني إذا اشتريت سيارة ثمنها 10 آلاف دولار سيرتفع إجمالي الناتج المحلي بنفس القيمة وإذا اشتري من باع لي السيارة تلفازًا ثمنه 500 دولار سيرتفع إجمالي الناتج المحلي ثانية بنفس القيمة. يقوم هذا المثل بتبسيط عملية حساب إجمالي الناتج المحلي وفقًا لسيولة وتداول الدولارات لكن ليس بالضرورة وفقًا لكيفية تكوين الثروة أو من المستفيد منها أو طبيعة النظام الذي ينتج هذه الثروة.

يمثل ربط إجمالي الناتج المحلي لدولة ما بوضع هذه الدولة الاقتصادي أو رخائها إشكالية حقيقية حين يتم أخذ العديد من التناقضات في الاعتبار. إذا كان حساب إجمالي الناتج المحلي يعتمد على مراقبة تحول القيمة السوقية القائمة لجميع السلع النهائية والخدمات لسيولة نقدية فهو لا يشير إلى طبيعة الثروة التي يتم تكوينها أو الأغراض التي سيتم إنفاقها فيها. على سبيل المثال، تُعرف فلسطين بطرقها السيئة المليئة بالحفر والمطبات الصناعية والزجاج المكسور والخالية من الإضاءة وتخلق هذه البنية التحتية غير الملائمة العديد من المشاكل لقائدي السيارات مما يحتم إنشاء العديد

من مراكز الصيانة لإصلاح أي عطل ينتج عن سوء الطرق. وفقاً للمنطق الذي يُحسب على أساسه إجمالي الناتج المحلي، كلما زادت الحفر في الطرق زادت الحاجة لإنشاء مراكز الصيانة التي بدورها ستدر أرباحاً مما يعني تداول المزيد من النقود وبالتالي زيادة إجمالي الناتج المحلي أي الرخاء. يلقي هذا المثال الضوء على المنهجية العبثية التي يتم من خلالها الوصول لاستنتاجات إيجابية بشأن إنفاق النقود وحالة الاقتصاد. كما يدل هذا المثال على الحاجة الماسة لتقييم أكثر نوعية لاقتصاد ما بحيث يركز على الغرض من الأنشطة الاقتصادية والظروف التي تتم فيها ومن المستفيد منها وعلى حساب من أو ماذا.

كما أن مثال شراء السيارة السابق يلقي الضوء على مزيد من المشكلات المتعلقة بالمؤشرات السائدة فهذه السيارة التي أدت لزيادة إجمالي الناتج المحلي بـ 10 آلاف دولار ستتسبب أيضاً في زيادة التلوث خلال فترة استخدامها فسينبعث منها ثاني أكسيد الكربون كما ستساهم في إهلاك الطرق التي تسير عليها وستصدر ضجيجاً بالإضافة إلى ما ستؤول إليه السيارة ذاتها حين تصبح غير صالحة للاستخدام. لا يتم أخذ أي من هذه العوامل في الاعتبار حين يتم حساب إجمالي الناتج المحلي وفقاً للقواعد السائدة حيث تفشل هذه القواعد في إلقاء الضوء على العوامل المصاحبة للعمليات الرأسمالية من خلال التركيز فقط على القيمة النقدية لهذه العمليات دون الالتفات للنتائج المترتبة عليها. هذا بدوره يوضح الطبيعة السياسية لحساب المؤشرات السائدة حيث إنها تختار التركيز على العوامل التي تخدم النظام الرأسمالي وتتجاهل ما دونها والتي تلقي الضوء على سلبيات هذا النظام.

هنا يجب طرح العديد من الأسئلة: من الذي يحدد العوامل التي يتم قياسها؟ على أي أساس يتم تضمين بعض العوامل وإغفال أخرى؟ ما الذي يفيد اقتصاد ما وما الذي يضر به؟ جميع هذه الأسئلة تشير للدافع السياسي لاستخدام المؤشرات السائدة وهنا يتم طرح سؤال آخر: من الذي يستخدم هذه المؤشرات؟ ولأي غرض؟

تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات تساعد على إلقاء الضوء على ظاهرة ما كما تلعب دوراً

هاماً في تكوين الرواية الأكثر شيوعاً عن هذه الظاهرة. وبنفس المنطق يؤدي عدم استخدام مؤشرات محددة وخاصة النوعية منها إلى تجاهل ظاهرة ما وبالتالي غياب الرواية الخاصة بها. هذا يعني أن المؤشرات ليست مجرد إحصاءات علمية تتواجد في فراغ أو يمكن عزلها عن الواقع بل هي شديدة الارتباط بالأيديولوجيات وأنماط الإنتاج والروايات المهيمنة وبالتالي فهي تخدم مصالح دون أخرى، تحديداً مصالح رأس المال على حساب القوى العاملة.

لذا يجب تحديد العوامل التي يقوم المؤشر بقياسها وهنا يمكن الاستشهاد بأنماط الإنتاج الرأسمالية التي أرست تعريفات وطرق قياس العمل والرواتب من أجل الحصول على منتجات أو خدمات محددة والتي حددت المؤشرات المستخدمة لتقييم هذا الإنتاج. يفترض أن تنطوي هذه المؤشرات على العديد من الفرضيات مثل أن العمل يعني وجود قوى عاملة أي العمال ويتواجد هؤلاء العمال في مجموعة سياقات تتضمن حالتهم الصحية ووعيهم وقدراتهم لذا العمل لا يتواجد في فراغ ولا يمكن عزله عن العمال والظروف التي يتواجدون فيها. كما يجب أخذ العديد من العوامل الأخرى المرتبطة بإنتاج العمل في الاعتبار. على سبيل المثال، تتولى مجموعة من الأفراد، خاصة النساء، تنشئة وإطعام والاعتناء بصحة الأطفال الذين سينضمون في المستقبل للقوى العاملة كما يلتحق هؤلاء الأطفال بالنظام التعليمي. لا يمكن فصل هذه العوامل عن القوى العاملة التي تقوم بالإنتاج والتي يؤدي عملها لخلق ثروة اقتصادية حيث إنها تلقي الضوء على التكلفة المصاحبة لإعداد العمال لسوق العمل. لكن لا يتم حساب أي من هذه العوامل في المؤشرات السائدة أو الرواية السائدة عن كيفية إنتاج الثروة بل يتم إقصاؤها على الرغم من كونها جزءاً أساسياً من النشاط الاقتصادي مما يؤدي لعدم الاعتراف بأهميتها وبالتالي استغلال الطبقة العاملة. يؤكد هذا الإقصاء على الطبيعة السياسية لهذه المؤشرات والتي تعتمد في تضمينها لعوامل بعينها على تحقيق مصالح محددة.

تطوير مؤشرات بديلة:

يمثل إنشاء نظام اقتصادي بديل وبالتالي تحديد مؤشرات بديلة تحديًا واضحًا حيث إنه يتطلب تضمين جميع العوامل المرتبطة بالعمل وإنتاج الثروة التي يتم إقصاؤها في النظام الحالي. بينما تظل بعض المؤشرات السائدة حاليًا صالحة للاستخدام في النظام البديل، يجب في بداية الأمر الإقرار بأن المؤشرات بطبيعتها وحدات قياس مجردة لا تعكس سوى بضعة جوانب من الأمر الأساسي الذي يتم تقييمه. يتم تصميم المؤشرات بشكل مبسط حتى تتمكن من القيام بالتقييم الكمي والنوعي لمختلف مناحي الحياة بغرض الوصول التوصل لما يجعل هذه الحياة أفضل وأكثر تنظيمًا على الأقل نظريًا. قد يكون لهذا النظام مزاياه لكن يجب أخذ جوانبه السلبية في الاعتبار فالتبسيط ينطوي بطبيعة الأمر على حذف العديد من العوامل المحيطة بالأمر الذي يتم تقييمه وتحديد أي من هذه العوامل يتم حذفها هو في الأساس قرار سياسي وليس علمي.

لذا هناك العديد من الأمور التي يجب مراعاتها عند التفكير في إرساء مؤشرات اقتصادية بديلة. يجب أولاً الإقرار بأن جميع المؤشرات تنطوي على قدر من التبسيط من شأنه تضمين وإقصاء عوامل بعينها كما أنها تأتي مصحوبة بمجموعة من الفرضيات والسياسات التي لا تتسم بالحيادية فيما يتعلق بالمصالح السياسية والاقتصادية والصراعات الاجتماعية. هنا تلعب المؤشرات البديلة دورًا في قياس العوامل التي يتم التغاضي عنها في النظام السائد لكن في نفس الوقت يجب الإقرار بأن المؤشرات البديلة التي سيتم تطويرها لن تكون علمية بحتة بل ستنطوي أيضًا على الاعتبارات السياسية الخاصة بها والتي تركز في هذه الحالة على الصراعات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع ما، وتلقي الضوء على مصالح الجانب المهمش من هذا المجتمع وهو الطبقة العاملة في هذه الحالة.

إذا تم استخدام المؤشرات البديلة لتقديم رواية مغايرة فيجب أن تقدم هذه الرواية أنماط إنتاج غير رأسمالية أو مضادة للرأسمالية بحيث تركز على تكلفة وسلبات

النظام الرأسمالي وتلقي الضوء على ضحايا هذا النظام وغياب المساواة والممارسات غير العادلة التي تنتج عنه وعن تجاهل أخذ عوامل بعينها في الاعتبار عند التقييم. لكن تجدر الإشارة أن المواقف السياسية والأخلاقية لا تتساوي في جميع السياقات لذا فليس من الممكن إرساء مجموعة من المؤشرات الاقتصادية البديلة التي يمكن تطبيقها على جميع الأزمنة والأماكن والظروف.

المؤشرات بطبيعة الحال غير معنية بتقديم رواية مغايرة حيث إن هذه مهمة الأفراد والمؤسسات بل تستخدم المؤشرات البديلة لتمكين هؤلاء من تقديم الرواية التي تحل مكان الرواية السائدة. لا يوجد وسيلة لجعل هذا ممكناً إلا من خلال إجراء تقييم شامل ومفصل ودقيق لكل ظاهرة بينما يأخذ هذا التقييم في الاعتبار الخلفية التاريخية ويستخدم التحليل والنظريات من خلال إطار يقر بالصراعات الاجتماعية القائمة والمصالح السياسية والأيدولوجية المتعلقة بالظاهرة موضع البحث.

صور أوضح للقناع: عن الفقر والجوع والتضخم

محمد سلطان

تحاول هذه الورقة مراجعة القياسات الرسمية، وتقديم قياسات بديلة، عن تحركات الفقر والجوع في مصر في الفترة من يوليو 2009 إلى يوليو 2017. إحدى النتائج الأساسية للورقة هي تقديم تقديرات بديلة عن نسب وأعداد الجوعى في مصر، بالإضافة إلى تقديمها تقديرات بديلة لقيم خطي الفقر والجوع⁵، خلال فترة الدراسة. وذلك اعتمادًا على منهجية قياس تقترحها الورقة كبديل أكثر دقة لتحديث قيم خطي الفقر والجوع من سنة لأخرى وبالتالي أكثر دقة في رصد أعداد ونسب الفقراء والجوعى وتطورها زمنيًا. محل الاختلاف الأساسي بين منهجية القياس التي تقترحها الورقة والمنهجية الرسمية، ينحصر في "طريقة تحديث قيم خطي الفقر والجوع" التي تتغير كل سنتين. حيث تقترح الورقة منهجية لتحديثها معتمدة على مؤشرات تضخم تخص الفقراء والجوعى⁶، بدلًا من مؤشر التضخم العام الذي يُرجح أن المنهجية الرسمية تعتمد عليه لتحديث قيم خطي الفقر والجوع. وبالتالي كان الجهد الأساسي للورقة هو الوصول لتقديرات أكثر دقة عن مستويات التضخم التي يواجهها الفقراء والجوعى والتي تختلف جوهريًا - وفقًا لنتائج الورقة - عن مستويات التضخم الرسمية.

5- تستخدم الورقة مصطلحي «خط الفقر» و «خط الجوع» كبديل للتسميات الرسمية المصرية «خط الفقر القومي و«خط الفقر المدقع».

6- ما يسمى في الإحصاءات الرسمية المصرية خط الفقر المدقع ليس هو نفس الخط المشار إليه دوليًا بالاسم نفسه «Extreme povertyline» خط الفقر المدقع المتعارف عليه دوليًا هو ما يسمى في الإحصاءات المصرية بخط الفقر القومي. أما ما يطلق عليه مصريًا «خط الفقر المدقع» والذي تعرفه المنهجية الرسمية المصرية بأنه «تكلفة البقاء على قيد الحياة» بتوفير أدنى حد لازم من الغذاء، هو أقرب - وليس مطابقًا - إلى ما يطلق عليه دوليًا حد نقص الغذاء "undernourishment threshold" أو حد الجوع.

7- في دراسة إنجوس دايتن 2008 على قياسات الفقر الرسمية في الهند، وجد أن نسبة الفقراء تزيد من ٢٨.٣% في القياسات الرسمية إلى ما يقارب ٣١% إذا ما تم تحديث خط الفقر بمعدل تضخم الفقراء وليس معدل التضخم العام كما تفعل القياسات الرسمية في الهند وقتها. الجدير بالإشارة هنا أن الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في هذه الورقة مصدرها الرئيسي هي دراسة دايتن محل الذكر:

Deaton, A. 2008. "Price trends in India and their implications for measuring poverty." Economic and Political Weekly 43 (6): 43- 49)

مقدمة: منطق قياسات الفقر

الفكرة الأساسية في حساب خطوط الفقر سواء بالطرق المحلية أو الدولية، هي وضع ثمن أو قيمة مالية للحاجات الأساسية للإنسان. فمعظم الأرقام التي نصادفها في خطوط الفقر الخاصة بأي بلد يمكن وصفها بـ «سعر» حصول الفرد على أردأ أنواع (الطعام، السكن، الملابس، الرعاية الصحية، التعليم، والمواصلات). كذلك أرقام خط الجوع، هي سعر أو تكلفة أن تأكل فقط. سعر الحصول على أقل وأردأ كمية من الغذاء والتي تبتيك على قيد الحياة دون أن ينال منك الجوع.

هكذا يتم قياس معدلات الفقر والجوع في الاقتصاد، تعريفات نظرية تحاول وضع وصف دقيق/ بديهي للفقر والجوع كـ «حالات». كيف يكون حال الفقير وحال الجائع، ثم تأتي الطرق القياسية لتحول هذه «الحالة» إلى «كمية من الاستهلاك» ومن ثم إلى «سعر». كأنها تحدد السعر الذي يجب أن تدفعه لتكون خارج هذه الحالة من الفقر أو الجوع. وهؤلاء الذين لا تتجاوز دخولهم هذا السعر/ الخط سيظهرون في الإحصاءات كجائعين أو فقراء.

ما هي السلع التي يستهلكها الفقراء؟ هذا سؤال إجابته معروفة ومحددة منهجياً حتى قبل القيام بأي من مسوحات إنفاق الأسر الرسمية. ففي القياسات الرسمية هناك ما يسمى بسلة إنفاق للفقراء. هذه السلة أو هذه الكمية من الاستهلاك هي التي تحدد أصلاً مفهوم الفقر والجوع. أن تكون جائعاً أو فقيراً يعني أن تستهلك أقل من هذه السلة المحددة بدقة. وبالتالي فإن هذه السلال لا تتغير - تقريباً - طالما لم يتغير التعريف الرسمي للفقر والجوع. ولكن الذي يتغير من سنة لأخرى هو كم المال اللازم لشراء سلة السلع الخاصة بالفقراء أو بالجوعى. هذا هو السؤال الذي تحاول الإحصاءات الرسمية كل سنة أو اثنين الإجابة عليه.

عندما ننظر إلى خطوط الفقر والجوع باعتبارهما «أسعاراً»، حينها سيبدو سؤال ما الذي يحرك خط الفقر والجوع من سنة إلى أخرى، سؤالاً سهلاً جداً، إنها الأسعار، أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الفقراء والجوعى. إذا زادت أسعار سلة

السلع التي يستهلكها الفقراء بنسبة 50 ٪ خلال سنة هذا يعني أن خط الفقر يجب أن يرتفع ما يقارب ال 50 ٪ أيضًا عن نفس الفترة.⁸

ورغم أن هذا الطموح، طموح تحديد حالة كالفقر أو الجوع بكل تفاصيلها بواسطة رقم أو سعر موحد عالميًا أو داخل دولة بأكملها، هو طموح يمكن أن يخلق كثيرًا من التعقيدات وعدم الدقة في القياسات، لأن حدود هذه الحالات لن تكون أبدًا بنفس الحدة التي سيكون عليها الرقم أو السعر المخصص لقياسها. ولكن بغض النظر عن مدى قدرة هذه الطرق على التقاط حالة الفقر والجوع بدقة، فإن هذه النظرة إلى خطوط / حدود الجوع والفقر باعتبارهما «أسعارًا» يمكنها أن تفسر كثير من تحركات الفقر والجوع محليًا وعالميًا، يمكنها أيضًا أن تكون مدخلًا لنقد الطرق الرسمية سواء المحلية أو الدولية لقياس أعداد ونسب الفقراء والجوعى.

لذا، تعالى نتبنى هذه الرؤية السعرية للفقر والجوع لتكوين صورة أوضح عن هذا القاع في مصر.

ما الذي يحرك خط الجوع في مصر؟

شكل رقم (1) - (راجع الملحق)

8- هناك مبرر نظري مفاده أن خطوط الفقر يمكن أن تختلف نسب صعودها عن نسب صعود الأسعار. يستند هذا المبرر على فكرة التكيف وتغيير نمط الإنفاق. حيث يفترض أنه في حالة زيادة أسعار السلع التي يستهلكها الفقراء، فإنهم سيتجهون أولاً إلى تقليل الكميات المستهلكة منها وثانيًا سيحاولون استبدال السلع صاحبة الزيادات السعرية العنيفة ببائيل لم تصعد أسعارها بنفس العنف. يمكن أن ينطبق هذا الافتراض على سلوك فئات دخل كثيرة ولكن الجوعى والفقراء هم أقل الفئات التي ينطبق عليها هذا السلوك. لأن كميات ونوعيات استهلاكهم قليلة المرونة بشكل كبير. فكميات استهلاكهم وفقاً للتعريفات الرسمية والمنطق، هي عند الحد الأدنى وكذلك نوعية استهلاكهم تكون خالية من أي رفاهية لذا يصعب تصور أنهم يملكون قدرة تجنب معدلات التضخم من خلال تغيير نمط استهلاكهم بتقليص الكميات أو الإحلال. ولكن هذا المبرر دائم التكرار خصوصاً في الأوساط الرسمية، فالفصل الجزئي لتحركات خطوط الفقر عن تحركات الأسعار يمكن أن يعطي مراكز الإحصاءات الرسمية هامش حرية أكبر في تحديد قيم خطوط الفقر والجوع.

الخطان في الشكل رقم 1 أحدهما يمثل نسبة التغير في قيمة خط الجوع الرسمي بمصر والخط الآخر يمثل نسبة التغير في مؤشر الأسعار «العام» عن نفس الفترة. وكلمة العام هنا تمثل مشكلة كبيرة، لأن خط الجوع يجب أن يحدث بمؤشرات تضخم للجوعى أو مؤشرات أسعار مستهلكين يتشابه نمط الإنفاق فيها مع نمط إنفاق الجوعى، أما إذا كان خط الجوع يتم تحديثه بمعدل التضخم العام فعلى الأرجح ستحدث أخطاء في تقدير خط الجوع، يكبر ويصغر حجمها وفقاً للفارق بين معدل التضخم العام ومعدل تضخم الجوعى.

ولكن تعال نتجاوز عن هذه المشكلة التي ستكون محل تدقيق في القسم اللاحق، ونحاول الآن معرفة هل يتم تحديث خط الجوع الرسمي بواسطة معدل التضخم «العام» أم يتم تحديثه بواسطة أشياء كثيرة أخرى كما تحب أجهزة الإحصاء الرسمية أن تروج؟

يحاول الشكل مقارنة نسبة الصعود بين خطي الجوع ومعدل التضخم العام خلال فترة تبدأ من يوليو 2009 وتنتهي في ديسمبر 2015. إذا كانت نسبة صعود الخطين متقاربة فهذا يعني أن خط الجوع الرسمي يتم تحديثه بواسطة أرقام التضخم العام، وهذه الحالة يمكن أن تراها بوضوح في الفترة من 2009 إلى 2011 ارتفع خط الجوع بنسبة 15.5٪ عن هذه الفترة وارتفع مؤشر التضخم العام وقتها 15.9٪. لهذا يظهر الخطان ملتصقين ببعضهما في بداية الشكل.

ثم حدث أن ابتعد الخطان عن بعضهما. في 2013 صعد خط الجوع بنسبة أكبر من صعود خط التضخم العام. وفي 2015 زادت الفجوة بينهما، حيث صعد خط الجوع بنسبة تقترب من 50٪ في حين أن خط التضخم صعد بنسبة 28٪ فقط. أول تفسير سيرد إلى الذهن لهذه الفجوة الواضحة بين الخطين. هو أن تصريحات مراكز الإحصاء الرسمية صحيحة. يبدو أن خط الجوع لا يتم تحديثه بواسطة أرقام التضخم العام فقط، يبدو أن هناك أشياء أخرى إلى جانب حسابات التضخم هي التي تحرك خط الجوع.

النتيجة التي تبدو واضحة في الشكل السابق من انفصال تحركات خط الجوع عن معدلات التضخم العام هي نتيجة يمكن أن يقل تصديقنا لها كثيرا، إذا أضفنا معلومتين أو حدثين وقعا في الفترة التي يغطيها الشكل السابق.

في فترة تطابق الخططين في بداية الشكل، صعد مؤشر التضخم العام بنسب 15.9 ٪. الجدير بالذكر هو أن هذه النسبة تغطي فترة سنة ونصف فقط (من يناير 2010 إلى يوليو 2011). أما نسبة الـ 15.5 ٪ ارتفاع في خط الجوع فهي تغطي فترة سنتين (من يوليو 2009 إلى يوليو 2011) وبالتالي فإن هناك نسبة تضخم 6 أشهر لم تصنفها الحسابات الرسمية إلى خط الجوع في هذه الفترة.

وفقا للبيانات الرسمية⁹ تقترب نسبة التضخم في هذه الأشهر الست من 6.7 ٪، وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت أجهزة الإحصاء الرسمية إلى عدم إضافة هذه النسبة إلى خط الجوع في دورة 2011 إذا كانوا يحدثونه بأرقام التضخم العام. ولكن نسبة التضخم تلك (6.7 ٪) تمثل تقريبا الفجوة بين نسبة صعود خط الجوع ومؤشر التضخم في الدورة التالية (2013)، وكأنهم أعادوا إضافة نسبة التضخم التي أهملوها في دورة 2011 إلى خط الجوع في 2013.

بصيغة أخرى يمكن القول إن نسبة صعود خط الجوع في بحثي الدخل والإنفاق 2011 2013 مجتمعين هي 40.60 ٪، ونسبة ارتفاع معدل التضخم العام للفترة نفسها هي 40 ٪ أي أن تحركات مؤشر التضخم العام يمكنها تفسير حركات خط الجوع بنسبة تزيد عن 98 ٪ خلال الفترة من يوليو 2009 إلى يوليو 2013. رغم الفجوة بين الخططين التي تظهر في شكل 1.

المعلومة الثانية مرتبطة بالفجوة العنيفة في تحركات الخططين في دورة 2015.

في أكتوبر 2015 قرر البنك الدولي رفع قيمة خط الفقر الدولي من 1.25 دولار يوميا إلى 1.90 دولار. أي بنسبة 52 ٪، ولو لاحظت أن نسبة صعود خط الجوع -

9- تشير البيانات الرسمية إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لشهر يوليو 2009 كان 93.7 لسنة الأساس يناير 2010.

وكذلك خط الفقر - المصري في هذه الفترة كانت قريبة جدا من 50 ٪، كأن جهاز الإحصاء المصري قرر أن يكون نسبة ارتفاع خط الفقر والجوع قريبة من النسب العالمية بغض النظر عن مستويات التضخم المحلية.

هناك دلائل كثيرة ترجح أن تحديث خط الجوع المصري في دورة 2015 جاء فقط ليواكب التحديث الدولي، من بين أكثر الدلائل وضوحا هو تحلي جهاز الإحصاء المصري عن الإطار الزمني المعتاد لإجراء بحث الدخل والإنفاق. فمنذ 2008-2009 أصبح بحث الدخل والإنفاق يجري كل سنتين بدلا من 5 سنوات ويغطي سنتين تبدأ من يوليو وتنتهي في يونيو. إلا سنة 2015، غطى البحث سنتين ونصف تبدأ من يوليو 2013 وتنتهي في ديسمبر 2015. كأن البحث كان يحاول مواكبة نسبة الارتفاع في التحديث الدولي وكذلك مواكبة توقيته.

هاتان المعلومتان بالإضافة إلى أرقام الشكل السابق يرجحان أن خط الجوع المصري يتم تحديثه بأرقام التضخم «العام» ، وأن هذا المعيار المحلي للتحديث تم التخلي عنه في أوقات التحديثات الدولية.

ورغم أن عدم تمسك البحث بمنهجية واحدة وتنقله بين المنهجيتين الدولية والمحلية يبدو أمرا غير صارم منهجيا، ويمكن أن يخلق كثيرا من عدم الدقة في القياسات. إلا أن هذا التنقل الذي حدث في 2015 وتبني البحث المصري نسبة الصعود الدولية لخط الفقر كان له أثر إيجابي على ما يمكن أن نطلق عليه «انحرافات التقدير» المتراكمة في خط الجوع المصري في السنوات السابقة ل 2015.

والسبب الأساسي وراء ما تدعي هذه الورقة أنه انحرافات أو سوء في تقدير خط الجوع المصري. هو اعتماد البحث على مؤشر التضخم «العام» في تحديث خط الجوع. فمؤشر أسعار المستهلكين العام لا يستطيع - على الأرجح - أن يرصد التضخم الذي يواجهه الجوعى بدقة وبالتالي لا يستطيع أن يحدث خط الجوع بدقة.

ضرورة تدشين مؤشرات تضخم للجوعى والفقراء.

توحي كلمات مثل «دشنوا مؤشرات تضخم للجوعى والفقراء» بأنها مطالبة سياسية أو اجتماعية، لكن هذه الكلمات تقال في سياق هذا البحث، باعتبارها ضرورة تقنية، وحتى إذا كنا مهتمين فقط برصد تطور نسب الفقراء والجوعى، دون أي نية لتقليل أعدادهم، فلن نستطيع التحرك خطوة واحدة تجاه رصد دقيق لأعداد ونسب الجوعى والفقراء دون مؤشرات تقيس ما يواجهونه هم تحديداً دون غيرهم من تضخم.

خط الجوع وفقاً للتعريف الرسمي لجهاز الإحصاء المصري، هو خط يميز مجموعة الأشخاص الذين لا يكفي كل دخلهم لتلبية حاجتهم الأساسية من الغذاء. هم محبسون في بند إنفاق واحد ولا يستطيعون الخروج منه. وبالتالي فإن التضخم الحادث في أسعار الغذاء هو فقط ما يخصهم، وليس التضخم العام الذي يدخل في حسابه بنود إنفاق أخرى مثل الثقافة والترفيه والخدمات الفندقية والمطاعم، والإنفاق على صيانة المركبات الخاصة، وغيرها من بنود الإنفاق التي لا تخص الجوعى بأي شكل.

البيانات الرسمية للتضخم نفسها تشير إلى أن معدلات التضخم في بند الغذاء مختلفة كثيراً، وغالباً ما تكون أعلى من معدلات التضخم في باقي بنود الإنفاق بمؤشر التضخم العام.

يمكنك ملاحظة هذا الاختلاف بسهولة في الجدول رقم (1) الذي يظهر الأرقام القياسية الخاصة بمجموعة من بنود الإنفاق المختلفة ومنها الطعام. دائماً ما يكون الرقم القياسي لأسعار الغذاء أعلى بكثير من الأرقام القياسية لبنود إنفاق أخرى مثل التعليم أو السكن ومستلزماته أو المواصلات. وبالتالي أعلى من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين العام. بمجرد النظر إلى هذا الجدول يمكن القول إن خط الجوع إذا تم تحديثه بواسطة مؤشر (تضخم الغذاء الرسمي) غالباً سيرتفع بشكل أعنف من الحالة التي سيحدث فيها بواسطة مؤشر التضخم العام.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

حضر الجمهورية: يناير 2010=100

June 2017	June 2016	June 2015	June 2014	June 2013	June 2012	June 2011	June 2010	
<u>240.3</u>	<u>185.2</u>	<u>162.5</u>	<u>145.9</u>	<u>134.8</u>	<u>122.8</u>	<u>114.5</u>	<u>102.4</u>	<u>الرقم العام</u>
315.8	225.1	191.4	172.6	155.0	137.6	126.0	105.9	الطعام والمشروبات
140.9	130.8	124.2	117.1	113.1	107.7	100.4	99.3	المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود
194.3	172.5	131.2	128.6	114.8	102.0	101.9	100.0	الرعاية الصحية
181.6	144.2	139.2	114.2	107.3	104.5	101.7	100.6	النقل والمواصلات
246.0	219.0	196.9	157.9	152.2	136.6	124.3	100.0	التعليم
159.8	121.1	111.5	106.3	105.3	104.5	103.2	100.7	السلع والخدمات المتنوعة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ما يزيد الوضع تعقيدا، هو أن التضخم الظاهر في بند الغذاء في البيانات الرسمية لا يخص الجوعى أيضا، أو لا يمكن معالجة خط الجوع بتضخم الغذاء الرسمي، لأن سلة الغذاء في المؤشر الرسمي هي الأخرى تحتاج إلى ضبط كي تقترب من نمط إنفاق الجوعى على الغذاء.

المشكلة الأساسية في حسابات تضخم بند الغذاء الرسمية، أنها محسوبة على نمط إنفاق يشبه نمط إنفاق الشرائح متوسطة الدخل وليس نمط إنفاق الجوعى والفقراء، الجدول التالي يوضح نسب الإنفاق على الغذاء المعتمدة رسميا في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015. يمكنك بسهولة ملاحظة الفرق الكبير بين هذا النمط المعمم رسميا ونمط إنفاق الجوعى، فلا يعقل أن ينفق جائع على اللحوم والأسماك والفاكهة ما يقارب الـ 45 ٪ من دخله الذي لا يكفي أصلا لسد جوعه بأرذأ أنواع الطعام.

جدول (2)

نسب الإنفاق الرسمية على بنود الطعام والشراب.

اللحوم	29.8 %
الخضروات	13.9 %
الألبان والجبن والبيض	13.7 %
الحبوب والخبز	11.2 %
الزيوت والدهون	7.9 %
الأسماك	6.7 %
الفاكهة	6.4 %
السكر والأغذية السكرية	4.7 %
المشروبات	3.7 %
منتجات أخرى	2 %

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015

في النمط الرسمي للإنفاق على الغذاء تظهر نفس المشكلة التي واجهتنا في النمط الرسمي للإنفاق العام، ماذا لو كانت السلع الغذائية التي يتركز معظم إنفاق الجوعى عليها، مثل الحبوب والخبز والخضروات والزيوت والمواد السكرية. ماذا لو كانت هذه السلع تصعد بمعدلات أعلى أو أقل من السلع التي تستحوذ على وزن نسبي كبير في نمط الإنفاق الرسمي على الغذاء، مثل اللحوم والأسماك. حينها سيكون معدل التضخم في بند الغذاء الرسمي غير معبر عن التضخم الذي يواجهه الجوعى. وهي حالة سيظهر التحليل التالي أنها متكررة الحدوث في مصر.

قبل استعراض نتائج مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى الذي تقترحه الورقة، سأحاول سريعا توضيح كم هي ضرورية عملية مراجعة نسب التضخم التي نعتمد عليها لتحديث خطي الجوع والفقر في مصر. البيانات الرسمية المصورة في شكل 2 ترجح أن نسبة زيادة أو نقص طفيفة جدا، وليكن 5٪ في القيمة المالية لخط الجوع، يمكن لهذه النسبة الطفيفة أن ترفع/تخفض نسبة السكان الجوعى بأكثر من 20٪.

يوضح شكل 2 (راجع الملحق) خريطة توزيع الدخل السنوي للأسر وفقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق 2015. خطا الجوع والفقر في الشكل محسوبان ليمثلا قيمهما السنوية للأسرة¹⁰. الأسر الجوعى من هم أسفل 16 ألف جنيه كدخل سنوي والفقراء تحت خط 26 ألف جنيه. ما يحاول هذا الشكل إظهاره هو مدى ازدحام المنطقة التي يقف فيها خطا الجوع والفقر.

نسبة الجوعى وفقا للبيانات الرسمية في 2015 هي 5.3٪ شخص، ونسبة الفقراء هي 27.8٪. هذا يعني أن المنطقة الضيقة جدا بين خط الجوع وخط الفقر وهي تقريبا 10 ألف جنيه سنويا للأسرة. يوجد بها 22.5٪ من المصريين.

ولاستيعاب مدى ازدحام هذه المنطقة بين خطي الجوع والفقر تعالى نقارنها بالمنطقة

10- القيم الموجودة في الشكل لخطي الفقر والجوع هي قيم «تقريبية» لأن متوسط عدد الأفراد للأسر الفقيرة والجائعة غير محدد بدقة في البيانات الرسمية. وبالتالي يصعب تحويل خط الفقر أو الجوع للفرد إلى خط فقر أو جوع للأسرة. ولكن على الأرجح هامش الخط في هذه التقديرات ضئيلا بالشكل الذي لا يؤثر على محتوى التحليل المعتمد على هذه التقديرات.

العليا في خريطة توزيع الدخل. هناك أقل من 20 ٪ من الأسر موجودون في المنطقة بين مستويين دخل 55 ألف جنيه سنويا و ٧ مليون جنيه. أي أن هناك مساحة تمتد لأكثر من 6.8 مليون جنيه سنويا يسكن بها عدد أسر أقل من عدد الأسر التي تسكن في المساحة الضيقة: ال ١٠ ألف جنيه (الفاصلة بين خطي الجوع والفقر). يمكن القول اعتمادا على البيانات الرسمية إن هذه ال 10 ألف جنيه هي ثاني أكثر المناطق ازدحاما في خريطة توزيع الدخل المصرية. وأكثر المناطق ازدحاما هي ال 10 الاف جنيه التي تعلقو خط الفقر مباشرة حيث يسكن في هذه المنطقة أكثر من 24 ٪ من الأسر.

ما تقوله البيانات الرسمية المصورة في الشكل السابق أن خطي الجوع والفقر إذا تحركا قليلا يمينا أو يسارا، فإن أعداد ونسب الجوعى والفقراء ستختلف كثيرا. لأن منطقتي تحركهما مكتظة بالشكل الذي يجعل من كل ارتفاع وانخفاض طفيف في تقديراتها المالية، أمرا يمكنه أن يضيف أو يخفف الملايين في إحصاءات الجوعى والفقراء. تشير هذه البيانات إلى الضرورة الملحة للتدقيق في نسب التضخم الذي نعالج بها تلك الخطوط إذا كنا نريد أن نرى/ نقلص أحجام الفقر والجوع الحقيقية.

نتائج مؤشر أسعار المستهلكين للجوعى.

حاولت الورقة إنشاء مؤشر لقياس تضخم الجوعى. في الفترة من يوليو 2009 الى يوليو 2017. تمهيدا لتحديث خط الجوع المصري بناء على أرقام هذا المؤشر.

ما يميز هذا المؤشر عن مؤشر أسعار المستهلكين العام الرسمي هو أنه مبدئيا الجوعى ينفقون فيه على الغذاء 100 ٪¹¹ وليس 39.9 ٪ كما في المؤشر الرسمي. وما يميز

11- المشاهدات الواقعية والبيهيية ترجح أنه حتى الأشخاص تحت خط الجوع بالتعريفات المحلية أو الدولية، على الأرجح ينفقون - ولو بشكل غير دوري - على أشياء أخرى غير الغذاء. هذه الفكرة يمكنها أن تغير منهجية حساب الجوع المحلية والعالمية بشكل كبير عما هي عليه الآن. فمثلا وفقا للمنهجية العالمية فإن الأشخاص الذين يستهلكون أقل من 1800 سعر حراري يوميا يوصفون بالجوعى. وبالتالي فإن القيمة المالية ل 1800 سعر حراري يمكن اعتبارها هي خط الجوع اليومي الدولي. ولأنه حتى الجوعى ملزمون بنفقات أخرى غير الغذاء، - ولو بشكل غير دوري وبنسب قليلة من الدخل - يرجح أن توجد حالات كثيرة يمتلك الأشخاص فيها القيمة المالية ل 1800 سعر حراري يوميا ولكنهم يستهلكون أقل من تلك الكمية من السعرات، أو يرجح أن يمتلك أشخاص في مصر أكثر قليلا من 322 جنيه شهريا

مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى عن المؤشر الرسمي الخاص بالغذاء، هما تعديلان أساسيان.

الأول هو تعديل نسب الإنفاق على فئات الغذاء المختلفة لتقترب أكثر من نمط إنفاق الفقراء والجوعى، مثل تقليل نسبة الإنفاق على اللحوم والأسماك والفاكهة من 44.4٪ من الدخل المنفق على الغذاء في المؤشر الرسمي، لتقترب من 22٪ في هذا المؤشر، وزيادة نسب الإنفاق على مجموعات سلع مثل الحبوب كالأرز والبقول والخبز لتصير أكبر بنود الإنفاق بنسبة 24.2٪. ويليهما سلة الخضروات لتحتل نسبة قريبة من 21٪ ثم سلة اللحوم والدواجن والأسماك ويليهما سلة الألبان والجبن والبيض، على النحو الموضح تفصيلا في جدول 3.

التعديل الثاني الذي يحتويه هذا المؤشر هو حذف نسب التضخم التي تحدث في السلع المدعومة من الدولة. يقوم هذا التعديل على افتراض نظري وهو أن «الجوعى» يحتمل أن يحصلوا على سلع مثل الخبز والسكر والزيت بأسعار مدعومة، وبالتالي فإن التحركات في أسعار السوق على هذه السلع لن تمسهم وفقا لهذا الافتراض. ولهذا تم حذف نسب التضخم الخاصة بهذه السلع من المؤشر في الفترة من 2009 إلى 2015. بصيغة أخرى يمكن القول إن هناك نسبة 0.80٪ من الدخل في هذا المؤشر تخضع لنسبة تضخم (صفر٪). وهذه الطريقة في الحساب بالإضافة إلى محاولتها مراعاة احتمال وجود الدعم العيني فهي أيضا تقلل من احتمالات إنتاج هذا المؤشر لنسب تضخم مبالغ فيها، أو يمكن النظر إلى هذه النسب المحذوفة من التضخم باعتبارها معامل تصحيح لتجنب المبالغة في التقدير التي يمكن أن يقع فيها هذا المؤشر نتيجة اعتماده على بعض أنماط الإنفاق التقديرية.

وهي القيمة المالية لخط الجوع الرسمي، ومع ذلك لا يستطيعون الوفاء بحاجاتهم الأساسية من الغذاء لأن جزءا من دخلهم يذهب لبنود إنفاق أخرى غير الغذاء. ولأن هذا البحث لا يشترك مع المنهجيات الرسمية لقياس الجوع والفقر إلا في طريقة تحديث قيمهما المالية وكذلك لأنه لا توجد تقديرات محلية أو عالمية عن المكون غير الغذائي في نمط إنفاق الجوعى، لهذه الأسباب ستعتمد الورقة نسبة إنفاق 100٪ على الغذاء. باعتبارها أكثر تعبيراً عن نمط إنفاق الجوعى من النسبة المستخدمة في الإحصاءات المصرية.

بعض نسب الإنفاق الواردة في هذا المؤشر مثل نسبة 20.9٪ إنفاق على الخضروات أو 24.2 ٪ إنفاق على الحبوب والخبز هي نسب «تقديرية» وليست معتمدة على مسوحات ميدانية، فالنمط التفصيلي لاستهلاك الجوعى للغذاء يبقى شيء مبهم سواء في الإحصاءات المحلية المصرية أو الدولية. فجل ما يقال عن منهجية حساب نسبة الجوعى Prevalence of undernourishment في الإحصاءات الدولية - مثل المنهجية الخاصة بمنظمة الغذاء والزراعة العالمية FAO - هو أنهم الأشخاص الذي يتراوح استهلاكهم اليومي بين (1400 إلى 2100) سعر حراري للفرد¹²، دون تحديد دقيق لنوعية وكمية السلع الغذائية التي يمكن أن يحصلوا منها على هذا الحد الأدنى من الأسعار الحرارية. كذلك الحال بالنسبة للإحصاءات الرسمية المصرية التي تضع قيمة مالية للحد الأدنى للإنفاق على الغذاء الذي يبقيك على قيد الحياة (322 جنيه شهريا للفرد في 2015) دون تصريح تفصيلي بنمط الإنفاق الخاص بهذه الفئة، أو كيف يوزع هذا المبلغ المحدد بدقة على أنواع الغذاء المختلفة. ويمكن إعادة صياغة كلمة نمط إنفاق تقديري «بأنها - أي أرقام التضخم الذي سينتجها هذا المؤشر التقديري - على الأرجح لن تعبر عن التضخم الفعلي الذي يواجهه الجوعى بكل دقة، ولكنها - أي أرقام التضخم الذي سينتجها هذا المؤشر - على الأرجح ستكون أقرب إلى التضخم الذي يواجهه الجوعى من أرقام التضخم العام أو تضخم الغذاء الرسميين. بسبب اقتراب نمط الإنفاق في المؤشر البديل من نمط إنفاق الجوعى بشكل أكبر من المؤشرات الرسمية.

آخر ما أود الإشارة إليه بخصوص مؤشر الجوعى هو أن التعديلات التي تميزه عن مؤشرات التضخم الرسمية كانت في جانب نسب الإنفاق فقط، أما جانب أسعار السلع ونسب صعودها فقد تم اعتماد الأسعار الرسمية الواردة في التقارير الشهرية لمتوسط أسعار أهم السلع الغذائية.

12- FAO, Sustainable Development Goals, Indicator 2.1.1 – Prevalence of undernourishment, Methodology. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-0201-01-.pdf>

أرقام تضخم الجوعى في الشكل السابق هي نتاج مؤشر أسعار المستهلكين البديل السابق تفصل منهجيته. يسهل ملاحظة الفروقات الهائلة بين نسب تضخم الجوعى ونسب التضخم العام. شكل 3 (راجع الملحق).

في الفترة من 2009 إلى 2011 كادت نسبة التضخم التي يواجهها الجوعى (42.2٪) أن تصل إلى ضعف نسبة التضخم العام (22.6٪). وهذا الفارق يرجع إلى الارتفاعات الموهولة في أسعار سلة الخضروات. وكذلك سلة الحبوب مثل الأرز والبقول والقمح التي كان الرقم القياسي بها (208) في هذه الفترة، مقارنة بارتفاعات طفيفة في أسعار سلع تحمل نفس نسب الإنفاق في مؤشر التضخم العام مثل السكن ومستلزماته والرعاية الصحية التي كان الرقم القياسي بها (107) عن نفس الفترة.

بالنظر في أرقام الشكل السابق يتضح أن الفجوة بين معدل تضخم الجوعى ومعدل التضخم العام هي فجوة غير مستقرة، حيث تتسع وتضيق وتعاود الاتساع مجدداً، وسيوضح عدم الاستقرار في هذه الفجوة أكثر إذا ما تمت مقارنة معدلات تضخم الجوعى بمعدلات تضخم الغذاء الرسمية. فالفجوة بينهما صغيرة نسبياً في أغلب السنوات، وأحياناً تشير الفجوة إلى ارتفاع معدل تضخم الجوعى عن معدل تضخم الغذاء كما في السنوات من 2009 إلى 2013 وأحياناً يقترب المعدلان جداً من بعضهما كما حدث في الفترة من 2013 إلى 2015، ثم يرتفع معدل تضخم الغذاء عن تضخم الجوعى بفارق ملحوظ كما حدث في الفترة من 2015 إلى 2017 مدعوماً بارتفاعات أسعار السلع الغذائية التي لا ينفق الجوعى عليها كثيراً مثل اللحوم والأسماك والفاكهة.

عدم الاستقرار في هذه الفجوة يرجح أن المؤشرات الرسمية التي نمتلكها سواء مؤشر التضخم العام أو حتى مؤشر تضخم الغذاء، لا يمكنها أن تكون أداة جيدة لتقدير تضخم الجوعى، لأنه في حالة كانت هناك فجوة شبة مستقرة بين تضخم الجوعى وأي من معدلات التضخم الرسمية، كان من السهل إحصائياً تقدير تضخم الجوعى اعتماداً على التضخم العام عن طريق إضافة أو حذف قيمة الفجوة، ولكن

التحليل السابق لا يؤكد فقط أن هناك فجوة، ولكن أيضا أن هذه الفجوة تتسع أحيانا لتزيد عن 90 ٪. وأحيانا تنخفض إلى أقل من 1 ٪.

هذا الوضع يزيد من ضرورة إجراء مسوحات ميدانية رسمية لتدشين مؤشرات جوعى وفقراء، أو على الأقل إتاحة البيانات التفصيلية التي تساعد على تدشين تلك المؤشرات بطرق أقل اعتمادا على التقديرات.

سياق تاريخي للإحصاءات وانحرافات.

شكل 4 (راجع الملحق) يظهر قيمة خط الجوع الرسمي مقابل قيمة خط الجوع البديل الذي تم تحديثه باستخدام نسب تضخم الجوعى. سنة الأساس في هذا الشكل هي 2009 لذا يتطابق الخطان فيها، يمكنك ملاحظة الفرق الهائل بين الخطين والذي يعني أن نسب الجوعى الرسمية التي تم إعلانها في السنوات -بالأخص- 2011 و 2013 كانت أقل بكثير مما ستكون عليه لو كان خط الجوع يتم تحديثه بمعدلات تضخم الجوعى.

عندما تذكر سنة 2007-2008، تقفز إلى ذهن معظم المتابعين الاقتصاديين للأزمة المالية العالمية، تقريبا يستدعي رقم 2008 وحدة في دماغ الاقتصاديين لفظ أزمة مالية Financial crisis لكن في الأوساط الاقتصادية المهتمة بمسألة الغذاء هناك اسما مختلفا لهذه الأزمة يسمونها أزمة حروف F الثلاثة، food, fuel, financial Crisis. في 2008 صعدت أسعار الغذاء عالميا بشكل عنيف جدا، وعادت أسعار الغذاء للارتفاع بعنف أكبر في سنة 2010-2011. شكل 5 (راجع الملحق)

في ذلك الوقت كان تركيز المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي على مسألة الأمن الغذائي يتزايد خصوصا في المنطقة العربية، التي كانت رؤيته (2009a,b world bank)^{13 14} أن المنطقة العربية تحمل أكبر نسبة زيادة في الطلب على الغذاء في العالم،

13- World Bank,FAO,IFAD (2009a), Improving Food Security in Arab Countries (Washington, DC, World Bank)

14- World Bank, (2009b), Operations: targeted food support to vulnerable groups affected by high food prices.

وهذا يزيد من معضلة الأمن الغذائي بها خصوصا في ظل موجات الغلاء في أسعار الغذاء.

هذه الأجواء التاريخية، بالإضافة إلى أنها ترجح وجود انحرافات في قياسات الجوع في مصر وقتها، فهي أيضا تفسر أو تبرز بعض الأسباب السياسية لوجود هذه الانحرافات في القياس. تحيل أنه في ظل صعود عنيف في أسعار الغذاء عالميا وورهاب دولي من وضع الأمن الغذائي والجوعى خصوصا في المنطقة العربية، أصدرت دولة إحصائيات تقول إنها رغم الأجواء الدولية السابق ذكرها وكذلك وجود اضطرابات سياسية شديدة بها (يناير 2011)، إلا أنها نجحت في تقليص نسبة الجوعى بها من 6.1 ٪ عام 2008 - 2009 إلى 4.8 ٪ سنة 2010 - 2011. بقدر ما تبدو نسبة جوعى 4.8 ٪ في هذه الأجواء أمرا غريبا وغير منطقي إحصائيا، إلا أنها على الجانب الآخر تبدو نجاحا مذهلا دوليا.

للأسف نسبة 4.8 ٪ جوعى في سنة 2011، كانت على الأرجح نتيجة أخطاء في القياس أكثر من كونها نجاحا في تقليص أعداد الجوعى، وما يدعو للأسف بشكل أكبر أن قياسات الجوع في السنوات التالية، ستعتمد على هذه القيمة المنحرفة وما قبلها من قيم. وبالتالي ستستمر أخطاء التقدير القديمة في التأثير على التقديرات في السنوات اللاحقة لأنها سلسلة زمنية معتمدة على نفسها.¹⁵

جدول (4) هو إحدى نتائج الورقة التطبيقية الملحقه بهذه الدراسة لدينا عبد الله، يعرض الجدول نسب الجوعى المحسوبة اعتمادا على خط الجوع البديل مقابل نسبهم التي تم إعلانها في الإحصاءات الرسمية، وذلك وفقا لتوزيع الدخول في عينة بحث الإنفاق والاستهلاك الرسمية للسنوات محل الدراسة.

15- ينطبق التأثير المستمر لانحرافات التقدير السابقة أيضا على خط الجوع المحسوب، فالمنهجية البديلة التي تطبقها الورقة اعتمدت قيمة خط الجوع الرسمية في 2009 باعتبارها سنة الأساس مما يعني أنه إذا كانت هناك انحرافات في تقدير هذه القيمة ستظل موجودة في تقديرات خط الجوع المحسوب.

ما يظهر في هذا الجدول هو تاريخ مختلف للجوع في مصر. هناك ملايين من البشر تضاف إلى جماعة الجوعى فقط إذا استخدمنا منهجية قياس أكثر دقة من المنهجيات الحالية. في 2011 زادت نسبة الجوعى من 4.8 ٪ في الإحصاءات الرسمية إلى (9.6) ٪ أي 7.6 مليون جائع نصفهم تقريبا لم يظهروا في الإحصاءات الرسمية. وفي 2013 كانوا 8.1 مليون جائع منهم 4.4 لم يظهروا في الإحصاءات الرسمية. وفي 2015 وهذه سنة مهمة للغاية كدليل على دقة المنهجية التي اتبعتها الورقة في قياس الجوع.

في 2015 رغم أن الفرق بين أعداد الجوعى وفقا للمنهجية البديلة والرسمية يقترب من ٢ مليون نسمة، إلا أنه في هذه السنة تحديدا تقاربت النسبتان الرسمية والبديلة بشكل أكبر من السنوات الأخرى محل البحث، إذا أعدت النظر إلى شكل ٤ ستجد خطي الجوع الرسمي والمحسوب يتقاربان كثيرا. ولفهم أوضح لمعاني هذا التقارب تعال نمر سريعا على منهجيات قياس الفقر والجوع الدولية.

جدول 4

السنة	2011-2010	2013-2012	2015
نسبة الجوعى الرسمية	4.8 ٪ (3.820) مليون نسمة	4.4 ٪ (3.728) مليون	5.3 ٪ (4.770) مليون
نسبة الجوعى البديلة	9.6 ٪ (7.641) مليون نسمة	9.3 ٪ (8.133) مليون	7.2 ٪ (6.750) مليون

المصدر: ورقة دينا عبد الله «عن دقة العينة الإحصائية أو كيف يظهر المجتمع المصري في عينة بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك» (تحت النشر).¹⁶

16- رغم أن الجهاز المركزي للإحصاء المصري، يعتبر العينة الجزئية التي يتيحها عن بيانات توزيع الدخل، هي عينة معبرة بشكل كبير عن العينة الكلية، إلا أن الورقة فضلت الاعتماد على معاملات تصحيح لزيادة دقة النتائج من العينة الجزئية، أو لتقليص الفرق المحتمل بينها وبين العينة الكلية. معاملات التصحيح تم حسابها عن طريق حساب الفروقات الطفيفة بين نتائج العينتين الكلية والجزئية عند نقاط معلومة، وهذا الاستخدام لمعاملات التصحيح جعل نسب الجوعى المحسوبة اعتمادا على العينة الجزئية تظهر في شكل نطاق

هل سنحظى بإحصاءات أكثر دقة إذا اعتمدنا خط الفقر والجوع الدوليين؟

في يناير 2018 كان سعر لتر الحليب كامل الدسم في القاهرة الكبرى هو 13.35 جنيه مصري، وكان سعره في نيويورك عن نفس الفترة 1.14 دولار (أي 20.36 جنيه مصري إذا ضربتها في سعر صرف الجنيه/ الدولار في السوق). لهذا السبب اخترع الاقتصاديون مؤشرات معامل القوة الشرائية Purchasing Power Parity (PPPs Indexes).

فلو كنا نعيش في عالم سعر اللبن وأسعار كل السلع والخدمات في القاهرة هي نفسها في نيويورك وتايوان وكوبا وباقي أسواق العالم، لكنت حسابات الفقر في هذه الحالة أقل تعقيدا بكثير مما هي عليه الآن، كنا ببساطة سنأخذ قيمة خط الفقر الدولي 1.9 دولار يوميا ونضربها في سعر صرف الدولار في السوق مباشرة لنحصل على خط الفقر المصري أو الخاص بأي بلد آخر.

ولكن لأن العالم مليء بأسعار نسبية غير موحدة، أسعار سلع في بلاد متعددة لا تستطيع أسعار الصرف السوقية أن توحيدها. لهذا لا يمكن لأسعار الصرف السوقية أن تكون أداة دقيقة لتحويل قيمة خط الفقر الدولي إلى خط بالعملة المحلية. نحن نحتاج إلى سعر صرف عندما تعالج به سعر اللبن في نيويورك يعطيك نفس السعر في القاهرة وغيرها من أسواق العالم. سعر الصرف هذا يسميه الاقتصاديون سعر صرف معامل القوة الشرائية Purchasing Power Parity Exchange Rates، وهو نتاج مؤشرات أسعار تسمى بنفس الاسم PPPs.

يمكن القول إن مؤشرات PPPs تهدف إلى قياس التغيرات في القوة الشرائية مثلها مثل مؤشر التضخم الرسمي في مصر CPI. ولكن ال CPI طموحه أن يعرف التغيرات في القوة الشرائية للجنيه في مصر عبر الزمن (ما مقدار السلع التي كان

(مثل من 7.2 % إلى 9 %) في 2015. وما يوجد في جدول 4 من نسب للجوع هي عند الحد الأدنى في هذا النطاق المحسوب، والذي يوجد تفصيل لأرقامه ومنهجية حسابه في الورقة التطبيقية لدينا عبد الله.

يشتريها الجنيه في يناير 2017 في مصر مقابل ما يستطيع شراءه الآن) بصيغة أكثر انضباطا إحصائيا يحاول ال CPI مقارنة قدرة الجنيه الشرائية مع نفسها في فترات سابقة وفقط.

أما ال PPPs تحاول معرفة التغيرات في قوة الجنيه عبر الزمن وكذلك عبر البلاد المختلفة. منهجية ال PPPs تحاول تسهيل المقارنة المكانية وليست الزمانية فقط. صممت هذه المؤشرات وكان أحد أهدافها جعلنا نستطيع مقارنة أعداد ونسب الفقراء في مصر مع عدد الفقراء في الهند مع عددهم في أي بقعة في العالم، لأن جميع هذه النسب تم إنتاجها بمعيار موحد وهو ال PPPs. وبغض النظر واقعية هذا الطموح وقدرة ال PPPs على تحقيقه، ما يهمنا هنا هو هل ال PPPs بدائل أفضل من المنهجيات المحلية لقياس الفقر.

هيكل مؤشرات PPPs يشبه كثيرا هيكل مؤشرات أسعار المستهلكين المحلية، فهي تتألف من جانب للإنفاق، كالإنفاق على الطعام والشراب والصحة والتعليم، ولكن نسب الإنفاق في ال PPPs عادة ما تأتي من الحسابات القومية للدولة وليس من بحوث الأسر كما في حالة مؤشرات أسعار المستهلكين التقليدية.

الجانب الآخر لمؤشرات ال PPPs هو الأسعار وهي نفس الأسعار المستخدمة في مؤشرات أسعار المستهلكين التقليدية، ومن خلال هذين الجانبين تحسب مؤشرات ال PPP، التغيير الذي يجب أن تطرق على أسعار الصرف الخاصة بها.

التشابه بين مؤشرات أسعار ال PPP المعتمدة لتحديث خطوط الفقر دوليا ومؤشرات أسعار المستهلكين ال CPI المعتمدة لتحديث الفقر محليا، لا يقف فقط عند هيكلها، بل يمتد أيضا لدقتها. كلا النوعين من المؤشرات يمتلك نفس أوجه القصور في حساب التضخم الخاص بالفقراء والجوعى.

إنجوس دايتن. هو اقتصادي حاصل على نوبل في الاقتصاد 2015، وإسهامه المركزي الذي حاز عنه هذه الجائزة هو انتقاده للطرق الاقتصادية التقليدية لقياس الفقر واللامساواة والرفاهة، أحد انتقاداته المركزية كان موجهها إلى مؤشرات ال

اقترح دايتن مؤشرات بديلة يسميها مؤشرات معامل القوة الشرائية للفقراء -Pover-ty-Weighted Purchasing Power Parity Exchange Rates PPPPs.

التعديل الأساسي الذي يقترحه دايتون على المؤشرات الرسمية هو نفس ما تقترحه هذه الورقة بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلكين المصري. يرى دايتن أن نسب الإنفاق في مؤشرات ال PPP الرسمية لا تتشابه مطلقاً مع نمط إنفاق الفقراء. لأن ما يحدد حجم نسب الإنفاق في الحسابات القومية يمكن أن يكون سعر السلعة نفسها وكميات استهلاكها العامة وليس نسبة إنفاق الفقراء عليها. لهذا يمكن أن تظهر السلع الرفاهية أو المعمرة في الحسابات القومية بأوزان نسبية مبالغ فيها لمجرد أن أسعارها مرتفعة مقارنة بالسلع الاستهلاكية التي يتركز إنفاق الفقراء عليها. وهناك كثير من الأسباب التي تجعل من نسب الانفاق الموجودة في الحسابات القومية وبالتالي مؤشرات ال PPP أكثر بعداً عن نمط إنفاق الفقراء والجوعى، أكثر حتى من مؤشرات أسعار المستهلكين التقليدية. جدول (5) يحتوي نسب الإنفاق في مؤشر ال PPP المصري في آخر تحديث معمول به الآن (2011). جدول (5) انظر الملاحق²⁰

بنظرة سريعة على نسب الإنفاق في هذا الجدول يسهل تصور أخطاء التقدير الذي سيقع فيها المؤشر إذا حاول التقاط التضخم الخاص بالفقراء أو الجوعى.

نسبة الإنفاق على الغذاء فيه مثلاً هي 33 ٪. وليست 100 ٪. كإنفاق الجوعى أو 67 ٪.

17- Deaton, A, and O Dupriez. 2011. "Purchasing power parity exchange rates for the global poor." American Economic Journal: Applied 3: 137166-

18- Deaton, A. 2010. "Price indexes, inequality, and the measurement of world poverty." American Economic Review 100 (1): 534-

19- Deaton, A. 2013. "Reshaping the world: The 2005 Round of the International Comparison Program." Measuring the size of the world economy: the framework, methodology, and results from the International Comparison Program. Washington, DC: World Bank

20- المصدر: برنامج المقارنات الدولي ICP، البنك الدولي، <https://goo.gl/1aLw17>

كإنفاق الفقراء على الغذاء²¹ بصيغة أخرى يمكن القول إننا لو طبقنا منهجية دايتن على مؤشر الـ PPP الخاص بمصر لتقريبه من نمط إنفاق الجوعى والفقراء، سنجد فجوة أكبر من التي وجدناها بين أرقام مؤشر أسعار المستهلكين للجوعى ومؤشر أسعار المستهلكين الرسمي، ولذلك لأن مؤشر الـ PPP أكثر انحرافاً عن نمط إنفاق الفقراء والجوعى من مؤشر أسعار المستهلكين الرسمي.

على خلاف التصور الشائع، أن تبني منهجية دولية لقياس الفقر والجوع يمكن أن ينتج أعداد ونسب جوعى أدق، فإن البيانات السابق سردها توضح أن الآلية الدورية لتحديث قيمة خط الفقر من سنة لأخرى يعثرها نفس قصور المنهجيات المحلية، وغالباً ما تكون أشد انحرافاً عن نمط إنفاق الفقراء والجوعى في البلاد الفقيرة.

الآن يمكن إدراك الحاجة الماسة إلى التحديثات غير الدورية لقيمة خط الفقر مثل تحديثه في 2005 من 1.08 إلى 1.25 دولار يومياً ثم في 2015 ليصبح 1.90. فهذا الرفع للقيمة المطلقة لخط الفقر الدولي يمكنه أن يخفف قليلاً من قصور منهجية تحديثه الدورية الـ PPPs، حيث يمكن النظر إلى هذه التحديثات غير الدورية باعتبارها محاولة لإضافة معدلات تضخم لم يستطع مؤشر الـ PPP رصدها في السنوات ما بين التحديث والآخر.²² تزداد الحاجة إلى هذه التحديثات غير الدورية مع زيادة القصور في آليات التحديث الدورية.

ورجوعاً إلى حديثنا عن دلالة التحديث/ التصحيح الدولي لخط الفقر في 2015 على قصور المنهجية الرسمية بمصر لقياس الجوع. أو دلالاته على دقة المنهجية البديلة التي طرحتها هذه الورقة.

فيما سبق رجحت الورقة أن نسبة الصعود الكبيرة التي سجلها خط الجوع الرسمي بمصر

21- سيتم التعرض لمصدر هذه النسبة في قسم «مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء».
22- هناك شيء من التبسيط في النظرة إلى نسبة الزيادة في التحديثات غير الدورية لخط الفقر الدولي باعتبارها معدلات تضخم تضاف إلى معدلات التضخم التي لم يستطع مؤشر الـ PPP رصدها، تكون هذه النظرة دقيقة في حالة عدم تغيير سنة الأساس لمؤشرات الـ PPP، أما في حالة تغييرها – وهي الحالة الشائعة – يكون التضخم الذي تصيفه التحديثات غير الدورية أقل من نسبة الزيادة الظاهرة في التحديث.

سنة 2015 جاءت لتواكب تحديث خط الفقر الدولي، الذي صعد بنسبة 52 ٪. فصعد خط الجوع المصري بنسبة 50 ٪. رغم أن التضخم العام وتضخم الغذاء الرسميين في هذه الفترة لم يتجاوزا نسبة الـ 28 ٪. أي أن هناك نسبة تضخم تقترب من 22 ٪ تم إضافتها إلى خط الجوع المصري فقط لتواكب التحديث الدولي.

ويمكن القول إن المنهجية المحلية المصرية استفادة من التحديث الدولي لخط الفقر لتضيف معدلات تضخم تخص الفقراء والجوعى لم يستطع مؤشر أسعار المستهلكين «العام» أن يلتقطها ويضيفها في السنين السابقة لـ 2015 وبالتالي فإن النقطة التي يقف عندها خط الجوع المصري في 2015 هي أدق من النقطة التي كان سيقف عندها دون التحديث الدولي لخط الفقر.

يمكنك أن تعيد النظر لخط الجوع الرسمي وخط الجوع المحسوب بواسطة «مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى» تحديدا في 2015. أود التذكير أن خط الجوع المحسوب لم يلتفت إلى التحديث الدولي لخط الفقر في 2015، نسبة صعوده محسوبة فقط على مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى، ومع ذلك في 2015 كانت قيمته قريبة - ولا تزال أعلى - من قيمة خط الجوع الرسمي بعد التحديث. هذا الاقتراب يعني أن آلية التحديث الدورية لخط الجوع المحسوب لا تهمل كثيرا من معدلات التضخم التي يواجهها الجوعى عبر الزمن، كما يفعل مؤشر أسعار المستهلكين الرسمي أو ال PPPs. أو بصيغة أخرى تستطيع هذه المنهجية أن تحافظ على مجموع انحرافات أقل كثيرا من المنهجيات الرسمية فلا تحتاج إلى تحديثات غير دورية متكررة لتصحيح انحرافات السابقة. شكل ٦ (راجع الملحق)

بالطبع لا يمكن افتراض أن المنهجية المقترحة في هذه الورقة لا تحتاج إلى تحديثات غير دورية، أو إجراء مسوحات ميدانية كل فترة لتعديلها أو التأكد من دقتها، لكن ما يرجحه التحليل السابق أن هذه المنهجية البديلة تحتاج بصورة أقل إلى هذه التحديثات غير الدورية، أو ستحتاج إلى وقت أطول حتى يصبح مجموع انحرافاتها السنوية أمرا يستدعي تحديثا غير دوري أو إضافة نسب تضخم تصحيحية لها. والأمر الأكثر أهمية

هو أن دقة هذه المنهجية يعني أننا سنمتلك إحصاءات أدق عن الجوعى والفقراء في فترات ما بين التحديثات غير الدورية والمسوحات الميدانية الشاملة.

آخر ما أود أن أشير إليه بخصوص خط الجوع المصري أنه وفقا لتضخم الجوعى عن الفترة من ديسمبر 2015 إلى يوليو 2017 يفترض أن تكون قيمة خط الجوع في 2017 هي 509 جنيه شهريا للفرد. وهذا التقدير لم يدخل في حساباته حتى الآن ارتفاع قيمة خط الفقر الدولي في 2015. فهذا هو أقل تقدير لخط الجوع وفقا للمنهجية الدولية أو المحلية. اللاف في هذا الرقم أنه بالنسبة لأسرة مكونة من ثلاثة أفراد فقط، يجب أن يكون دخلهم الشهري أكثر من 1527 جنيه حتى لا يقعوا في دائرة الجوع. وهو رقم أعلى من الحد الأدنى للأجور في مصر. الأمر الآخر الجدير بالإشارة أن أسر الجوعى وفقا لبحث الدخل والإنفاق، النسبة الأكبر منها يكون عدد أفرادها 5 أو 6. بمعنى أن خط جوع هذه الأسرة سيتراوح بين 2550 و3055 جنيه شهريا.

وفقا للنظام الضريبي المصري وحدود الإعفاءات فيه. لو كانت هذه الأسر دخلها يأتي من فرد أو حتى فردين، سيؤخذ منها اقتطاعات ضريبية لو كانا يعملان في الاقتصاد الرسمي.

نحن لا نتحدث الآن عن نظام حماية اجتماعية أو دعم للجوعى، نحن نتحدث عن نظام ضريبي لا يستطيع استيعاب أن خطوط الجوع قفزت بعنف حتى دخلت في دائرته، لدرجة أن الجوعى يمكن أن يدفعوا ضرائب. تذكر أننا نتحدث الآن عن الجوعى وليس الفقراء التي ترتفع دخولهم عن دخول الجوعى بنسبة 33 ٪ على الأرجح.

ما الذي يحرك خط الفقر المصري؟

مثلا فعلنا مع خط الجوع، تبدأ إجابة هذا السؤال بمعرفة هل خط التضخم العام هو الذي يحرك خط الفقر؟ أو هل يصعدان بنسب متقاربة؟ شكل 6 يحاول مقارنة نسبة صعود مؤشر التضخم العام وخط الفقر الرسمي في فترة يوليو 2009 إلى ديسمبر 2015.

شكل ٧ (راجع الملحق)

على خلاف النتائج الخاصة بخط الجوع الرسمي، يظهر الشكل أن خط الفقر الرسمي دائماً ما يصعد بمعدلات أعلى من خط التضخم العام. أو أن هناك معدل صعود لخط الفقر مختلف وغير مفسر بالمعدل التضخم العام. وهذا الانفصال بين الخطين هو مؤشر مبدئي على دقة إحصاءات الفقر الرسمية في مصر، فهي غالباً لا تستند لمعدل التضخم العام وحده، وهذا الانفصال بين الخطين هو مؤشر أيضاً على التحيز الإحصائي الكبير في حسابات خط الجوع الرسمية. ففي حين أن تضخم الجوعى هو أعلى من تضخم الفقراء والتضخم العام بالطبع، إلا نسب صعود خط الفقر الرسمية كانت أعلى من نسب صعود خط الجوع الرسمية في السنوات 2011 و 2013.

السؤال الثاني الذي يجب أن يطرح الآن هو هل يصعد خط الفقر الرسمي وفقاً لمعدل تضخم خاص بالفقراء؟

مؤشر أسعار المستهلكين للفقراء:

على غرار المنهجية السابق تفصيلها في مؤشر أسعار المستهلكين الجوع، حاولت الورقة حساب مؤشر أسعار المستهلكين للفقراء. الاختلافات الرئيسية بينه وبين مؤشر الجوعى، هو أولاً نسبة الإنفاق على الطعام. في هذا المؤشر ٦٧٪ من إجمالي دخلهم. وهذه النسبة رغم عدم ورودها صراحة في بيانات بحوث الدخل والإنفاق الرسمية، إلا أننا لا يمكن أن نطلق عليها نسبة تقديرية لأسباب متعددة، أولها الإحصاءات الرسمية المصرية نفسها.

يمكن استنتاج نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء من خلال نسبة قيمة خط الجوع إلى قيمة خط الفقر المصريين. وفقاً للتعريف المصري/ البديهي للفقراء. هم مجموعة أشخاص حظهم أوفر من الجوعى، أو يملكون كمية إضافية من الدخل تمكنهم من تجاوز الإنفاق على الطعام لينفقوا على بعض البنود الأساسية الأخرى، وبالتالي فإن نمط إنفاقهم مقسم بين ما يسمى رسمياً (المكون الغذائي) والمكون غير الغذائي والذي يشمل السكن والتعليم والصحة والمواصلات والملابس والأحذية. وبما أن الحد

الأدنى للإنفاق على الغذاء وفقا للمنهجية الرسمية هو قيمة خط الجوع. إذن يمكن للنسبة بين خط الجوع وخط الفقر أن تعبر بدقة عن نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء. النسبة بين خط الجوع وخط الفقر كانت 75 ٪ في 2009 _ 67 ٪ في 2011 _ 65.5 ٪ في 2013 _ 66.8 ٪ سنة 2015.

وقد تم اعتماد النسبة الأكثر تكرارا في هذه السنوات لتكون نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء في هذه الفترة وهي نسبة قريبة مما ترجحه الإحصاءات الدولية^{23 24} بخصوص نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء. وال 33 ٪ الباقين من الدخل موزعين على بنود الإنفاق الأساسية بطرق تقديرية كما هو موضح تفصيلا في جدول (6)

اعتمادا على التضخم المحسوب بمؤشر أسعار المستهلكين الفقراء، يحاول شكل 8 (راجع الملحق) مقارنة نسبة تضخم المستهلكين الفقراء بنسبة تغير خط الفقر الرسمي في السنوات من 2009 إلى 2015

على خلاف ما رأيناه من فجوات كبيرة بين تضخم الجوعى ونسب صعود خط الجوع، يظهر الشكل السابق أن الفجوة بين تضخم الفقراء المحسوب ونسب صعود خط الفقر الرسمي صغيرة بشكل ملحوظ، وحتى تلك الفجوة الموجودة في سنة 2013 بين الخططين يمكن إرجاعها إلى الستة أشهر اختلاف في سنة أساس حساب التضخم في بحث 2010-2011 التي سبق ذكرها في قسم «ما الذي يحرك خط الجوع في مصر».

بصيغة رقمية يمكن القول إن الفجوة بين الخططين في السنوات من يوليو 2009 إلى يوليو 2013 لا تتجاوز 2.4 ٪. وهذا الاقتراب في نسب صعود الخططين يمكن اعتباره مؤشرا على أن تحديثات خط الفقر الرسمي هي نسبيا قريبة من نسب التضخم التي يواجهها الفقراء.

23- Food prices remain high in developing countries, FAO, <https://goo.gl/2TxHQv>

24- How High Food Prices Affect The World's Poor, World Food program, September 2012, <https://goo.gl/E28AJ3>

ورغم أن نسبة التضخم المحسوب بمؤشر الفقراء في الفترة من يوليو 2013 إلى ديسمبر 2015 كانت 28.7 ٪، إلا أن الحسابات في الشكل السابق فضلت تبني نسبة صعود خط الفقر الدولي في تحديثه 2015 وهي 52٪ وأسباب هذا التفضيل يمكن أن تكون مدخلا جيدا لشرح مدى الثقة التي يجب أن نضعها في مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء الذي تم حسابه في هذه الورقة.

إمكانية إنشاء مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء في ظل البيانات المتاحة حاليا.

البيانات التي ينشرها جهاز الإحصاء المصري عن الغذاء وأسعاره، مكنتنا من إنشاء مؤشر أسعار مستهلكين جوعى هو على الأرجح أكثر دقة من مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء. والمصدر الأساسي لعدم دقة مؤشر الفقراء المحسوب هنا، هو قصور البيانات المتاحة عن أسعار كثير من السلع التي ينفقون عليها. الإنفاق على المسكن ومستلزماته وكذلك المواصلات، يمكن أن يكون مثالا جيدا على هذه المشكلة.

بالنسبة للنقل والمواصلات: نسبة التضخم العام الرسمية في هذا البند محسوبة على نمط إنفاق هو: الإنفاق على شراء السيارات الخاصة بها فيها دفع الأقساط هو 26.8 ٪، الإنفاق على تشغيل وصيانة المركبات الخاصة هو 25.8 ٪. بينما الإنفاق على خدمات المواصلات مثل ركوب المترو أو سيارات التاكسي والميكروباص يمثل ما يقارب 4.7 ٪.²⁵ وبما أن هذا البند الأخير هو على الأرجح البند الوحيد الذي ينفق عليه الفقراء في هذه السلة، وهو ممثل فقط بأقل من 5.0 ٪ من نسبة الإنفاق على المواصلات في مؤشر التضخم الرسمي، لذا يرجح أن التضخم المحسوب بهذا المؤشر لا يعبر عن التضخم الذي يواجهه الفقراء في بند المواصلات.

رغم وجود هذا الخلل في نمط الإنفاق الرسمي على المواصلات، إلا أن البيانات الرسمية المنشورة عن التحركات التاريخية لأسعار المواصلات العامة والخاصة في

25- جدول 1-2 صفحة 12، 13، 14، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك المصري 2015، المجلد الرابع.

مصر لا تمكننا من حساب التضخم الخاص بالفقراء في هذا البند. كل ما نعرفه أن زيادات أسعار المترو الأخيرة وكذلك زيادة تعريفات النقل التي حدثت بسبب رفع أسعار البنزين في ٢٠١٤ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، كل هذه الزيادات السعرية تظهر بأقل من قيمتها في معدلات التضخم الرسمية لأنها تعالج بنسبة إنفاق ٤٧٪ فقط وليس ١٠٠٪ كما يرجح أن ينفق الفقراء.

فيما يخص بند السكن ومستلزماته: يحتوي هذا البند أيضا على معدلات تضخم يرجح أنها أقل كثيرا من معدلات التضخم الذي يواجهها الفقراء، ويصعب تعديل هذه النسب بشكل دقيق لأسباب مشابهة لما تم سرده في بند النقل والمواصلات.

نسبة الإيجارات الفعلية في هذا البند تمثل ٦.٦٪ من إجمالي الإنفاق على هذا البند، كذلك نسبة الإنفاق على فواتير الكهرباء والغاز وباقي الفواتير تمثل ١٦.٤٪. هذان البندان والذي يحسب التضخم العام على أساس أنهم يمثلون ٢٣٪ فقط من الإنفاق على السكن، يرجح أنهم يمثلون ما يقرب من ١٠٠٪ من إنفاق الفقراء على السكن، هناك سبب آخر يزيد من التشككات حول التضخم الرسمي في هذا البند وهو أن أكبر نسبة إنفاق في هذا البند على شيء اسمه الإيجارات المحتسبة، وهذا البند يعتبر الغلاء فيه تقديري، أي يحسب وفقا للتقديرات الرسمية - وليست السوقية - للارتفاعات في أسعار المسكن.

لهذه الأسباب يرجح بقوة أن نسبة الغلاء الرسمية في بند المسكن ومستلزماته تظهر أقل بكثير من النسب الفعلية للتضخم الذي يواجهه الفقراء، ويمكن ملاحظة هذا بمجرد النظر إلى نسب الغلاء الرسمية في هذا البند ففي السنوات التي صعدت فيها فواتير الكهرباء والغاز والمياه.

جدول 6 يحاول المقارنة بين نسبة صعود أسعار فواتير الاستخدام المنزلي للكهرباء والبوتاجاز والمياه، مقابل نسب التضخم الرسمية في بند المسكن ومستلزماته.

جدول 6

السنة	/2013 2014	/2014 2015	/2015 2016	/2016 2017	2017 2018/
نسبة الزيادة السنوية في فواتير الكهرباء	3.8%	56.8%	4.8%	46.6%	22.4%
نسبة التضخم السنوي في بند المسكن ومستلزماته	3%	6%	5.3%	7.7%	18.3%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومرصد العمران²⁶

هذا الملاحظات حول بند المسكن ومستلزماته والمواصلات ترجح وجود قصور في مؤشر أسعار المستهلكين الرسمي على التقاط التضخم الخاص بالفقراء بدقة كافية، وهو القصور الذي لم يستطع مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء في هذه الورقة أن يعالجه لعدم وجود بيانات كافية عن السلسلة الزمنية لأسعار النقل والمواصلات والإيجارات الفعلية وفواتير الكهرباء والغاز والمياه الخاصة بالفقراء.

لهذه الأسباب ترجح الورقة أن مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء الخاص بها، لم يستطع الانفلات بصورة كبيرة من تحيزات مؤشر أسعار المستهلكين الرسمي، رغم تعديل نسب الإنفاق على الغذاء فيه والتعديلات الطفيفة لأسعار النقل والمواصلات والمسكن ومستلزماته، وبالتالي يمكن القول أنه ورغم أن التحديثات الرسمية لخط الفقر تقترب إلى حد كبير مع التضخم المحسوب بمؤشر أسعار الفقراء البديل، إلا

26- بيانات التضخم في بند السكن في الجدول من الجهاز المركزي للإحصاء، أما بيانات الزيادة في فواتير الكهرباء على الشرائح الأفقر، تقرير حقائق الكهرباء لسنة 2017-2018، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومرصد العمران.

أن هذا التقارب لا يعني بالضرورة دقة هذه التحديثات الرسمية، لأن معيار الحكم على دقتها وهو مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء، يرجح أنه لا زال يحتوي على بعض القصور في النقاط التضخم النقل والمواصلات والسكن ومستلزماته الخاص بالفقراء. ولكن رغم التشكك الذي لا يزال قائماً والذي لا يمكن تعديله في ظل البيانات المتاحة حول قياسات الفقر الرسمية في مصر إلا أنها على الأرجح أدق من قياسات الجوع في مصر.

آخر ما أود الإشارة إليه في هذه الورقة، هو أن حجر الزاوية التي تعتمد عليه المنهجية البديلة التي طرحتها الورقة، والذي يعتبر كذلك مصدر القصور الرئيسي في القياسات الرسمية للفقر والجوع، هو الأمر الموجود في الشكل ٨. حقيقة أن ما يوجد في شكل (٨) هم ثلاثة خطوط وليس خطأ واحداً كما تحب أجهزة الإحصاء الرسمية أن تراهم. هناك اختلاف في مستوى التضخم يحدث باختلاف مستوى الدخل. وهذه الحقيقة لا يمكن الاستمرار في تجاهلها وتصور أننا سنمتلك صورة دقيقة عن حركة اللامساواة أو عن الفقر والجوع في ظل هذا التجاهل. أحيانا يحدث تقارب بين الخطوط «أحيانا». ولكن هذا التقارب لا يعني إمكانية اختزالهم في خط واحد طوال الوقت. ما حدث من تقارب عارض بين الخطوط في الشكل ٩ (راجع الملحق) هو بسبب أنه في وقت ما كانت نسب الغلاء في جميع بنود الإنفاق متقاربة، وهو أمر يصعب حدوثه واستمراره لوقت طويل، ستعاود الخطوط التي كانت متباعدة في الابتعاد ثانية عن بعضها، حينها لو كنا لا نملك مؤشرات لقياس التضخم على أساس الدخل، كما هو الحال الآن، سيحدث انحراف في كثير من قياساتنا الاقتصادية ومنها قياسات الفقر والجوع.

	نسبة الإنفاق			July 2009 to July 2011 معدل النضج%	July 2011 to July 2013	July 2013 to Dec 2015	Dec 2015 to July 2017
		بصل	1.7988	-0.0788	0.9285	1.4875	
	1.25%	ثوم بلدي	0.6915	-0.2873	0.9285	1.17	
	1%	لمون وفلفل وجزر	0.23	-0.003	0.23	1.57	
	1%	بانانجان رومي	0.225	3.18	-0.453	3.012	
	3%	كوسة وكرنب	0.225	0.057	2.406	0.1	
	2%	خيار	1.206	1.062	1.6	-0.14	
	3.30%	فاصوليا	2.409	1.1418	1.2969	0.1914	
	4.40%	فواكه	1.848	2.816	2.9744	3.0536	

	نسبة الإنفاق			July 2009 to July 2011 معدل التضخم%	July 2011 to July 2013	July 2013 to Dec 2015	Dec 2015 to July 2017
حبوب وخبز ومنها	24.200%			16.628	3.105	3.974	9.63
			أرز (سلاب ومعلب)	10.24	1.34	0.4	4.82
			قمح	1.236	0.477	0.438	2.346
			فول	5.152	1.288	3.136	2.464
			خبز	0	0	0	0

	نسبة الإنفاق			July 2009 to July 2011 معدل النضج%	July 2011 to July 2013	July 2013 to Dec 2015	Dec 2015 to July 2017
لحوم ودواجن وأسمك	17.50%		متوسط سعر كيلو اللحم القرى البلدي	6.6325	5.4775	4.0775	10.238
			كيلو اللحم الدجاج الأبيض				
			كيلو سمك بلطي				
البن وجبن وبيض ومنها:	16.70%			3.0506	5.0913	5.9072	7.2783
		10%	متوسط سعر سلّة الأجن والبن	1.59	1.48	4.46	4.27

	نسبة الإنفاق			July 2009 to July 2011 معدل التضخم%	July 2011 to July 2013	July 2013 to Dec 2015	Dec 2015 to July 2017
		6.70%	بيض	1.4606	3.6113	1.4472	3.0083
السكر والأغذية السكرية والزيوت والدهون	10.60%			0	0	0	11.235
		4.70%	سكر	0	0		
		5.90%	الزيوت والدهون	0	0		6.8103
							4.425
مشتروبات وأغذية أخرى	5.70%			1.938	1.3452	1.7132	3.3687

جدول 5

نسب الإنفاق في مؤشر معادل القوة الشرائية PPP لمصر 2011

Table D2 DETAILED RESULT:
Expenditure shares (GDP = 100)

EXPENDITURE SHARES (GDP = 100) and Economy	Gross domestic product	Actual individual consumption	Food and nonalcoholic beverages	Alcohol, tobacco, and narcotics	Clothing and footwear	Housing, water, electricity, gas and other fuels	Furniture, household equipment and maintenance	Health	Transport	Communication	Recreation and culture	Education
(%)	(01)	(02)	(03)	(04)	(05)	(06)	(07)	(08)	(09)	(10)	(11)	(12)
Egypt, Arab Republic	100.0	79.5	33.3	2.6	4.8	10.4	3.8	7.3	4.7	2.0	2.4	5.3

Restaurants and hotels	Miscellaneous goods and services	Net purchases abroad	Individual consumption expenditure by households	Individual consumption expenditure by government	Collective consumption by government	Gross fixed capital formation	Machine and equipment	Construction	Other products	Changes in inventories and valuations	Balance of exports and imports	Domestic absorption	Individual consumption expenditure by households without housing
(13)	(14)	(15)	(16)	(17)	(18)	(19)	(20)	(21)	(22)	(23)	(24)	(25)	(26)
2.5	5.6	-5.2	75.6	4.0	7.5	16.7	7.8	8.5	0.5	0.4	-4.1	104.1	68.6

جدول 6

مؤشر أسعار المستهلكين الفقراء

	نسبة الإنفاق	<u>July 2009 to July 2011 معدل التضخم %</u>	July 2011 to July 2013	July 2013 to Dec 2015	Dec 2015 to July 2017
التضخم الإجمالي	100%	34.079	21.247	28.731	42.527
<u>الطعام</u>		28.27	16.48	18.9	33.9
67%					
تعليم				4.38	1.54
10%		2.624	2.191		
ملابس					
3%		0.744	0.321	0.474	1.068
<u>مسكن</u> <u>ومستلزمات</u>					
13%		1.3	1.625	3.003	2.925
رعاية صحية		0.248	0.381	0.744	1.383
3.00%					
مواصلات		0.893	0.249	1.23	1.711
4.00%					

-
- التضخم في بند الطعام في هذا المؤشر مماثل للتضخم في مؤشر أسعار المستهلكين الجوعى.
 - تم حساب معدل التضخم لهذه الفترة على أساس أن الرقم القياسي لجميع بنود الإنفاق كان مساويا للرقم القياسي العام وهو 93.7 لشهر يوليو 2009 لسنة الأساس يناير 2010.
 - التضخم في هذا البند محسوب على أساس (50٪ من نسبة الإنفاق به مضروبة في معدل التضخم الرسمي في البند، وال 50٪ الآخرين مضروبين في نسبة الزيادة في أسعار فواتير الكهرباء والغاز والمياه بمتوسط زيادة 33.5٪).

في كسر احتكار الناتج المحلي الإجمالي لقياس النشاط الاقتصادي
بدائل في طريق الكفاءة والعدالة

وانل جمال

منذ أن اندلعت الأزمة المالية العالمية في 2007 - 2008، وبدأت جهود لإعادة النظر في واحد من أهم ابتكارات الفكر الاقتصادي في القرن العشرين: الناتج المحلي الإجمالي. لقد هزت الأزمة المالية الاقتصادية، وانعدام القدرة على توقعها، الثقة في قدرة هذا المؤشر على القياس والفهم الدقيق للنشاط الاقتصادي بعد فشله المأساوي في إرسال أي إشارة بخصوص الأزمة الهائلة التي كانت تحتتمر.

جلبت الأزمة إلى الواجهة انتقادات للسياسات الاقتصادية عموماً، فيما يخص تشريعات الأسواق وغيرها، لكنها امتدت أيضاً لتشمل نواقص الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر تنبني عليه وعلى توقعات تطوره، السياسات المالية والنقدية، بل وتنسب إليه كل الظواهر الاقتصادية الأخرى، من الدين العام، لمتوسط دخول الأفراد، لحصيلة الضرائب بأشكالها المختلفة، للإنفاق على الصحة والتعليم... إلخ. فلسنين طويلة، كانت الكتب المدرسية تشير سريعاً لأوجه قصور ذلك المؤشر السحري، وافتراضاته الأساسية المتعلقة بإهمال جوانب متعددة من الأنشطة الاقتصادية مما لا يتم التعامل عليه ويبيع ويشترى مباشرة كسلعة في السوق. لكن هذه الانتقادات ظلت حبيسة هذه الكتب، إلا فيما ندر، لبتيم المرور عليها سريعاً، ويتم تجاهلها جميعاً حينما نخرج لواقع السياسات الاقتصادية وقياسها.

فكان من ضمن تداعيات الأزمة أن دشنت الحكومتان الفرنسية والأمريكية محاولات لصياغة مؤشر بديل أكثر فعالية من الناتج المحلي الإجمالي، ثم ما لبثت المحاولات أن اتسعت لتشمل مؤشرات أخرى، كانت موجودة ووجهت جهود لتطويرها أو تم استحداثها من جهات دولية مختلفة رسمية وفي المجتمع المدني، ثم تطور الأمر إلى تجارب عملية تنبني فيها دول بالفعل مؤشرات أخرى لقياس النشاط الاقتصادي إلى جانب الناتج المحلي.

ستتناول هذه الورقة، في سياق هذه الخلفية، تاريخ وأهمية الناتج المحلي وأسباب وعواقب أزمته ودواعي تطوير بدائل له من منظور العدالة الاجتماعية، مستعرضة بالنقد والتحليل البدائل التي تم تطويرها بالفعل وتجارب تطبيق بعض هذا البدائل

في كوستاريكا ونيوزيلاندا، محاولة إلقاء الضوء سريعاً على إمكانات تبنيها في البلدان العربية. ثم تنظر الورقة في البدائل المختلفة التي تم بلورتها للناتج المحلي الإجمالي، وعيوب ومزايا هذه البدائل، وتتقصى إمكانات التطبيق العملية لها في العالم العربي.

أولاً، الناتج المحلي الإجمالي: تاريخه وأهميته وأزمته

«الناتج المحلي الإجمالي مقياس سيء للتقدم، فهو يزيد بينما ندمر رأس المال الطبيعي للكوكب. نحتاج النمو الاقتصادي لكننا لا يمكن أن نستمر في قياسه باستخدام الناتج المحلي الإجمالي».

المنتدى الاقتصادي العالمي²⁷

كما كانت أزمة اقتصادية عالمية كبرى هي المحرك للمراجعات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، كانتا أزمة اقتصاد مالي هائلتين، الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، والأخرى سياسية عسكرية ممثلة في الحرب العالمية الثانية، وراء اختراعه ثم تبنيه بشكل معمم لاحقاً. ففي أعقاب أزمة الثلاثينيات، تم تكليف الاقتصادي والإحصائي الأمريكي من أصل بيلاروسي سايمون كوزنتس بالعمل على إعداد مقياس إحصائي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة وبعد 3 سنوات من العمل على الإحصاءات القومية الأمريكية، تم تقديم أول حساب للناتج المحلي الأمريكي عام 1934 في تقرير للكونجرس الأمريكي، والذي تمت بلورته بشكل نهائي في 1937. «كانت الفكرة هي تجسيد كل الإنتاج الاقتصادي من الأفراد والشركات والحكومة في مؤشر واحد يرتفع في الأوقات الطيبة، وينخفض في الأوقات الرديئة. وهكذا ولد الناتج المحلي الإجمالي».²⁸ لعب كوزنتس دوراً في الدعوة للمؤشر الجديد والتنسيق بين الإحصائيين والمسؤولين الحكوميين، ناقلاً مجهوداته للسياق العالمي. وفي أعقاب مؤتمر بريتون وودز، الذي أسس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

27- Poor an Desai, GDP is destroying the planet. Here is the alternative, World Economic Forum, 31 May 2018. <https://is.gd/qxYXNq>

28- Elizabeth Dickenson, GDP: a brief history, Foreign Policy, 3 January 2011. <https://is.gd/H7EiG7>

وأعاد تصميم النظام الاقتصادي العالمي، تم تبني الناتج المحلي الإجمالي ليصبح الأداة الرئيسية لقياس الاقتصاد عالميًا.²⁹

صار المؤشر أكثر بكثير من مجرد إحصائية. خاصة بعد أن تم الربط بين زيادة الناتج المحلي وتراجع البطالة فيما يعرف بقانون أوكون، الذي وضعه الاقتصادي الأمريكي آرثر أوكون، والذي يقول بانخفاض البطالة بمقدار 1 في المائة كلما ارتفع الناتج بمقدار 3 في المائة.³⁰ تحول المؤشر إلى المقياس الجامع للنجاح ومبدأ التقييم الاقتصادي على المستويين الوطني والدولي، مؤسسًا بذلك القواعد الاقتصادية والسياسية للعبة. وعم الاتفاق في القرن العشرين كافة الأنماط الاقتصادية بما فيها تجارب رأسمالية الدولة في الكتلة الشرقية، ليصبح أهم وأشمل وأوسع انتشارًا من أي أيديولوجية سياسية³¹. بناء على الناتج المحلي الإجمالي تم تقسيم العالم إلى متقدم ونام، وصار السياسيون يقيمون بقدر نموه وتأسست مجموعات كالسبع والعشرين بناءً عليه، وربما يجوز القول إنه أحد أهم العناصر المحددة للسياسات الحكومية في عصرنا الحالي.

لكن بالرغم من هذا الإجماع العالمي، وبغض النظر عن التبعات الاجتماعية والسياسية، فإنه لا اتفاق كاملاً على طرق حساب هذا المؤشر المخلّق، ولم تكن عملية جمع الإحصاءات اللازمة لحسابه موحدة، بل إن الافتراضات الخاصة به في الحسابات القومية قد تختلف من بلد لآخر بل في البلد نفسه، وهي عملية في الغالب بعيدة عن تدقيق وتمحيص الرأي العام بالرغم من عواقبها. وفي حالات عديدة، كان لتغيير افتراضات حساب الناتج المحلي نتائج كبرى. في غانا عام 2010، رفع تغيير كهذا اقتصاد البلد من دولة مصنفة كمنخفضة الدخل إلى دولة متوسطة الدخل. وفي اليونان، كانت إحصاءات الناتج المحلي قبل وأثناء أزمة الديون في 2013 محلاً

29- المرجع السابق.

30- Okun's Law: Economic Growth And Unemployment, Investopedia, <https://is.gd/ODLxPT>

31- Lorenzo Fioramonti, the World after GDP, London, Polity Press, 2017.

لخلاف عنيف، وصل بالأمر لحد اتهام المسؤول عن إحصاءات الناتج المحلي بالخيانة العظمى.³²

ولا يتوقف الأمر عند معضلات حسابه، وإنما يمتد إلى عيوب أساسية بسبب ما يركز على حسابه وما يتجاهل. يقيس الناتج المحلي الإجمالي كل ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية في بلد ما خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون وحدتها الأصغر ثلاثة أشهر. ويمكن قياسه بثلاث طرق يُفترض أن تتساوى: ناتج الاقتصاد، أو الإنفاق في الاقتصاد، أو الدخول.³³

يرتبط الناتج المحلي بكل ما هو سلعة تم تسعيرها ومطروحة للتبادل في السوق. وهذا افتراض مركزي ينتج عنه استبعاد كم هائل من الأنشطة الاقتصادية من القياس، على رأسها كل ما يتم إنتاجه ويتم استهلاكه فوراً، كما الحال بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية التي ينتجها الفلاحون، وكل ما يتم تبادله بالمقايضة كما مازالت تدرج العادة في مناطق من العالم النامي. كما يستبعد المؤشر عمل النساء في المنزل لأنه غير مأجور، ويستبعد الاقتصاد غير الرسمي، برغم أن بعض الدول بدأت في قياسه وإدراجه كإيطاليا.³⁴ ومع التحديات الهائلة التي يواجهها العالم بفعل التغير المناخي، بان للكل نقیصة تجاهل المؤشر للبيئة ونضوب الموارد والتكاليف البيئية للنمو، حيث لا يأخذها في الحسبان. ومن أهم أوجه النقد الموجهة للناتج المحلي الإجمالي في عصر ما بعد أزمة 2007 و2008 هو أنه لا يكشف عن ظواهر شديدة الأهمية تتعلق بالتفاوت في الدخل والثروات ولا فرص العمل. وبالتالي فهو لا يعكس أوضاع الناس الحقيقية ولا رفاههم المباشر. «لقد طرحت الأزمة أسئلة مهمة عن التمويل والأنشطة المالية في البورصة وأسواق المال وكيف يتم حسابها في الدخل القومي، كاشفة الحجاب عن أنشطتها التي تتراوح بين الحماقة والفساد والنصب، مما جعل هناك شكاً فيما إذا كان

32- وائل جمال، الناتج المحلي الإجمالي: الاختراع الاقتصادي الأخطر في القرن العشرين، السفير العربي، 25 يونيو 2014. <https://is.gd/PE2tso>

33- عادة ما يتم تلخيص طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي بالمعادلتين: $C+I+G + (X-M)$ للناتج و $COE+R+I+P+C+T+D+N$ للدخل.

34- Diane Coyle, GDP: A brief but affectionate history, New Jersey, Princeton University Press, 2014.

هذا القطاع يقدم مساهمة إيجابية أصلاً في الناتج المحلي³⁵. ويؤكد الصحفي والكتاب الأمريكي جون جيرتر أن الناتج المحلي الإجمالي لم يفشل فحسب في التقاط درجة رفاه المجتمع في القرن الحادي والعشرين³⁶، بل قدم صورة محرفة للأهداف السياسية عالمياً، باتجاه مطاردة محدودة الرؤية للنمو الاقتصادي، لقد أفسد الاقتصاديون كل شيء³⁶.

بالإضافة لكل هذه النواقص التفصيلية، فإن الناتج المحلي الإجمالي يدعم ويؤسس ويكرس فلسفة قائمة على السوق كمرجع أول وأخير لخلق القيمة في الاقتصاد، إذ أنه يساوي مثلاً بين إنفاق مليون جنيه على إنتاج الأسمت الملوثة للبيئة بنفس المليون إذا أنفق على التعليم. وتلوم الاقتصادية ديان كويل على احتكار المؤشر لقياس الاقتصاد في غلبة النظرة قصيرة الأمد على السياسة الاقتصادية، بسبب طبيعة قياسه التي تعود في الوراء أشهر قليلة أو توقعاته حتى. فالمؤشر يقيس الآن وليس أكثر من ذلك ولا ينير لنا احتمالات المستقبل بما يكفي، معتبراً إياه «مرآة للسوق لا يجب أن تحكم حياتنا»³⁷. وها هو تقرير حديث للبنك الدولي عن التمييز الاقتصادي ضد المرأة يقدم لنا هذا الحق فقط من منظور كم سيضيف دخول المرأة للسوق إلى الناتج المحلي³⁸. يتحدد كل شيء حتى الحقوق بالناتج المحلي والقيمة السوقية.

الآن، بفعل الأزمة، يبدو أن المتدنى الاقتصادي العالمي بدافوس وحتى صندوق النقد الدولي يقدمان انتقادات للناتج المحلي الإجمالي بسبب تكريسه لمفاهيم النمو الاقتصادي وتجاهله تصاعد اللامساواة والتدهور البيئي. «اليد الخفية الخاصة بآدم سميث لا تعمل بالطريقة التي نحتاجها. المشكلة عميقة ولا يمكن حلها ما لم ننظر للعالم بطريقة مختلفة»³⁹.

35- المرجع السابق.

36- Jon Gertner, the Rise and fall of the G.D.P., The New York Times Magazine, 13 May 2010. <https://is.gd/E8EcRT>

37- Diane Coyle, GDP is a mirror on the markets. It must not rule our lives, The Guardian, 20 November 2014. <https://is.gd/Rki3aP>

38- Unrealized Potential: The High Cost of Gender Inequality in Earnings, World Bank. 30 May 2018. <https://is.gd/mlf9Gt>

39- Pooran Desai, GDP is destroying the planet. Here is the alternative, World Economic Forum. مرجع سابق

Geoffrey Bannister and Alexandros Mourmouras, Welfare versus GDP:

ثانيًا، الجهود النظرية لصياغة مؤشرات بديلة

برغم أن الأزمة العالمية في 2007-2008 كانت هي التي دشتت أوسع موجة نقدية للنتائج المحلي، وموجة لخلق بدائل في الولايات المتحدة وأوروبا وغيرهما، إلا أن أول المؤشرات البديلة واسعة الانتشار ظهر في بداية تسعينيات القرن العشرين، وهو مؤشر التنمية البشرية الخاص بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP. يقوم هذا المؤشر على أن الدخل ليس إلا أحد مكونات الرفاه البشري الذي يتسم بأنه متعدد الأبعاد، ويتحدد بأن التنمية عملية لتوسيع اختيارات الناس. ويغطي هذا المؤشر ما يقرب من 157 دولة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهو الآخر مؤشر مخلق، ينتمي لما يسمى بمؤشرات لوحة المفاتيح Dashboard، الذي يجمع بين مؤشرات مختلفة جنبًا إلى جنب تبدأ من الصحة إلى الفقر والتعليم والأمية... إلخ.

ورغم أن مؤشر التنمية البشرية كان الوحيد الذي نجح في الظهور في قلب هيمنة الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لم يفلح في تحدي تلك الهيمنة، ولا في يؤخذ في الاعتبار كبوصلة للسياسات العامة أو الاقتصادية. ومن الانتقادات التي توجه له قدر التحكيمية الكبير في تقدير الأوزان النسبية لمكوناته، والتي في بعض الأحوال تجعل لتغير بسيط في نسبة الأمية في إحدى الدول أثرًا كبيرًا جدًا في تصنيفها على المؤشر.⁴⁰

ثم جاءت الأزمة وانفجرت المبادرات. ومن المفارقات أن واحدة من أولى المبادرات، التي جاءت بدعوة حكومية من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، فيما عرف باللجنة الدولية لقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي (المشهورة بلجنة ستيجلitz-سن-فيتوسي)، ضمت أمارتيا سن، الاقتصادي الهندي الحائز على جائزة نوبل، والذي كان هو نفسه من بين الذين طوروا مؤشر التنمية البشرية الخاص بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وأصدرت اللجنة التي ضمت نخبة من الحائزين على نوبل في الاقتصاد (5 من بين 16 اقتصاديًا)، تقريرها في سبتمبر 2009، والذي قدم عددًا من

What Makes People Better Off, IMF Blog, 7 March 2018. <https://is.gd/u01Y3z>

40- Jon Gertner, The Rise and Fall of the G.D.P., مرجع سابق

التعديلات المقترحة المنهجية والعملية والاقترابات الفلسفية لتجاوز عيوب الناتج المحلي الإجمالي. وتبنت اللجنة هي الأخرى مقياس لوحة مفاتيح السيارة بدلاً من الناتج المحلي كمؤشر منفرد. وتضم اللوحة على الأقل سبعة مؤشرات: للصحة والتعليم والبيئة والتوظيف والرفاه المادي والنفوذ الشخصي والاشتباك السياسي. كما أكدت اللجنة في تقريرها على أن قياس جاد للنشاط الاقتصادي لا بد وأن يبدأ من المساواة وتوزيع الثروة والدخل والسلع الاجتماعية في الاقتصاد⁴¹. وتزامن تأسيس اللجنة مع إنشاء الاتحاد الأوروبي في 2007 لمبادرة ما وراء الناتج المحلي لتطوير مؤشرات «واضحة وجذابة كالناتج المحلي»⁴². وفي 2010، أعلنت بريطانيا عن أنها ستحسب مؤشراً للسعادة في البلاد. كما شكلت اسكتلندا تحالفاً من عدد من البلدان للعمل على ربط الجهود والحركات التي تعمل على تطوير بدائل الناتج المحلي الإجمالي في العالم كله.⁴³

وفي السنوات الماضية صار هناك العشرات من المؤشرات البديلة والمبادرات المختلفة، التي طورت عملاً سابقاً ووسعته كما يظهر من الجدول التالي:

41- Joseph E. Stiglitz، Amartya Sen، Jean-Paul Fitoussi، *Mis-measuring Our Lives: Why GDP does not Add Up*, New York, The New Press, 2010.

42- <https://is.gd/zbYJiH>

43- <https://is.gd/STlaAL>

جدول رقم 1

بعض المؤشرات البديلة للنتائج المحلي الإجمالي⁴⁴

المؤشر	تفسيره	الدول التي يغطيها
مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام ISEW مؤشر التقدم الحقيقي GPI	يدخل الاتفاق الاستهلاكي الشخصي بحسب الأوزان النسبية لتوزيع الدخل، والعمل التطوعي والمنزلي ويخصم التكاليف الاجتماعية والبيئية	١٧ دولة، والعديد من الولايات الأمريكية أول ظهور له كان عام ١٩٥٠
مؤشر «الادخار الحقيقي» Genuine Savings	يأخذ في الاعتبار مستوى الادخار بعد إهلاك رأس المال الإنتاجي، والاستثمار في رأس المال البشري ونفاد المعادن والطاقة والغابات وآثار التلوث	١٤٠ دولة ١٩٧٠-٢٠٠٨
مؤشر «الثروة الاحتوائي» Inclusive Wealth Index	الثروة من الأصول المنتجة والبشرية والطبيعية	٢٠ دولة ١٩٩٠-٢٠٠٨
مؤشر «الوحدة للرفاه» Unity Well-Being	مسح سنوي للمظاهر المختلفة للرفاه ونوعية الحياة	أستراليا ٢٠٠١-٢٠٠٩
مؤشر «السعادة الإجمالية المحلية» Gross National Happiness	مسح شخصي مفصل بخصوص ٩ مجالات: الرفاه النفسي، مستوى المعيشة، الحوكمة، الصحة، التعليم، الحيوية المجتمعية، التنوع الثقافي، استخدام الوقت، والتنوع الإيكولوجي	بوتان من ٢٠١٠

44- Ida Kubiszewski, Beyond GDP: are there better ways to measure well-being? The Conversation, 1 December 2014. <https://is.gd/GCVpTY>

الدول التي يغطيها	تفسيره	المؤشر
١٥٣ دولة من ٤ سنوات	مؤشر محسوب بناء على الرفاه الذاتي مضر وبيًا في معدل توقع الحياة مقسومًا على البصمة الإيكولوجية	مؤشر «الكوكب السعيد» Happy Planet Index
OECD منظمة التنمية والتعاون الدولي خمس سنوات	يتضمن الإسكان، الدخل، الوظائف، التعليم المجتمعي، الاشتباك المدني، الأمان، والتوازن بين العمل والحياة	مؤشر "حياة أفضل" Better Life Index

ويمكن ملاحظة انقسام هذه المؤشرات إلى قسمين كبيرين، أولهما مختلف جذريًا مع الناتج المحلي في طريقة حسابه، والثاني يقوم على إحداث تعديلا مهمة فيه. ينتمي مؤشر السعادة الإجمالي مثلًا إلى المجموعة الأولى، بينما تنتمي إلى الطائفة الثانية مؤشرات التقدم الحقيقي والادخار الحقيقي ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي الأخضر، وهو مؤشر يأخذ في الاعتبار نفاد الموارد والتدهور البيئي ويدخلها في الحسابات القومية بخصم تكاليف هذا النفاد والتدهور من الناتج المحلي. وتحسب التكاليف ببساطة بتكلفة استبدال هذه الموارد ببدايل أخرى. ويتضمن هذا المؤشر أيضا كلفة التلوث وآثاره الصحية وعلى البنية الأساسية وفقدان القدرة الإنتاجية للمزارع السمكية والغابات... إلخ. وتبنت دول عدة مؤشر الناتج المحلي الأخضر على رأسها أستراليا وكندا والصين وكوستاريكا وإندونيسيا واليابان والمكسيك. وفي عام 2006، قدرت حكومة الصين بحساب تكلفة التلوث أن خمس نموها الاقتصادي ضاع بسبب الآثار البيئية ومن ثم ينبغي خصمه من الناتج المحلي ومن النمو.⁴⁵

ويلاحظ أيضًا على جميع هذه المؤشرات أنها توسع مفهوم القيمة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي القابل للقياس لأكثر بكثير من السوق والقيمة السوقية للسلع في الإنتاج

45- Measuring Genuine Progress Towards Global Consensus on a Headline Indicator for the New Economy, World Resources Institute and Center for Sustainable Economy, <https://is.gd/sFNcbk>

تشمل الرفاه والتعليم وحتى الأمان والتوازن بين ساعات العمل والترفيه بل ودرجة المشاركة الاجتماعية، بما يعكس بشكل أفضل طبيعة الحياة الاقتصادية وحياة البشر بكل تعقيداتها، وهو ما يمكن أن يعد قطعاً مباشراً مع اقترابات إجماع واشنطن والتصورات النيوليبرالية التي سادت العالم في العقود الماضية⁴⁶.

ثالثاً، التجربتان الكوستاريكية والنيوزيلاندية

ينظر هذا الجزء في تجربتين عمليتين لتبني مؤشرات بديلة للنتائج المحلي الإجمالي، أولاهما مؤشر التقدم الحقيقي في كوستاريكا، والثانية مؤشر حياة أفضل، والذي تبنته نيوزيلندا كبوصلة للسياسات المالية.

في حالة كوستاريكا، نجحت سياسة شاملة تعتمد على تبني مؤشر التقدم الحقيقي والتخلي عن هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي في تصدر البلد الصغير لمؤشر الكوكب السعيد على مدى السنوات الماضية. فقد نجح التحول، في رفع معدل توقع الحياة إلى 79.1 عام وفي رفع معدل الرفاه لكي يقارب الدول الإسكندنافية. بل وأفلحت السياسة الحكومية القائمة على استهداف مؤشر التقدم الحقيقي في استعادة مساحات واسعة من الغابات المتصحرة، وليس فقط وقف التدهور فيها. وتطبق البلاد نظاماً معممًا للخدمات العامة في الصحة والتعليم نجح في تخفيض معدلات الفقر وكل ذلك بمتوسط من الناتج للفرد لا يتجاوز 10 آلاف دولار سنوياً⁴⁷. ربما لم تفلح السياسة الحكومية بعد في تقليص كبير لمعدلات التفاوت في الدخل والثروة، لكنها نجحت في إثبات قدرة النماذج البديلة على إرشاد السياسات العامة وعلى تحقيق كفاءة أكبر حال التحرر من اقتراب الناتج المحلي فحسب.

وفي نيوزيلندا، أعلنت رئيسة الوزراء جاسيندا آردن في فبراير 2018 أن حكومتها ستقيس نجاحها الاقتصادي مقابل الأداء الاجتماعي والثقافي والبيئي⁴⁸. وهكذا

46- Pablo Ava, Measuring the progress of societies: Alternatives to GDP, DOC Research Institute, 13 July 2018. <https://is.gd/b2CnU6>

47- Jason Hickel, want to avert the apocalypse? Take lessons from Costa Rica, The Guardian, and 7 October 2017. <https://is.gd/lxXQAY>

48- <https://is.gd/0nWDIf>

تم إدخال هذه المقاييس كمعايير أساسية في موازنة عام 2019. وبتطبيق مؤشر حياة أفضل، الذي يأخذ في الاعتبار الرفاه الفردي متضمنًا الحالة الصحية والتعليمية والمهارات والاتصالات الشخصية ودرجة التواصل الاجتماعي والأمان الشخصي إلى جانب الإسكان والوظائف والتوازن بين العمل والترفيه والثروة، تهدف نيوزيلندا لتخفيض الفقر لدى الأطفال خلال عشر سنوات. المؤشر الذي تستخدمه نيوزيلندا الآن يختلف عن الناتج المحلي الإجمالي في أنه يشمل رأس المال الاقتصادي والبشري والاجتماعي والطبيعي معًا.⁴⁹

خاتمة: الإمكانيات العملية لتبني مؤشرات بديلة للنشاط الاقتصادي في العالم العربي

تنذر العوامل الهيكلية في الاقتصاد العالمي بتسارع التخلي عن احتكار الناتج المحلي الإجمالي لقياس النشاط الاقتصادي. فدخل الاقتصاد العالمي فيما يسمى بالركود المزمّن، وهي فترة طويلة الأمد من النمو البطيء إن وجد، وتساعد ظاهرة التغير المناخي، مع تصاعد الغضب من تعمق التفاوتات الاجتماعية، كلها عوامل تدفع في اتجاه البحث عن منظور مختلف للنظر إلى الاقتصاد وإرشاد السياسات العامة. لن تكون هذه عملية سهلة بالطبع، نظرًا للطابع السياسي لسيطرة الناتج المحلي منذ منتصف القرن العشرين.

وفيا يخص العالم العربي، الذي يعد من بين الأعلى تفاوتًا على المستوى العالمي، ومن بين الأعلى تأثرًا بتغيرات المناخ، ما زالت جهود خلق وتبني مؤشرات بديلة أو حتى مكملية للناتج المحلي الإجمالي غير موجودة. وحتى على مستوى الجهود والمبادرات الأكاديمية، هناك ندرة شديدة في مد مظلة ما يحدث عالميًا لإلقاء الضوء على الحياة الاقتصادية في المنطقة، ربما باستثناء دراسة وحيدة صدرت عن منصة العدالة الاجتماعية في أغسطس 2018، وحاولت استكشاف فرص تطبيق مؤشر التقدم الحقيقي في مصر. واحتوت الدراسة على حسابات مبدئية لمؤشر التقدم الحقيقي في مصر، مقارنةً بالناتج الإجمالي المحلي، تظهر تباینًا بأكثر من ٦٠٠ مليار

49- Beyond GDP Measuring New Zealand's wellbeing progress, Deloitte, State of the state: New Zealand 2018. <https://is.gd/Hx6Pvp>

دولار (4.735 تريليون جنيه وفقاً لقيمة مؤشر التقدم الحقيقي، مقارنةً بـ 4.106 تريليون جنيه وفقاً لإجمالي الناتج المحلي).⁵⁰ لكن بفعل نقص البيانات تؤكد الدراسة على أن هذه التقديرات ليست إلا مؤشرات، خاصة أنها تفتقد طرح بندين «باهظي الثمن، وهما استنزاف رأس المال الاجتماعي والنضوب الطبيعي».⁵¹

وترتبط أزمة نقص البيانات، حتى فيما يخص تفاصيل الحسابات القومية، التي لا تنشر كاملة وإذا نشرت يكون ذلك متأخراً بسنوات، قضية من ينتج المؤشرات البديلة والقدرة على إنشائها بشكل علمي مقبول في حال عدم رغبة الحكومات في تغيير الوضع. لذا ربما يكون من الأفضل البدء من الناتج المحلي الأخضر أو من مؤشر حياة أفضل الخاص بمنظمة التنمية والتعاون الدولي. الأول لأنه يقوم مباشرة على حسابات الناتج المحلي، مثله في ذلك مثل مؤشر التقدم الحقيقي، إلا أنه أقل طموحاً وتعقيداً منه. والثاني، بسبب تبنيه مباشرة من دول المنظمة مما قد يساعد في توفير خبرات دولية في يد الحكومات إذا حدث أي تغيير في اتجاهاتها بهذا الشأن. لكن يبقى مؤشر التقدم الحقيقي أكثر شمولاً، وأوضح في قطعه مع المنظور النيوليبرالي المولد للتفاوتات واللامساواة والفاشل في تحقيق النمو حتى بمعايره هو، وأقرب لفهم حقيقي لواقع الحياة الاقتصادية، ولتوجيه سياسة عامة اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة وكفاءة.

50- من مؤشر إجمالي الناتج المحلي إلى مؤشر التقدم الحقيقي: التحرر من الدوائر العقلية للنيوليبرالية، منصة العدالة الاجتماعية، أغسطس 2018. <https://is.gd/tUpe02>

51- المرجع السابق

عن دقة العينة الإحصائية أو كيف يظهر المجتمع المصري في عينة بحث الدخل
والإنفاق والاستهلاك

دينا عبد الله

صورة ضبابية لدواعي أمنية

يتم جمع بيانات بحث الدخل والإنفاق في مصر بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (CAPMAS) منذ عام 1957، بشكل دوري غير منتظم في البداية، ثم بدأ في جمعها كل خمس سنوات في الفترة من (1990/1991 إلى 2008/09). ومؤخراً كل عامين 2011، 2013 و 2015. يحتوي بحث الدخل والإنفاق على كم هائل من البيانات الخام عن توزيع الدخل أنماط الإنفاق في المجتمع وكيف يختلف توزيع الدخل وأنماط الإنفاق ونسب الفقر وفقاً للمكان الجغرافي وحجم الأسر وطبيعة العمل وغيرها من الخصائص الاجتماعي للأفراد والأسر. وبالتالي فهو مصدر غني جداً للمعلومات والبيانات التي تستخدم لحساب الفقر واللامساواة وكذلك التضخم العام وتحليل اتجاهاتهم.

ولكن رغم هذا الكم الهائل من البيانات التي يتم جمعها كل سنتين، ولدواعي أمنية، لا يوفر CAPMAS إلا 50 ٪ فقط من عينة البيانات التي جمعها للسنوات التي تلي 1999. هذه العينة التي يتيحها CAPMAS عند الطلب سنشير إليها من خلال هذه الورقة بأنها «العينة الجزئية».

أغلب الدراسات التي تتعامل مع موضوعات الفقر واللامساواة في مصر تعتمد على العينة الجزئية في تحليلاتها وقياساتها، باعتبارها معبرة عن العينة الكلية. وهو الأمر الذي يؤكد CAPMAS أيضاً. أن بيانات توزيع الدخل في العيتين (الكلية والجزئية) متقارب جدا.

ورغم أن الفروقات بين نتائج العينة الكلية والجزئية ليست كبيرة في أغلب السنين. كما سنرى في جدول (1&2). لكن هذه الفروقات التي تبدو طفيفة، يمكنها أن تؤثر على دقة نتائج التحليلات التي تهدف إلى رصد التحركات الدقيقة للأسعار أو لخطوط الجوع والفقر. مثل المنهجية المقرحة في ورقة الخلفية (صور أوضح للقاء).

لهذا فإن التحليل التالي لا يهدف فقط إلى رصد الفروقات بين نتائج العينة الجزئية والكلية، لكنه يحاول أيضاً استنباط «معامل تصحيح» اعتماداً على الفروقات

المرسودة بين العينتين. ثم استخدام معامل التصحيح هذا لضبط تقديراتنا لنسب وأعداد الجوعى اعتماداً على خط الجوع البديل الذي تقترحه ورقة الخلفية.

لو حاولنا رصد الفروقات بين العينتين (الكلية والجزئية) في بيانات سنة 2015 فقط. نجد أن جميع المؤشرات التي تم حسابها من العينة الفرعية باستخدام نفس المنهجية المطبقة من قبل الجهاز المركزي للتعبئة تختلف بمعامل غير ثابت وتتراوح (بين 3٪ إلى 36٪) كما هو موضح في الجدول رقم 1. وبناءً على ذلك، قد يكون طلب الحصول على عينة كاملة مبرراً لإخراج مؤشرات أكثر دقة.

جدول (1): الفروق بين معدلات الفقر في العينة الجزئية والعينة الكلية ل سنة 2015

المؤشر	العينة الجزئية	العينة الكلية	معامل التصحيح
نسبة من هم تحت خط الجوع	7.2٪	5.30٪	1.36
نسبة من هم تحت خط الفقر	23.05٪	27.80٪	0.83
نسبة الفقر في الأسر التي عددها أكثر من 10 أفراد	73٪	75٪	0.97
نسبة الفقر في الأسر التي عددها بين ٨ ل ٩ أفراد	67.70٪	65٪	1.04
نسبة الفقر في الأسر التي عددها بين ٦ ل ٧ أفراد	45.70٪	44٪	1.04
نسبة الفقر في الأسر التي عددها بين ٤ ل ٥ أفراد	20.70٪	20٪	1.04
نسبة الفقر في الأسر التي عددها بين ١ ل ٣ أفراد	5.30٪	6٪	0.88

وإذا ركزنا على الاختلافات بين نتائج العينتين (الكلية والجزئية) في المتغير محل البحث فقط هو خط الجوع سنجد أنها تختلف عبر السنوات كما في جدول (2)

جدول (2): الفروق بين نسب الجوعى في العينة الجزئية والكلية 2010-2015

السنة	2011-2010	2013-2012	2015
نسبة من هم تحت خط الجوع في العينة الكلية	٪ 4.8	٪ 4.4	٪ 5.3
نسبة من هم تحت خط الجوع في العينة الجزئية	٪ 4	٪ 3.6	٪ 7.2
معامل التصحيح	1.2	1.2	7.4

اعتمادا على الفروقات المرصودة بين نتائج العيتين يمكن اقتراح معاملات تصحيح 0.74، 1.2، 1.2 لسنوات 2010-2011 و 2012-2013 و 2015 على التوالي.

جدول 3 يوضح نسب من هم تحت خط الجوع الرسمي في مقابل مكن هم تحت خط الجوع المقترح في ورقة الخلفية. ولزيد من الدقة في نتائج خط الجوع المقترح، تمت معالجة نسبة الجوعى الخاص به بمعاملات التصحيح التي أظهرت نسب الجوع في شكل نطاق كما يظهر في آخر صف بالجدول.

جدول (3): الفروق بين نسبة من هم تحت خط الجوع الرسمي وخط الجوع البديل

2010-2015

السنة	2011-2010	2013-2012	2015
نسبة من هم تحت خط الجوع الرسمي	٪ 4.8	٪ 4.4	٪ 5.3
نسبة من هم تحت خط الجوع البديل	٪ 9.6	٪ 9.3	٪ 9.6
نسب من هم تحت خط الجوع المحسوب بعد معالجتها بمعامل التصحيح.	من 9.6 إلى ٪ 11.52	من 9.3 إلى ٪ 11.16	من 7.29 إلى ٪ 9.6

ورغم أن المنهجية المقترحة في ورقة الخلفية يمكنها أن تنتج نسب فقر أو جوع أكثر قربا للواقع من المنهجية المعمول بها رسميا حاليا. إلا أن هناك بعض الأسباب التي تدعو للقول أن أعداد ونسب الفقراء والجوعى لا زالت مقدرة بأقل من قيمها الفعلية حتى بعد إعمال هذه المنهجية البديلة، وبعد إعمال نسب التصحيح السابقة لتقريب نتائج العينة الجزئية من العينة الكلية. أهم هذه الأسباب هي طبيعة عينة البيانات الرسمية الكلية نفسها. فمدى تعبير عينة البحث الكلية عن المجتمع المصري يمكن أن تؤثر يؤثر على نتائج هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الكمية المهمة بموضوع الفقر واللامساواة وفيما يلي تفصيل لما أقصده بطبيعة عينة البحث.

- أغنى من أن تُساءل وأفقر من أن تُرى

هناك كم كبير من الأدبيات الاقتصادية التي تناقش دقة الإحصاءات الرسمية المصرية عن حصة الدخل العليا.⁵² تقدم هذه الأدبيات أدلة إحصائية متعددة على أن حصة الدخل العليا في مصر سواء أعلى 10٪ من السكان دخلا أو أعلى 1٪، مقدرة أقل كثيرا من قيمها الواقعية مما ينعكس على قياسات اللامساواة في النهاية.

التناقض الظاهري الواضح بين قياسات اللامساواة والمنطق مثل أن حجم اللامساواة في مصر حاليا وفقا للإحصاءات الرسمية يقترب من حجم اللامساواة في الدول الإسكندنافية مثل فنلندا والنمسا في الثمانينات. هذا التناقض بين الإحصاءات والواقع يدفع كثير من الدراسات للتدقيق في بيانات توزيع الدخل الخاصة بالفئات الأغنى، وكذلك يدفعهم لاقتراح طرق إحصائية تقديرية لضبط النسب الرسمية وتقريبها من الواقع.⁵³ ولكن فيما يخص حصة الدخل الدنيا، أو بيانات الفقر هل تعبر البيانات الرسمية بدقة عن واقعهم. هل الفقراء والجوعى ممثلون في عينة بحث الدخل والإنفاق بشكل دقيق؟

هناك عدة ملاحظات ترجح أن الفقراء لا يتم تمثيلهم بشكل كافٍ في بيانات العينة؛

52- Mistiaen and Ravallion (2003). Korinek (2006, 2007)

53- Piketty & Saez (2011). Cowell and Victoria-Feser (1996a and 1996b)

قد يعود هذا لصعوبة إجراء مقابلة معهم لأنهم يعيشون في مناطق نائية، أو متجولين، أو يعيشون بشكل غير قانوني في المدن، وبالتالي لا يظهرون في قوائم السلطات المحلية. غالبًا ما تفتقد مسوحات الأسر المعيشية لمجموعة فرعية واحدة من الفقراء: أولئك الذين هم بلا مأوى.

يبين جدول 4 أنه لا توجد فئة للمشردين في نوع المسكن في تصميم المسح. أيضا، أولئك الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة (العشوائيات) يتم تمثيلهم بشكل ضئيل جدا بنسبة 02٪ من إجمالي العينة في عام 2015، في حين يُفترض أن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة يبلغون 2٪ في نفس السنة. وهذا المثل يمكنه أن يفسر لماذا تظهر نسبة الجوعى بالمنهجية البديلة في بحث 2015 أقل من نسب الجوعى في السنوات ما قبلها. رغم أن نسبة صعود خط الجوع في هذه السنة كان الأعلى بين السنين محل الدراسة.

جدول 4: نوع المسكن 2015

النسبة	العدد	نوع المسكن
17.39	2085	بيت ريفي
0.18	22	فيلا
76.12	9125	شقة
1.54	185	أكثر من شقة
1.23	148	واحدة أو أكثر غرفة منفصلة
3.51	421	غرفة أو أكثر في وحدة سكنية
0.02	2	الخيمة، الكوخ، الأحياء الفقيرة، كهف، عشة ...
100	11988	المجموع

هذا الافتقار للتمثيل يفشل في عكس حقيقة أنه حتى بين الفقراء قد يكون هناك

اختلاف كبير في مستويات الدخل مع وجود بعض الناس تحت خط الفقر مباشرة والبعض الآخر يعاني من حالات فقر أكبر بكثير، ولا يتم تسجيلها في المسح. قد يميل صناع السياسات الذين يسعون إلى إحداث أكبر تأثير ممكن في قياس عدد الفقراء لتوجيه موارد التخفيف من حدة الفقر إلى أولئك الأقرب إلى خط الفقر، وبالتالي الأقل فقرا. ويمكن حساب تدابير الفقر الأخرى مثل فجوة الفقر (المسافة بين الفقراء من خط الفقر) أو الفجوة المربعة للفقر للتغلب على هذه المشكلة.

- III بيانات الدخل أم الإنفاق؟

يعتمد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عند حساب مؤشرات الفقر بشكل على بيانات الإنفاق وليس الدخل. ورغم أنه يوجد عادة تباين بين مستوى دخل الفرد أو الأسر ومستوى إنفاقها، والذي يسمى اقتصاديا معدل الادخار. كما يوجد عادة تباين بين انخفاض أو ارتفاع مستوى الدخل ومستوى الإنفاق، فمثلا إذا قل الدخل بنسبة 10% على الأرجح لن يقل استهلاكك بنفس النسبة بل يقل بنسبة أقل. خصوصا إذا كنت تنتمي لفئات الدخل الأدنى. مع ذلك في البلدان النامية، كمصر، يفضل المحللون استخدام بيانات الإنفاق كمؤشر لمستويات المعيشة للأسباب الآتية:

- (1) على المدى القصير: يرون أنها تعكس بشكل أدق الموارد التي تمتلكها الأسرة.
 - (2) على المدى الطويل، يكشف عن معلومات حول الدخول في تواريخ أخرى، في الماضي والمستقبل.
 - (3) في البلدان الفقيرة، من الصعب قياس الدخل بشكل دقيق لأسباب عديدة أهمها الاقتصاد غير الرسمي، وتنوع مصادره بشكل يصعب حصره بدقة.
- ومع ذلك، يمكن لعدد من العوامل جعل الاستهلاك مؤشرا «مضللا» للرفاهية حتى مع التعديلات المثالية الإحصائية لمؤشر الاستهلاك.
- فمثلا الأسر المختلفة قد تواجه قيودًا مختلفة في فرصها فيما يسمى الاستهلاك بالأجل. من المعتقد بشكل عام أن الفقراء أكثر تقييدًا بكثير في قدرتهم على الاستهلاك بالأجل.

أو تقليص كميات استهلاكهم. وهذا يرجع لعدم وجود خيارات للاقتراض أو الادخار عن غير الفقراء يوضح الرسم البياني ذلك خلال مقارنة إجمالي الدخل بإجمالي الإنفاق لكل 20% من فئات الدخل.

يوضح الجدول ان الفجوة بين الدخل والاستهلاك (القدرة على الادخار) تظهر فقط عند بداية الشريحة الثالثة من الدخل (من 30 ألف جنيه سنويا فما فوق). هذا يجعل الأغنياء أكثر قدرة على تحمل صدمات الدخل عندما يتعلق الأمر بتغيير نمط نفقاتهم. أو يجعلهم أكثر قدرة على تجنب معدلات تضخم معينة من خلال تغير نمط إنفاقهم. الأمر الآخر الذي يشير إليه الشكل السابق هو ملائمة بيانات الإنفاق كأداة للالتقاط نسب وأعداد الفقراء والجوعى الخاصة، لأن دخلهم يكاد يكون بالضبط إنفاقهم. ولكن مما يخلص شرائح الدخل الأعلى مباشرة من خط الفقر، أو بتعبير آخر شرائح الدخل المهددة بالفقر والتي يمكن أن يمكنها دخلها الحالي من الادخار، هذه الشرائح لن تصلح بيانات الإنفاق وحده لدراسة كيف يستجيب نمط إنفاقها مع التغيرات في مستوى دخلها. مما يزيد الحاجة إلى وجود بيانات للدخل وليس للإنفاق فقط لدراسة سلوك الفئات المهددة بالفقر.

- من الفرد إلى الجميع ومن الجميع إلى الفرد

لا يسمح المسح الأسري بشكله التقليدي للقياس المباشر للدخل أو الاستهلاك لكل فرد. عادة ما يتم توجيه الأسئلة إلى رب الأسرة حول العائلة بأكملها. يتم بعد ذلك حساب أي مؤشرات مطلوبة للفرد per capita، مما يعكس بيانات أكثر تجانسا في العينة عن الواقع. على سبيل المثال، لا يمكن لبيانات الدخل والاستهلاك التي يتم جمعها لكل أسرة معيشية أن تكشف عن عدم المساواة في الدخول والإنفاق داخل الأسرة حيث يفترض البحث أن كل الأفراد تنفق بشكل متساوٍ. هذا يؤدي إلى قياسات مضللة لعدم المساواة والفقر بشكل عام. توصلت إحدى الدراسات إلى أن الاعتماد على معلومات الأسرة المعيشية فقط لقياس الفقر واللامساواة يمكن أن يؤدي إلى تقليل النسب الحقيقية لهذه المؤشرات بأكثر من 25 بالمائة.

- المنظور الذاتي للفقر مقابل الفقر المطلق

يعجز مؤشر الفقر المحسوب من HIECS أن يبين الفقر من المنظور الذاتي للفقر. المنظور الذاتي للفقر هو مقياس هام للغاية لكيفية تأثير السياسات على نظرة الفقراء لوضعهم مقارنة بنظائرهم في المجتمع. يمكننا اللجوء إلى استقصاء-Afro-parame-ter للقيام بذلك. على سبيل المثال في الجولة السادسة لعام 2015، وجد-Afro-parameter أن 20٪ ممن خضعوا للاستقصاء قد أجابوا أن ظروفهم مقارنة بالآخرين أسوأ أو أسوأ بكثير. في مقابل ذلك كانت نسبة الفقر المطلق المحسوب من HIECS لعام 2015 هي 23.05٪. وهنا يظهر فارق واضح بين التقديرات الذاتية للفقر والتقديرات المطلقة المعتمدة على الطرق الإحصائية التقليدية. وهذا الفرق ليس بالضرورة أن يكون لصالح حسابات الفقر بالطرق التقليدية كما في المثال السابق.

في العادة يتم قياس الفقر الذاتي عن طريق سؤال الناس عن مبلغ من المال يعتبرونه ضروريا من أجل تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم المرتبطة بأسلوب حياة الفرد. ومن ثم يمكن تعريف خط الفقر الذاتي على أساس المتوسط المرجح لنصيب الفرد من هذه الحاجات الضرورية.

من الأربع نقاط المقترحة يمكن الوصول لمجموعة من التوصيات التي تجعل عملية قياس الفقر والجوع أكثر دقة وهي:

قد يساعد الوصول إلى العينة الكاملة التي تم جمعها CAPMAS الباحثين في توفير أرقام وأبحاث أكثر دقة باستخدام HIECS.

■ توفير بيانات أكثر دقة عن الدخل مع بيانات الاستهلاك لتوفير قياس أفضل للفقر.

■ هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد في تمثيل الفقراء الذين لا مأوى لهم والأثرياء لتوفير أرقام أفضل للفقر وعدم المساواة.

-
- البيانات الفردية عن الدخل والاستهلاك في حاجة إلى تمثيل أفضل في توزيع الدخل.
 - قياس الفقر الذاتي مهم لتقدير مدى فعالية سياسات الحكومات التي تستهدف الفقراء.

حول البيانات الخاصة بأعداد ونسب السكان تحت خط الفقر
وبيانات التضخم في تونس

جمال الدين العويدي

تقديم:

التعداد العام للسكان وتوزيع حسب الولايات (المحافظات) لسنة 2017

الولايات	عدد السكان
تونس	663 069 1
أريانة	063 628
بن عروس	775 677
منوبة	755 402
مجموع إقليم تونس	257 778 2
نابل	181 831
زغوان	258 184
بنزرت	452 585
	892 600 1
باجة	454 306
جندوبة	999 403
الكاف	510 246
سليانة	998 226
	962 183 1
سوسة	744 715
المنستير	760 580
المهدية	471 430
صفاقس	271 994
الوسط الشرقي	245 721 2
القيروان	860 585
القصرين	001 452
سيدي بوزيد	478 445
الوسط الغربي	339 483 1

الولايات	عدد السكان
قابس	143 391
مدنين	792 501
تطاوين	532 150
الجنوب الشرقي	467 043 1
قفصة	225 347
توزر	327 112
قبلي	279 164
الجنوب الغربي	831 623
كامل الجمهورية	994 434 11

مؤشرات سكانية (ديموغرافية)

المؤشر	الوحدة	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الولادات	بالألف ساكن (1000)	20.2	20.5	20.5	19.9	19.4
عدد الوفيات	بالألف ساكن (1000)	5.9	5.7	5.7	5.9	5.5
الزواج	بالألف ساكن (1000)	20.4	20.2	20.1	19.4	17.6
نسبة الزيادة لعدد السكان	النسبة المئوية	1.4	1.5	1.48	1.4	1.39
مؤشر الإنجاب	مؤشر لكل امرأة	2.4	2.4	2.42	2.3	2.31
نسبة وفيات الأطفال	لكل ألف ولادة	16.7	15.7	16.3	15.3	14.2

تم تحيين المعلومات بتاريخ: 2018 / 07 / 04

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

1) بيانات خط الفقر

بالاعتماد على الإحصائيات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء التونسي والمتعلق بسنة 2015 بصفتها سنة مرجعية يتبين أن:

- عدد الفقراء ارتفع إلى 1 693 968 شخص أي بنسبة 15.2 بالمائة من مجموع عدد سكان البلاد في نفس السنة الذي يعد 11 27 مليون نسمة. وذلك مقابل
- 15.5 بالمائة في سنة 2010.
- 23.3 بالمائة في سنة 2005.
- 32.4 بالمائة في سنة 2000.

وذلك حسب ما جاء في التقرير حول «تقييم الفقر والتفاوت والاستقطاب في تونس بين سنة 2000 وسنة 2010» الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء التونسي بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي. حيث قام المعهد الوطني أواخر 2011 بمراجعة شاملة وتحيين طريقة تقييم مفهوم «الفقر» على أساس تحليل قاعدة معطيات المسح الأسري في السنوات 2000 و2005 و2010. هذه المراجعة تم تنفيذها بالاعتماد إلى قاعدة المعطيات التي تم تجميعها أثناء عملية المسح الوطني حول الميزانية، والاستهلاك وتحديد مستوى المعيشة لدى العائلات والتي تمت بين 2010-2011.

المسح الذي تم تنفيذه في سنة 2010 اعتمد عينة نظرية لـ 13 392 أسرة تم سحبها حسب استطلاع عشوائي. التقرير قامت به لجنة تكونت من خبراء جامعيين تونسيين ومن ممثلين عن الحكومة وممثلين عن المنظمات غير الحكومية وبين أهم التحسينات والتنقيحات التي تمت إضافتها على الطرق المعتاد استعمالها وطنيا لتقدير حد الفقر بالعملة وبينت مدى تطور الفقر على مدى العشرية الأخيرة.

وقد بين هذا المسح أن الأسرة في تونس تُعرّف بأنها فقيرة إذا كان استهلاكها يوجد تحت خط الفقر الذي حُدّد بمبلغ 1277 دينار (ألف ومائتان وسبعة وسبعون

دينار تونسي) في السنة ولكل فرد وذلك في المدن الكبرى وبمبلغ 820 دينار (ثمان مائة وعشرون دينار تونسي) في السنة ولكل فرد خارج المدن أي في القرى والمناطق الريفية. نسبة الفقر المدقع كانت في حدود 46 بالمائة في سنة 2010 مقابل 67 بالمائة في سنة 2005 و 12 بالمائة في سنة 2000. وحسب نفس المصدر حُدّد خط الفقر المدقع بمبلغ 757 دينار في السنة ولل فرد الواحد في المدن الكبرى وبـ 571 دينار في السنة ولل فرد الواحد في القرى والمناطق الريفية.

غير أن المعهد الوطني للإحصاء لم يبين أن هذا الانخفاض في نسبة الفقر والفقر المدقع لا ينطبق على مناطق الوسط الغربي والجنوب الغربي للبلاد. لأن هذه المناطق شهدت مزيدا من تعميق حالة الفقر والفقر المدقع مقارنة بباقي مناطق البلاد الأخرى على مدة العشرية التي شملتها الدراسة بين سنة 2000 و 2010.

غير أن تزايد حالة الاستقطاب (التفاوت) من 94 بالمائة في سنة 2000 إلى 25 بالمائة في سنة 2010 تؤكد حسب تقرير المعهد الوطني للإحصاء أن الإحساس بالتهميش من طرف سكان المناطق (الولايات أو المحافظات) المحرومة ازداد حدة في المدة بين سنة 2000 و 2010. كما بينت الدراسة أن شريحة السكان التي يكون فيها رب العائلة عاطلا عن العمل أو لا يتمتع بمستوى تعليم كاف يكون أكثر عرضة لحالة الفقر أو الفقر المدقع.

كما أكد التقرير أن المراجعات التي تم اعتمادها على المستوى الوطني لقياس الفقر تتعلق بالدرجة الأولى بتحديد مؤشر «الرفاه» وتحديد خط «الفقر».

(2) بيانات الإنفاق ونسب الفقر

جدول حول الإنفاق وتحديد نسب الفقر والفقر المدقع لسنة 2015 - المصدر:
المعهد الوطني للإحصاء.

الإنفاق / الفرد (وطني, (2015 3871 د	الإنفاق / الفرد (بلدي, (2015 4465 د	الإنفاق / الفرد (غير بلدي , (2015 2585 د
الإنفاق / الأسرة (وطني, (2015 15561 د)	الإنفاق / الأسرة (بلدي, (2015 17365 د	الإنفاق / الأسرة (غير بلدي, (2015 11264 د
نسبة الفقر (وطني , 2015 15,2 (%)	نسبة الفقر (بلدي, 2015 10,1 (%)	نسبة الفقر (غير بلدي , 2015 26,0 (%)
نسبة الفقر المدقع (وطني, (2015 2,9 %	نسبة الفقر المدقع (بلدي, (2015 1,2 %	نسبة الفقر المدقع (غير بلدي , (2015 6,6 %
الفقراء (عدد , 2015) 1.693.968	الفقراء المدقع (عدد , 2015) 320.938	مؤشر جيني % , (2015 30,9

(3) بيانات التضخم

يصدر المعهد الوطني للإحصاء دوريا مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بالاعتماد على سنة مرجعية يطلق عليها سنة الأساس.

وقد شرع المعهد الوطني للإحصاء ابتداء من شهر جانفي 2019 في نشر نتائج مؤشر أسعار الاستهلاك ونسبة التضخم بالاعتماد على سنة 2015 بصفتها سنة مرجعية عوض على سنة 2010 التي كانت تعتمد إلى نهاية سنة 2018 السنة المرجعية.

كما قام المعهد الوطني للإحصاء بداية من شهر جانفي 2019 بتغييرات منهجية

بمناسبة تغيير سنة الأساس من سنة 2010 إلى سنة 2015.

- 3-1 على هذا الأساس سجل المعهد الوطني للإحصاء ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 0.8 بالمائة خلال شهر جانفي 2019 مقارنة بالشهر السابق.

Table1 : Principales variations des prix des produits alimentaires et boissons

جدول عدد 1: أهم التغييرات في أسعار مجموعة التغذية والمشروبات

Principaux produits	Variations mensuelles : variations annuelles		أهم المواد
	نسبة التغير الشهري	نسبة التغير السنوي	
Légumes frais	7,1%	5,6%	الخضر الطازجة
Volailles	7,2%	9,2%	الدواجن
(Œufs)	4,5%	33,8%	البيض
viande d'agneau, mouton	3,4%	17,0%	لحم الضأن
Lait, fromage	2,8%	11,8%	الألبان ومشتقات الحليب
Viande bovine	1,8%	15,7%	لحم البقر
Chocolat et autres	1,1%	11,9%	الحلوى والشكولاتة
Sels et condiments et autres	0,9%	6,3%	التوابل
Fruits secs	1,0%	17,1%	الفواكه الجافة
Dérivés de céréales	0,9%	8,4%	مشتقات الحبوب
Eaux minérales, boissons et jus	0,7%	6,4%	الماء المعدني والمشروبات الغازية
Légumes secs	0,5%	8,1%	البقول الجافة
Huiles Alimentaires	-0,2%	-1,2%	(زيت الزيتون) الزيوت الغذائية
Café en poudre	0,0%	0,0%	القهوة (بن)
Fruits frais	-0,9%	-0,2%	الفواكه الطازجة
Poisson frais	-0,4%	2,9%	الأسماك الطازجة

- 3-2 شهد مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ارتفاعا بنسبة 0.8 ٪ خلال شهر جانفي 2019 مقارنة بشهر ديسمبر 2018. هذه النسبة كانت في حدود 0.5 ٪ الشهر الفارط. وحسب المعهد الوطني للإحصاء يعزى هذا التطور إلى الارتفاع المسجل في أسعار مجموعة التغذية والمشروبات بنسبة 2.2 ٪ وأسعار الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية بنسبة 0.9 ٪. كما ارتفعت أسعار مواد وخدمات الصحة بنسبة 0.7 ٪.

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية

شهد مؤشر مجموعة التغذية والمشروبات ارتفاعا هاما بنسبة 2.2 ٪ شمل أسعار الخضر

الطازجة وأسعار الدواجن والبيض وأسعار اللحوم الحمراء مثلما يتبين في الجدول عدد 1 المعروض أعلاه.

- ارتفاع أسعار المواد والخدمات الصحية

كما شهدت أسعار مجموعة الصحة ارتفاعا بنسبة 0.7 ٪ حيث ارتفعت أسعار الأدوية بنسبة 1.1 ٪ وأسعار الخدمات الطبية في القطاع الخاص بنسبة 0.6 ٪.

- ارتفاع أسعار المواد المتعلقة بصيانة المسكن

خلال نفس شهر جانفي 2019 شهدت أسعار مواد التنظيف المنزلي ارتفاعا بنسبة 1.2 ٪ وأسعار مواد البناء ارتفاعا بنسبة 0.7 ٪ وأسعار التجهيزات الكهرو منزلية زيادة بنسبة 0.6 ٪.

3-3 المعهد الوطني للإحصاء سجل تراجعاً لنسبة التضخم عند الاستهلاك العائلي لشهر جانفي 2019 إلى مستوى 7.1٪

تطور مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي					
سنة الأساس (2015)					
النتائج النهائية لشهر جانفي 2019-المصدر: المعهد الوطني للإحصاء					
المجموعات	الوزن النسبي %	جانفي 2019	جانفي 2019	جانفي 2019	معدل 1 شهر
		ديسمبر 2018	ديسمبر 2018	جانفي 2018	2018\2019
التغذية والمشروبات	26,2	2,2	2,2	7,1	7,1
التبغ والمشروبات الكحولية	2,8	0,0	0,0	0,3	0,3
الملابس والأحذية	7,4	0,3	0,3	9,4	9,4

تطور مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي					
سنة الأساس (2015)					
النتائج النهائية لشهر جانفي 2019-المصدر: المعهد الوطني للإحصاء					
المجموعات	الوزن النسبي %	جانفي 2019	جانفي 2019	جانفي 2019	معدل 1 شهر
		ديسمبر 2018	ديسمبر 2018	جانفي 2018	2019\2018
السكن والطاقة المنزلية	19,0	0,3	0,3	5,2	5,2
الأثاث والتجهيز المنزلي	5,9	0,9	0,9	9,0	9,0
الصحة	5,8	0,7	0,7	4,6	4,6
النقل	12,7	0,0	0,0	10,2	10,2
الاتصالات	4,6	0,0	0,0	0,1	0,1
الترفيه والثقافة	2,1	0,6	0,6	6,2	6,2
التعليم	3,2	0,0	0,0	7,3	7,3
المطاعم والنزل	4,6	0,5	0,5	8,6	8,6
مواد وخدمات أخرى	5,6	0,9	0,9	10,9	10,9
المؤشر العام	100,0	0,8	0,8	7,1	7,1

المجموع دون الطاقة	92,5	0,9	0,9	7,1	7,1
المجموع دون الطاقة والتغذية	66,3	0,4	0,4	7,1	7,1
المجموع دون اللباس	92,6	0,9	0,9	6,9	6,9
المجموع دون المشروبات الكحولية والتبغ	97,2	0,8	0,8	7,3	7,3

نتائج السنوات السابقة					
جانفي ٢٠١٨	1,2	1,2	6,6	6,6	
جانفي ٢٠١٧	0,7	0,7	4,7	4,7	
نتائج أشهر سنة 2019					
الشهر (ن)	التغيير	التغيير على	الانزلاق	تغيير	
	الشهري	ديسمبر	السنوي	تراكم الأشهر	
جانفي	0,8	0,8	7,1	7,1	

سجلت نسبة التضخم عند الاستهلاك تراجعاً إلى مستوى 7.1 ٪ بعد أن كانت في حدود 7.5 ٪ خلال شهر ديسمبر 2018 المنقضية. وجاء حسب معهد الإحصاء أن هذا التراجع يعزى في جزء منه إلى تقلص تأثير الزيادات الهامة المسجلة في شهر جانفي 2018 والتي شهدت بداية العمل بقانون المالية لسنة 2018 ويرمز إلى أن قانون المالية في تلك السنة شهد ارتفاعاً في الأداء على القيمة من 18 ٪ إلى 19 ٪. ومن 12 ٪ إلى 13 ٪ ومن 6 ٪ إلى 7 ٪ أي بزيادة بنقطة لكل قسط من أقساط الأداء على القيمة المضافة السائر به العمل في البلاد.

ملاحظة هامة: المعهد الوطني للإحصاء بدأ تحليله بمقارنة نسبة التضخم لشهر جانفي 2019 بشهر ديسمبر 2018 لكنه اعتمد الرجوع إلى جانفي 2018 في محاولة لتبرير تراجع نسبة التضخم في جانفي 2019 عبر اعتبار أن سنة 2018 شهدت بداية تنفيذ الزيادة في الأداء على القيمة المضافة بينما أن سنة 2019 لم تشهد زيادة جديدة في نسبة الأداء.

كما نلاحظ تغافل المعهد الوطني عن ذكر تأثير الزيادات المُشطّة في سعر الطاقة (الكهرباء والغاز الطبيعي) التي قررتا الحكومة منذ أواسط سنة 2018 والتي كانت في مستوى 13 ٪ بالنسبة للتعريف الخاصة بالاستهلاك المنزلي وبنسبة تناهز 46 ٪ بالنسبة لاستهلاك المؤسسات مما نتج عنه زيادات عالية خاصة في المنتجات

الصناعية التي شهدت زيادات عالية في مواد البناء مثل الأسمنت والمواد الصحية وكذلك في المنتجات الغذائية وهي نشاطات تعتمد بطبيعتها على استهلاك مرتفع للطاقة؟

- 3-4 تطور نسق الارتفاع في أسعار المواد الغذائية

تطورت وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال شهر جانفي 2019 بصفة ملحوظة من 6.0٪ خلال الشهر المنقضي إلى 7.1٪ على مستوى السنة. وقد ارتفعت أسعار اللحوم بنسبة 13.3٪ وأسعار مشتقات الحليب والبيض بنسبة 11.8٪ وأسعار الخضار بنسبة 6.3٪ وأسعار الأسماك بنسبة 4.6٪. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية المصنعة بنسبة 5.5٪

- 3-5 ارتفاع أسعار مواد وخدمات النقل

شهدت أسعار مواد وخدمات النقل ارتفاعا بنسبة 10.2٪ مقارنة بشهر جانفي 2018، ويعود ذلك حسب تحليل المعهد الوطني للإحصاء إلى ارتفاع سعر السيارات بنسبة 11.4٪ وأسعار كلفة استعمال السيارات (من قطع غيار ومحركات) بنسبة 10.0٪ وأسعار خدمات النقل بنسبة 8.8٪.

- 3-6 التضخم الضمني وتضخم المواد المؤطرة

سجل التضخم الضمني لشهر جانفي 2019 (والمقصود به حسب مصطلح المعهد الوطني للإحصاء التضخم دون احتساب الطاقة والتغذية) نسبة 7.1٪ مقابل 7.9٪ خلال شهر ديسمبر 2018.

كما يذكر المعهد أن أسعار المواد الحرة (أي غير المسعرة) ارتفعا بنسبة 8.3٪ بحساب الانزلاق السنوي مقابل 5.1٪ بالنسبة للمواد المؤطرة، مع العلم أن نسبة الانزلاق السنوي للمواد الغذائية الحرة قد بلغت 6.8٪ مقابل 2.3٪ بالنسبة للمواد الغذائية المؤطرة.

4 / أهم التغيرات المنهجية لسنة الأساس الجديدة 2015

في تقديمه لهذه التغيرات، المنشورة بالجدول عدد 2 أسفله، يذكر المعد الوطني للإحصاء «أن مؤشر أسعار الاستهلاك يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية حيث يستخدم أساسا في تحديد السياسات الاقتصادية والنقدية والاجتماعية. كما يستعمل كمرجع في تعديل العقود (ويقصد طبعا تعديل الأجور عند المفاوضات بين الأطراف الاجتماعية وبينهما وبين الحكومة). كما يؤكد المعهد أن هذا المؤشر «يقاس من خلال متابعة تكلفة سلة محددة من السلع والخدمات ذات جودة ومواصفات ثابتة ممثلة لإنفاق الأسر التونسية».

مع العلم أنه تمت مراجعة مؤشر أسعار عند الاستهلاك ثنائي مرات منذ الاستقلال أي منذ سنة 1956. وخلال هذا الشهر أنهى المعهد الوطني للإحصاء الانتقال إلى السنة الأساس الجديدة 2015، وتحديد الأوزان الترجيحية (بمفهوم تحديد ثقل كل بند من بنود الإنفاق) وحدد كذلك التغطية الجغرافية المعتمدة بداية من سنة 2015.

- 4-1 الأوزان الترجيحية

فيما يخص الأوزان الترجيحية أكد المعهد الوطني أنه «يعتمد تحديد سلم الأوزان الترجيحية للمواد على نتائج المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك الأسري لسنة 2015 الذي يقوم المعهد الوطني للإحصاء بإنجازه كل خمس سنوات. وقد أكدت، حسب ما جاء عن المعهد الوطني للإحصاء، نتائج المراجعة الأخيرة ما وقع استنتجه خلال تجديد سنوات الأساس السابقة حيث تواصل تراجع في سلم الأوزان الترجيحية لمجموعة التغذية والمشروبات من 1, 28 ٪ إلى 2, 26 ٪ مقابل الزيادة في الأوزان الترجيحية لمجموعة السكن والطاقة المنزلية من 0, 17 ٪ إلى 0, 19 ٪. وخاصة الزيادة المسجلة في أوزان الإيجارات المنزلية من 0, 10 ٪ إلى 0, 12 ٪.

كما يتبين من الجدول عدد 2. الذين يبين الأوزان الترجيحية لسنتي الأساس 2010 و2015

Table 2 : Structure des pondérations pour les deux années de base 2010 et 2015
جدول هيكلة الأوزان التجميعية لسنة الأساس 2010 و 2015

GROUPES	Pondérations Base 2015 أوزان سنة الأساس 2015	Pondérations Base 2010 أوزان سنة الأساس 2010	المجموعات
Produits alimentaires et boissons	26,2%	28,1%	التغذية والمشروبات
Boissons alcoolisées et tabac	2,8%	2,9%	التبغ والمشروبات الكحولية
Articles d'habillement chaussures	7,4%	8,4%	الملابس والأحذية
Logement, eau, gaz, électricité et autres combustibles	19,0%	17,0%	السكن والطاقة المنزلية
Meubles, articles de ménage et entretien courant du foyer	5,9%	6,8%	الأثاث والتجهيز المنزلي
Santé	5,8%	5,6%	الصحة
Transports	12,7%	12,1%	النقل
Communications	4,6%	5,6%	الاتصالات
Loisirs et culture	2,1%	2,0%	الترفيه والثقافة
Enseignement	3,2%	2,4%	التعليم
Restaurants et Hôtels	4,6%	4,3%	المطاعم والفنادق
Autres biens et services	5,6%	4,9%	مواد وخدمات أخرى
ENSEMBLE	100,0%	100,0%	المؤشر العام

IPC base 100 en 2015

4

- 4-2 سلة المواد والخدمات

ذكر المعهد الوطني للإحصاء أنه تمت مراجعة سلة المواد والخدمات وذلك بإدراج العديد من المواد والخدمات الجديدة. كمل ذكر أنه وقع زيادة عدد هام من الأصناف والسلع.

غير أن المعهد الوطني للإحصاء لم يقدم جدولاً واضحاً يبين المواد والخدمات التي أضيفت مقارنة بسلة سنة 2010. ونفس الشيء بالنسبة لما ذكره من زيادة عدد هام من الأصناف والسلع حيث لم يتم بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في سنة 2010. هذا التعقيم يقلص من مصداقية المراجعة التي قام بها في سنة 2015.

Table 3 : Nombre des produits et services composant la base 2015
جدول عدد 3: عدد السلع والخدمات المكونة لسلة المؤشر سنة الأساس 2015

Groupes	Nombre de Produits	Nombre des variétés	المجموعات
	عدد المواد والخدمات	عدد السلع	
Produits alimentaires et boissons	165	1458	التغذية والمشروبات
Boissons alcoolisées et tabac	13	89	التبغ والمشروبات الكحولية
Articles d'habillement et chaussures	116	1041	الملابس والأحذية
Logement, eau, gaz, électricité	27	216	السكن والطاقة المنزلية
Meubles, articles de ménage et entretien.	149	765	الأثاث والتجهيز المنزلي
Santé	27	309	الصحة
Transports	56	297	النقل
Communications	11	69	الاتصالات
Loisirs et culture	62	294	الترفيه والثقافة
Enseignement	5	129	التعليم
Restaurants et Hôtels	26	156	المطاعم والفرش
Autres biens et services	63	351	مواد وخدمات أخرى
Ensemble	720	5174	المجموع

- 4-3 عينة نقاط البيع

ذكر المعهد الوطني للإحصاء أنه سعيًا لتوسيع التغطية الجغرافية وقع تحيين عينة نقاط البيع للمؤشر الجديد وذلك بزيادة عدة نقاط بيع جديدة. كما استوجب إدراج المواد الجديدة إدراج عدة نقاط أخرى.

إجمالاً ارتفع عدد نقاط البيع التي ذكرها المعهد الوطني للإحصاء من 452 3 نقط بيع في سنة الأساس 2010 إلى 082 4 سنة الأساس 2015 موزعة حسب الجدول عدد 4 التالي الذي أصدره المعهد الوطني للإحصاء.

Table 4 : Echantillon des points de vente base 2015 comparer à la base 2010
 جدول 4: عينة نقاط البيع لسنة الأساس 2010 وسنة الأساس 2015

TYPE DE POINT DE VENTE	IPC Base 2015	IPC Base 2010	نوع نقاط البيع
	سنة الأساس 2015	سنة الأساس 2010	
Les grands magasins	178	125	مغازات كبرى
Les marchés municipaux	85	88	أسواق بلدية
Les épiceries, boulangeries, pâtisseries et autres	195	205	دكاكين ومخابز ومرطبات وأخرى
Les magasins de vêtements	393	382	مغازات بيع الملابس وأحذية
Magasins spécialisés (meubles, électroménager, pièces détachées, quincailleries...)	392	373	محلات متخصصة (الثاث، تجهيزات منزلية، قطع غيار، مواد بناء...)
Prestataires de services (Privés et publiques)	1695	1485	محلات للخدمات (العامية والخاصة)
Les autres magasins	1122	992	مغازات أخرى متفرقة
Les souks hebdomadaires	22	22	الأسواق الأسبوعية
TOTAL	4082	3672	المجموع

يتبين من الجدول عدد 4 أن نقاط البيع المضافة في سنة الأساس 2015 مقارنة بسنة الأساس 2010 في حدود 410 نقطة بيع جديدة.

غير أن المعهد الوطني للإحصاء لم يبين التوزيع الجغرافي لهذه النقاط سواء على مستوى البلاد أو على مستوى الأحياء السكنية داخل المدن الكبرى والمتوسطة.

تقديم بعض الجداول الإضافية حول الموضوع: المصدر المعهد الوطني للإحصاء - التونسي -

تطور مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي (سنة الأساس 2015) التغيرات الشهرية
جانفي / ديسمبر

2016	2017	2018	2019	المجموعات والأقسام
0,1	1,4	1,1	2,2	التغذية والمشروبات
0,1	1,5	1,0	2,3	مواد غذائية
0,1	0,5	1,4	0,4	الخبز ومشتقات الحبوب
-0,8	-0,6	0,8	4,4	اللحوم
0,8	1,6	1,2	-0,3	الأسماك
0,0	0,5	2,1	2,8	الحليب ومشتقات الحليب والبيض
0,8	2,1	0,7	-0,1	الزيوت الغذائية
4,2	-2,9	3,5	-0,6	الغلال والفواكه الجافة
-1,6	7,9	-1,4	4,9	الخضر
0,1	0,7	2,0	0,5	السكر والحلويات والشكولاتة ...
1,1	0,5	1,8	0,6	المشروبات
0,1	0,0	3,3	0,4	القهوة والشاي
1,5	0,7	1,2	0,7	المياه المعدنية والمشروبات الغازية والعصير
0,1	0,0	0,2	0,0	المشروبات الكحولية والتبغ
1,8	0,0	3,3	0,6	المشروبات الكحولية
0,0	0,0	0,0	0,0	التبغ والسجائر
0,9	0,4	-0,3	0,3	اللباس والأحذية
0,6	0,3	-0,3	0,5	لوازم اللباس
1,0	0,4	-0,1	0,9	الأقمشة
0,6	0,3	-0,3	0,4	الملابس
0,4	0,4	0,0	0,7	مكملات اللباس
1,7	0,5	-0,4	-0,1	الأحذية
0,4	1,5	0,7	0,3	السكن والطاقة المنزلية
0,6	1,4	0,5	0,4	الإيجار

2016	2017	2018	2019	المجموعات والأقسام
0,0	0,3	4,0	0,6	صيانة المسكن
0,3	0,0	0,0	0,0	ماء الشرب العمومي والتطهير
0,0	2,9	0,6	0,0	الكهرباء والغاز والوقود
0,3	0,2	1,3	0,9	الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية
0,2	0,3	1,5	0,7	الأثاث والمفروشات الأرضية
0,3	0,6	0,2	0,7	الستائر والمفروشات
0,2	0,2	1,1	0,6	تجهيزات كهرو منزلية
0,4	0,1	0,8	0,6	آواني الطبخ والأكل
0,3	0,3	1,4	0,8	أدوات ولوازم منزلية
0,3	0,2	1,6	1,5	مواد وخدمات لصيانة المنزل
0,3	0,0	1,1	0,7	الصحة
0,2	0,0	1,1	1,1	مواد صيدلية
0,7	0,0	1,6	0,6	خدمات طبية
0,0	0,0	0,0	0,0	خدمات استشفائية
0,0	0,0	2,7	0,0	النقل
0,0	0,1	4,0	0,1	السيارات
-1,0	0,1	3,0	0,2	مصاريف استعمال السيارات
1,6	-0,2	0,4	-0,6	خدمات النقل العمومي والخاص
0,0	0,1	0,9	0,0	الاتصالات
0,0	33,8	0,0	0,0	خدمات بريدية
-0,3	-0,1	1,3	-0,2	تجهيزات الاتصالات
0,0	0,0	0,9	0,0	خدمات الاتصالات
0,2	-0,3	2,1	0,6	الترفيه والثقافة
-0,1	-0,3	3,5	0,4	تجهيزات سمعية بصرية وإعلامية
-0,4	-0,1	1,6	0,7	تجهيزات ترفيهية أخرى
0,2	0,4	0,7	0,2	تجهيزات ترفيهية وثقافية

المجموعات والأقسام	2019	2018	2017	2016
خدمات ترفيهية وثقافية	0,1	0,2	-0,9	0,6
صحف ومجلات وكتب ثقافية	3,3	3,1	0,1	0,4
التعليم	0,0	0,9	0,1	0,5
نفقات التعليم التحضيري والاساسي	0,0	0,2	0,0	0,0
نفقات التعليم الثانوي	0,0	0,4	0,0	0,0
الأدوات المدرسية	0,1	0,9	0,0	1,7
الكتب المدرسية	0,0	0,0	0,0	0,0
نفقات دروس التدارك	0,0	2,0	0,3	0,9
المطاعم والنزل	0,5	1,3	0,2	0,1
المطاعم والمقاهي	0,9	1,4	0,2	0,2
خدمات النزل	-2,8	0,3	0,7	-0,7
مواد وخدمات مختلفة	0,9	2,3	0,3	1,1
العناية الفردية	1,2	2,6	0,4	0,1
الوازم شخصية	0,6	1,0	0,3	0,5
التأمين	0,0	1,8	0,0	6,7
خدمات مالية	0,0	0,0	0,0	0,0
المجموع	0,8	1,2	0,7	0,3

تطور مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي (سنة الأساس 2015) الانزلاق السنوي
جانفي / جانفي

المجموعات والأقسام	2019	2018	2017	2016	الترجيح
التغذية والمشروبات	7,1	7,5	4,9	1,4	26,2%
مواد غذائية	7,2	7,7	5,0	1,1	24,3%
الخبز ومشتقات الحبوب	4,3	4,0	1,8	1,7	3,8%

الترجيح	2016	2017	2018	2019	المجموعات والأقسام
5,5%	-3,1	-0,9	10,5	13,3	اللحوم
1,0%	3,9	9,0	7,5	4,6	الأسماك
4,0%	0,6	1,1	4,6	11,8	الحليب ومشتقات الحليب والبيض
2,0%	6,1	10,2	16,6	-0,2	الزيوت الغذائية
2,3%	4,9	4,5	16,0	1,8	الغلال والفولكه الجافة
4,2%	0,3	17,0	2,0	6,3	الخضضر
0,8%	3,3	2,7	5,1	6,1	السكر والحلويات والشكولاتة ...
2,0%	5,8	4,4	5,3	6,6	المشروبات
0,6%	5,5	0,3	6,7	7,0	القهوة والشاي
1,4%	6,0	6,2	4,7	6,4	المياه المعدنية والمشروبات الغازية والعصير
2,8%	0,7	-0,9	12,5	0,3	المشروبات الكحولية والتبغ
0,2%	9,0	-10,9	5,9	4,7	المشروبات الكحولية
2,6%	0,0	0,0	13,1	0,0	التبغ والسجائر
7,4%	7,5	6,7	5,9	9,4	اللباس والأحذية
5,2%	7,5	6,5	6,7	9,2	لوازم اللباس
0,2%	4,0	2,5	4,9	9,6	الأقمشة
4,6%	7,2	6,7	6,9	9,2	الملابس
0,2%	13,2	6,9	6,2	9,6	مكمّلات اللباس
2,2%	7,4	7,2	4,2	9,8	الأحذية
19,0%	4,9	6,2	3,9	5,2	السكن والطاقة المنزلية
12,1%	7,1	6,6	4,1	4,7	الإيجار
1,5%	2,3	2,2	14,6	11,3	صيانة المسكن
1,5%	3,2	15,8	0,0	3,9	ماء الشرب العمومي والتطهير

الترجيح	2016	2017	2018	2019	المجموعات والأقسام
4,0%	0,1	2,9	0,7	5,0	الكهرباء والغاز والوقود
5,9%	5,4	4,0	6,8	9,0	الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية
1,2%	6,8	3,6	5,9	7,9	الأثاث والمفروشات الأرضية
0,4%	6,3	7,1	6,1	9,3	الستائر والمفروشات
1,8%	4,1	3,3	6,1	8,2	تجهيزات كهرو منزلية
0,4%	6,3	6,0	7,4	9,6	آواني الطبخ والأكل
0,3%	5,2	4,4	11,3	9,5	أدوات ولوازم منزلية
2,0%	5,4	3,9	7,4	10,1	مواد وخدمات لصيانة المنزل
5,8%	2,9	2,4	5,1	4,6	الصحة
2,8%	2,3	1,8	4,1	5,3	مواد صيدلية
2,0%	5,1	4,4	8,8	5,5	خدمات طبية
0,9%	0,0	0,0	0,0	0,0	خدمات استشفائية
12,7%	1,4	4,6	8,8	10,2	النقل
3,6%	1,1	11,6	14,6	11,4	السيارات
5,8%	1,1	2,1	9,4	10,0	مصاريف استعمال السيارات
3,3%	2,4	1,4	0,9	8,8	خدمات النقل العمومي والخاص
4,6%	-3,5	0,5	2,6	0,1	الاتصالات
0,0%	0,0	33,8	0,0	0,0	خدمات بريدية
0,5%	-7,5	3,1	5,6	0,8	تجهيزات الاتصالات
4,1%	-3,0	0,0	2,3	0,0	خدمات الاتصالات
2,1%	2,4	0,4	7,0	6,2	الترفيه والثقافة
1,0%	-3,0	-4,4	8,6	7,4	تجهيزات سمعية بصرية وإعلامية

الترجيح	2016	2017	2018	2019	المجموعات والأقسام
0,0%	6,1	3,5	11,4	6,5	تجهيزات ترفيهية أخرى
0,4%	6,2	3,5	5,9	5,1	تجهيزات ترفيهية وثقافية
0,4%	11,2	8,2	5,1	4,3	خدمات ترفيهية وثقافية
0,2%	5,0	-0,1	5,8	6,9	صحف ومجلات وكتب ثقافية
3,2%	8,2	7,4	7,5	7,3	التعليم
0,8%	7,3	5,3	6,7	6,4	نفقات التعليم التحضيري والأساسي
0,7%	8,9	9,6	8,5	9,9	نفقات التعليم الثانوي
0,6%	2,9	14,4	12,7	9,1	الأدوات المدرسية
0,2%	2,8	0,0	0,0	0,0	الكتب المدرسية
0,9%	13,4	4,7	5,5	6,0	نفقات دروس التدارك
4,6%	7,3	4,4	8,1	8,6	المطاعم والنزل
4,1%	7,8	4,8	8,6	7,8	المطاعم والمقاهي
0,5%	3,6	1,7	3,4	15,7	خدمات النزل
5,6%	6,6	4,5	8,0	10,9	مواد وخدمات مختلفة
4,2%	4,7	5,3	8,2	13,1	العناية الفردية
0,4%	9,5	6,9	8,5	11,3	اللوازم شخصية
0,8%	15,6	0,0	9,1	0,0	التأمين
0,2%	6,7	2,3	0,0	7,5	خدمات مالية
100,0%	3,4	4,7	6,6	7,1	المجموع

تطور مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي حسب نظام التسعيرة (سنة الأساس 2015)
النتائج النهائية لشهر جانفي 2019

معدل 1 أشهر	جانفي 2019	جانفي 2019	جانفي 2019	مؤشر	مؤشر	الأوزان	المجموعات
2018 2019	جانفي 2018	ديسمبر 2018	ديسمبر 2018	جانفي 2019	ديسمبر 2018		
8,0	8,0	1,0	1,0	125,9	124,7	% 73,5	المواد الحرّة
4,4	4,4	0,4	0,4	111,0	110,6	% 26,5	المواد المؤطرة
7,1	7,1	0,8	0,8	122,0	121,0	% 100,0	المجموع
7,1	7,1	2,2	2,2	122,3	119,7	% 26,2	المواد الغذائية
8,2	8,2	2,3	2,3	126,6	123,7	% 21,0	الحرّة
2,3	2,3	1,5	1,5	105,0	103,4	% 5,2	المؤطرة
7,1	7,1	0,4	0,4	121,9	121,5	% 73,8	المواد غير الغذائية
7,9	7,9	0,5	0,5	125,7	125,1	% 52,5	الحرّة
4,9	4,9	0,1	0,1	112,5	112,4	% 21,2	المؤطرة

أى مضمون للمؤشرات الرسمية عن الفقر؟

العربي الحفيضي

تقديم

حسب التقرير الدوري للبنك العالمي لسنة 2018 بعنوان «الفقر والازدهار المشترك: استكمال لغز الفقر»⁵⁴، والذي يتم تقديمه مرة كل ثلاث سنوات، يعيش 763 مليون شخص تحت عتبة الفقر المحددة في 1.9 دولار أمريكي يوميا للفرد. وحسب أوكسفام العالمية،⁵⁵ يعيش ثمن ساكني العالم تحت هذه العتبة ويعاني كل طفل من بين أربعة أطفال من تأخر في النمو حسب برنامج الغذاء العالمي (PAM). وحسب أوكسفام فإن المنتج العالمي من الغذاء يكفي لإطعام كافة ساكنة كوكبنا. مقابل أعداد الفقراء هاته، يعيش أكثر من 500 مليون شخص وضعية سمنة.⁵⁶ تدل هذه المعطيات المتناقضة على أن مشكلة الفقر إلى الغذاء ترتبط أساسا بطريقة الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وليس بسبب الندرة.

ومع أن الفقر إلى الغذاء يشكل أحد أوجه الفقر الأكثر فظاعة وبالتالي وجب معرفة أعداد الفقراء والجوعى بالاعتماد على مؤشر توفر الغذاء من عدم توفره إلا أن الأمم المتحدة أدخلت عدة معايير أخرى لتحديد الفقر، واعتمدت منذ 2008 مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يدرج عدة عناصر لتحديد الشخص الفقير. وعلى الرغم من أهمية إدراج عناصر متعددة تهتم جوانب حياة الإنسان لمعرفة مستوى حياته إلا أن هذه العناصر تجعل حساب الفقراء والجوعى أكثر تعقيدا وغالبا ما تكون النتيجة تقليص أعدادهم عكس ما هو عليه الواقع.

بالنسبة للمغرب، كانت المنهجية المعتمدة في تحديد الفقر تعتمد، فقط، على الدخل المالي للأشخاص غير أن المندوبية السامية للتخطيط شرعت منذ 2008، في اعتماد مقارنة متعددة الأبعاد لتحليل ظواهر الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية بالاعتماد على أشغال مبادرة الفقر والتنمية البشرية لجامعة أوكسفورد في هذا المجال. وتستند هذه المقاربة في قياس الفقر متعدد الأبعاد على حزمة واسعة من الاحتياجات،

54- انظر (ي) تقرير البنك العالمي على الرابط التالي: <https://3fZyw3/gi.goo/>

55- La situation alimentaire dans le monde, Oxfam, <https://goo.gl/obQvY5>

56- L'obésité dans le monde, <https://goo.gl/Bn9TVY>

والتي تشمل التعليم والصحة والولوج للماء والكهرباء والصرف الصحي ووسائل التواصل وظروف السكن. ويمثل الجدول أسفله أهم المؤشرات المعتمدة لقياس الفقر متعدد الأبعاد:

البعد	المكون	مؤشر الحرمان
التعليم	تمدرس الأطفال	إذا كان أحد أطفال الأسرة في سن التمدرس (6-14 سنة) ولا يتردد على المدرسة.
	تمدرس البالغين	إذا لم يوجد أي فرد من الأسرة يصل سنه 15 سنة أو أكثر لم يتم خمس سنوات من التمدرس.
الصحة	الإعاقة	إذا وجد عضو من الأسرة في حالة عجز عن تحقيق إحدى الوظائف العضوية التالية: البصر، السمع، المشي، القدرة على التذكر (التذكر والتركيز)، العناية بالنفس والتواصل.
	وفيات الأطفال	إذا توفي بالأسرة طفل يقل سنه عن 12 شهرا.
ظروف العيش	الماء الصالح للشرب	إذا كانت الأسرة لا تصل إلى الماء الصالح الشرب في أقل من 30 دقيقة من المشي انطلاقا من مكان إقامتها.
	الكهرباء	إذا كانت الأسرة لا تتوفر على الكهرباء.
	التطهير	إذا كانت الأسرة لا تتوفر على مرحاض خاص أو طريقة صحية لتصريف المياه.
	تغطية الأرضية	إذا كانت أرضية المسكن رديئة، أو مكونة من الرمل أو التراب.
	طريقة الطبخ	إذا كانت الأسرة تستعمل الخشب في الطبخ أو الفحم أو السماد.
	حياسة أصول	الأسرة لا تتوفر على سيارة، ولا جرار ولا شاحنة ولا تتوفر على الأقل على اثنين من الخدمات التالية: هاتف، تلفزة، راديو، دراجة نارية دراجة عادية وثلاجة.

في هذا النص سأطرق الى الفقر بالمغرب بالاعتماد على المعطيات الرسمية مع تحليلها ونقدها واستخراج الخلاصات منها.

1 - قراءة في أرقام الفقر بالمغرب من خلال الأرقام الرسمية:

الفقر هو نتيجة لاستحواذ وتملك جزء قليل من البشر لخيرات الأرض وللوسائل التي تنتجها مقابل حرمان واستبعاد مئات الملايين من البشر. وهذا الأمر ينطبق على كل بلدان العالم حاليا بسبب نجاح نظام الملكية الخاصة في الاستمرار والانتشار. ونتيجة لهذا النجاح ولضعف الرد الشعبي والجهيري المنظم تم، تقريبا، تسليع كل مناحي الحياة بما في ذلك غذاء الإنسان نفسه. هذه القاعدة العامة تنطبق على المغرب بامتياز حيث مسلسل الاستحواذ على الأرض والثروات الطبيعية، كالماء مثلا، كان ولا يزال⁵⁷. لذلك ترتبط وضعية الفقر بهذا المسلسل نفسه.

حسب المندوبية السامية للتخطيط (وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن الإحصاءات الدورية للسكان والسكنى بالمغرب)، يقدر عدد الفقراء بالمغرب سنة 2014 ب 11.7 %. وهو ما يقارب حوالي 4212000 من مجموع السكان حاليا. وحسب هذه المندوبية فإن نسبة الفقر المالي قد تقلصت خلال نفس السنة إلى 4.8% بعدما كانت 15.3% سنة 2001 أما نسبة الفقر متعدد الأبعاد فقد تقلصت بدورها إلى 6% بعدما كانت 24.5% سنة 2001. غير أن الوضع بالبلاد لا يؤشر على هذا التحسن، فالبلاد ماضية في تنفيذ سياسات المؤسسات المالية والتجارية والالتزام بأداء الديون غير الشرعية⁵⁸ التي تجاوزت أكثر من 80% من الناتج الداخلي الخام مما أدى إلى انحباس فرص الشغل وانتشار العمل الهش وتعطل الحوار الاجتماعي منذ حوار أبريل 2011 بين الدولة والنقابات وجود الأجور وانعكاس ذلك على وضعية العمال والعاملات السيئة أصلا (حيث يقدر الحد الأدنى للأجر الشهري بحوالي 2369 درهم بالقطاع الصناعي وبحوالي 1812 درهم بالقطاع الفلاحي أي ما يعادل على التوالي 248 \$ و 190 \$ أمريكي لإطعام عائلة عمالية

57- العربي الحفيضي، «سياسة السدود بالمغرب، تدعيم للاستحواذ على الأرض وخدمة للرأسمال الصناعي» على موقع أطاك المغرب.

58- السكرتارية الوطنية لأطاك المغرب على الرابط التالي: <https://goo.gl/o1waiV>

بالقطاع الصناعي أو الفلاحي، كل هذه المؤشرات تجعلنا نشك في الأرقام المقدمة او على الأقل في طريقة احتسابها).

كما تلجأ المندوبية السامية للتخطيط إلى اعتماد مؤشرات عامة لتحديد أعداد الفقراء وهذا ما يؤدي إلى التقليل من أعدادهم، فلاحساب التضخم في بند الغذاء مثلا، تدرج كل أنواع الغذاء بما في ذلك الأغذية التي لا علاقة للفقراء بها وتدرج أيضا التعليم والصحة والولوج للماء والكهرباء والصرف الصحي ووسائل التواصل وظروف السكن فيما يسمى باحتساب الفقر متعدد الابعاد، معتمدة على معايير مرنة جدا. فمثلا ربط تجمع قروي بحنيفة مائة كاف لاعتباره يستفيد من الربط بالماء بغض النظر عن جودة الماء واستفادة السكان منه. والنتيجة هي طمس الحقيقة وخلط الأوراق وإعطاء أرقام غير دقيقة كما يوضح تطور نسبة التضخم ما بين 2007 و 2011 أسفله:

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة التضخم	2.5	3.7	1	0.9	0.9

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

فالمندوبية السامية للتخطيط تعرف التضخم بكونه ارتفاعا عاما ومتواصلا لمستوى أثان مختلف المنتجات الاستهلاكية وحسب المعطيات أعلاه، تسجل انخفاضا متواصلا للتضخم ابتداء من 2009 حتى 2011 غير أن الواقع المعيش يؤكد أن أثان المواد الاستهلاكية خاصة الغذائية منها ما انفكت تتزايد باستمرار ودون توقف مما يعني أن المعطيات الرسمية تقدم أرقاما مشكوكا في صحتها أو في دقة احتسابها. وفي نفس السياق يبين الجدول التفصيلي أسفله، تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك حسب المنتجات من 2007 إلى 2011:

النوع:	2007	2008	2009	2010	2011
المنتجات الغذائية	104.5	111.9	113.0	114.4	115.9
1 - المنتجات الغذائية والمشروبات غير الكحولية	104.6	112.3	113.3	114.7	116.3
2 - المشروبات الكحولية، التبغ	102.1	104.6	108.2	108.3	108.3
المنتجات غير الغذائية	101.1	102.4	103.4	104.2	104.8
3 - صنف الملابس والأحذية	101.0	102.8	103.8	104.3	106.0
4 - السكن، الماء، الغاز، الكهرباء ومحروقات أخرى	102.1	103.0	103.8	104.3	104.8
5 - الأثاث، تدبير المنزل وصيانته	101.9	103.4	105.4	106.2	107.1
6 - الصحة	100.7	101.0	101.9	102.8	103.1
7 - النقل	101.2	103.0	103.2	103.2	103.1
8 - الاتصال	97.2	95.7	91.4	90.4	85.5
9 - الترفيه والثقافة	99.0	98.4	97.8	97.1	96.4
10 - التعليم	101.5	104.8	110.5	115.0	119.7
11 - المطاعم والفنادق	101.8	104.7	106.6	109.2	111.1
12- سلع وخدمات متنوعة	100.9	103.1	105.2	107.0	109.2
العام	102.5	106.3	107.4	108.4	109.4

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، التقرير السنوي حول مؤشر الأسعار عند الاستهلاك لسنة

2011.

لا تلجأ المندوبية السامية للتخطيط لإصدار أرقام تفصيلية حول نسب تضخم مختلف أنواع الغذاء وتكتفي بتقديم نسب عامة عن تضخم الأغذية وهذه الطريقة في الحساب لا تسمح بتقديم أرقام حقيقية عن تطور أعداد الفقراء، فخانة المنتجات

الغذائية تشمل كل أنواع الغذاء وهذا أمر غير دقيق لأن الاستهلاك يختلف بشكل كبير حسب الطبقات الاجتماعية. كان من المنطقي وضع نسب مئوية لكل مجموعة غذائية حسب من يستهلكها، وبذلك يمكن أن نحصل على مؤشر عام للتضخم ومؤشرات تفصيلية تهم مختلف الطبقات الاجتماعية بناء على نوع الغذاء الذي تستهلكه.

قال أحمد الحليمين علمي، المندوب السامي للتخطيط في الكلمة التوطيئية بمناسبة تقديم نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك (2014) إن «حصة نفقات الاستهلاك الغذائية في ميزانية الأسريين 2001 و2014 قد انتقلت من 41٪ إلى 37.3٪ على الصعيد الوطني. ولا زالت تمثل 47.3 ٪ بالوسط القروي و33.3 ٪ بالوسط الحضري، متراوحة بين 50 ٪ بالنسبة لـ 10 ٪ من الأسر الأقل يسرا و26 ٪ بالنسبة لـ 10 ٪ من الساكنة الأكثر يسرا».

هذا التصريح يعطي الانطباع أن الفقراء ينفقون أكثر على الغذاء مقابل نفقات أقل لمتطلبات الحياة الأخرى بينما ينفق الأغنياء أقل على الغذاء مقابل نفقات أكثر لمتطلبات الحياة الأخرى كالسفر والتسلية... إلخ. وربما قد يستنتج المرء أن الأمر اختياري يرتبط بنمط العيش، لكن المندوب السامي لم يقل شيئاً عن كمية المال التي تنفقها كل طبقة اجتماعية في مجال الأغذية وما هو نوع الغذاء الأساس بالنسبة لها. لم يقل إن الفقراء ينفقون من أجل البقاء، من أجل الاستمرار، دون الاهتمام بنوع الغذاء وتوازنه وجودته، علماً أن معظمهم يجهل هذه الخصائص ولا تعني بالنسبة إليهم شيئاً. أما الأغنياء فرغم تقلص نفقاتهم على الغذاء لفائدة متطلبات أخرى فإنفاقهم على الغذاء يفوق دون أدنى شك مرات عديدة نفقات سد الرمق لدى الفقراء، فضلاً عن كونها أغذية غالية الثمن وذات قيمة غذائية كبيرة في أغلب الأحيان.

ترتكز معطيات المندوب السامي للتخطيط على متوسط دخل فردي سنوي يساوي 19000 درهم سنوياً للفرد. وهذا يعني أن أسرة مكونة من 5 أشخاص على الأقل⁵⁹

59- معدل الأطفال للأسرة هو 2.9. انظر تقرير المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب: «Pauvreté et prospérité partagée au Maroc du troisième millénaire, 2001 – 2014»

(أب وأم وثلاثة أطفال) مثلاً، يجب أن يكون معدل دخلها الشهري هو 7917 درهم بينما الحد الأدنى للأجر المعمول به حالياً هو 2869 بالقطاع الصناعي و1583 درهم بالقطاع الفلاحي وبهذا القدر المالي يجب على الأسرة أن تدبر شؤونها وفضلاً عن ذلك ينتشر العمل الهش وغير الرسمي والبطالة التي تقارب 10٪ من السكان الناشطين. كل هذا يدل على أن المعدلات، إذا افترضنا أن حسابها تم بطرق صحيحة، فإنها غير واقعية وتخفي الكثير من الحقائق.

2 - الفقر حسب المجال:

يضاف على الفقر المستشري في المجتمع عدة تباينات والتي تقدمها المعطيات الرسمية التالية:

■ التمايز بين الوسيطين الحضري والقروي:

السنوات	الوسط	نسبة الفقر النسبي	نسبة الهشاشة	نسبة الفقر متعدد الأبعاد
2001	حضري	7.6	16.6	8.9
	قروي	25.1	30.5	24.5
	الوطني	15.3	22.8	24.5
2007	حضري	4.9	12.7	2.3
	وسط القروي	14.4	23.6	9.8
	الوطني	8.9	17.4	9.8
2014	وسط الحضري	1.6	7.9	1.3
	قروي	9.5	19.4	6
	الوطني	4.8	12.5	6

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، دراسة حول التفاوتات الاجتماعية، أكتوبر 2018.

■ التمايز بين المناطق: الشكل رقم (10) - (راجع الملحق)

ظلت هذه التفاوتات ثابتة من 2004 الى 2014 كما يدل على ذلك قياس مؤشر جيني⁶⁰ الذي ظل ثابتا، فمنذ 1998 كان 0.395 وبقي على ما هو عليه إلى حدود 2014.

■ التمايز على مستوى الصحة والتعليم

+ يعتبر معدل سنوات التمدرس ضعيفا و في سنة 2014 لم يتجاوز 5.64 علما أن عدد سنوات التعليم الابتدائي هي ست سنوات.

+ بالنسبة للصحة، نكتفي بالخطاطة التالية لتوضيح التمايز بين الأغنياء والفقراء في هذا المجال: الشكل رقم (11) - (راجع الملحق)

■ التمايز على مستوى التشغيل (تطور مؤشر نسب التشغيل بالنسبة المئوية (%)):

الشكل رقم (12) - (راجع الملحق)

3 - بخصوص المؤشرات البديلة:

الأرقام التي يقدمها المسؤولون بمختلف بقاع العالم ليست محايدة ولا حقيقية، ورغم ادعاء العلمية فطريقة احتسابها تخضع لمصلحة الماسكين بالسلطة الاقتصادية والسياسية، لذلك يمكن مثلا إبراز ظاهرة ما أو التقليل من أهميتها بناء على المعايير «العلمية» التي يتم الارتكاز عليها. مثلا عندما نقول إن الفقير هو من يحصل على أقل من 1.9 دولار يوميا فيصعب علينا القيام بحساب حقيقي للفقراء عبر مختلف البلدان. كان من الممكن أن نتكلم عن سلة غذاء تشكل حداً أدنى للتغذية ونعتبر كل من لا يستطيع التوفر عليها فقيرا أينما كان وجوده بالعالم بغض النظر عن قيمتها المالية، ويمكن أن نضيف مثلا أن الفقير هو من تتجاوز ساعاته اليومية ثمان ساعات وتقل ساعات تسليته عن ساعتين... الخ.

60- يقيس هذا المؤشر مستوى المساواة على مستوى يتم تحديده (منطقة، بلاد معينة، منطقة، العالم) ويكون دائما ما بين 0 و 1. كلما ابتعد هذا المؤشر من الصفر كلما كانت المساواة ضعيفة.

المؤشرات الإحصائية التي تهم الفقر تخضع لموازن القوى العالمية، فعندما تكون تنظيمات الفقراء قوية وتهدد مصالح الطبقات السائدة يكون مضمون هذه المؤشرات لصالح الفقراء أكثر والعكس صحيح. لذلك فالمؤشرات ليست مجرد أرقام فقط بل هي أيضا ذات حمولة سياسية صرفة ويصعب تصور مؤشرات بديلة مفصولة عن تنظيمات الفقراء ومستوى وعيهم ونضالهم.

لكن يمكننا العمل من أجل كشف زيف الأرقام الرسمية وإبراز تناقضاتها وإضافة مؤشرات أخرى إن أمكن لقياس الفقر حتى لا يبقى خلف تحديدات المؤسسات المالية والتجارية الدولية للفقر. هذا الجهد يمكن أن يلعب دورا دعويا هاما للرفع من وعي أولئك الذين يوجدون في قاع المجتمع.

4 - على سبيل الختام

بغض النظر عن مضمون وطريقة احتساب مؤشرات الفقر لا يجب أن نخفي أن حقيقة الفقر الغذائي هو مسألة اجتماعية ترتبط أساسا بسوء توزيع الثروات وبالتالي يجب أن يظل شعارنا ومطلبنا المركزي لمواجهة مختلف مظاهر فظاعة النظام الرأسمالي (وعلى رأسها الجوع وسوء التغذية) ليس فحسب تدقيق هذه المؤشرات ولكن أيضا التقليل من أعداد الفقراء والجوعى بالتوزيع العادل للثروة والرفع من نفقات الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها الصحة والتعليم. هذه المطالب تصطدم طبعاً بالطبيعة الراهنة لمجتمعات الاستهلاك الحالية التي تجعل الربح من أولوياتها ولو كان ذلك على حساب ملايين البشر.

خاتمة:

«دراسات البنية» كتوجه بحثي ضروري في المنطقة العربية

محمد سلطان

حاول/ي أن تتذكر/ي الفكرة الأساسية لآخر ٥ أبحاث / مقالات / تنظيرات، قرأتها في مجال الاقتصاد. على الأرجح معظمها كان يبحث وراء علاقة ما. علاقة بين متغيرين أو أكثر. مثلاً؛ علاقة سياسات التقشف بتطور حجم اللامساواة، أو علاقة تحركات أسعار الصرف بنسب الغلاء أو بمستويات الفقر. أو تطور حجم اللامساواة في بلد معين خلال فترة زمنية معينة، فحتى هذه الفكرة هي بحث عن علاقة حجم اللامساواة بالزمن باعتبار أن الزمن هو متغير يضم معظم المتغيرات الأخرى التي تؤثر على حجم اللامساواة. هكذا يمكن وصف التوجه السائد للأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية بأنه يحاول ربط وتفسير التغيرات في شيء ما بالتغيرات في شيء أو أشياء أخرى. وهذا ما أقصده بأبحاث العلاقات.

التوجه البحثي الآخر والذي يمكن تسميته بدراسات البنية، هو توجه قائم على ضبط أو التحقق من دقة البنى الدقيقة للمعلومات والمنهجيات التي تنتج المتغيرات الاقتصادية. تعال نأخذ «نمط الإنفاق» كمثال على أحد البنى المركزية لكثير من المتغيرات الاقتصادية.

داخل شبكة المتغيرات الاقتصادية المعقدة، غالباً ما تظهر مصطلحات تنتهي بكلمة حقيقي. مثل معدل نمو الناتج القومي الحقيقي، نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، أسعار الفائدة الحقيقية، معدل نمو الأجور الحقيقي وغيرها. تحمل المصطلحات الاقتصادية كلمة حقيقي عندما تعالج قيمها الاسمية بمعدلات التضخم السائدة وقتها، وبالتالي فإن حسابات التضخم هي عنصر أساسي في حساب كل هذه المتغيرات بالإضافة إلى أنها -أي حسابات التضخم - عنصر أساسي في حساب معدلات الفقر والجوع بالطرق النقدية، لأن خطوط الفقر والجوع غالباً ما يتم تحديثها بمؤشرات الأسعار تلك.

هكذا يمكن النظر لحسابات التضخم باعتبارها بنية هامة لكثير من المتغيرات الاقتصادية، وحسابات التضخم نفسها لها بنية أدق تعتمد عليها وهي نمط إنفاق الأسر والأفراد على بنود الإنفاق المختلفة. هكذا يمكن لخلل ما في حساب سلوكك

اليومي في محال بيع الخضروات أو الملابس أن يؤثر على كل جوانب المعرفة الاقتصادية المتداولة. فالمصطلحات شديدة العمومية والتجريد مثل معدل الفائدة الحقيقي أو معدل نمو الناتج القومي، أو حتى حسابات الفقر معتمدة بشكل أساسي على دقة الحسابات الرسمية لأشياء يومية مثل نسبة ما تنفقه من دخلك على الطعام في مقابل ما تدفعه على فواتير الكهرباء والغاز.

بديها لا يمكن الوثوق بنتائج تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، دون التحقق مبدئياً من البنى الدقيقة التي تشكل هذه المتغيرات. هذا الاستنتاج كان محل تأييد بدلائل كمية في أوراق هذا الكتاب. الجدول التالي وهو نتاج عمل مشترك بيني وبين الزميلة دينا عبد الله، يوضح حجم المشاكل التي يمكن أن تقع فيها دراسات العلاقات المستسلمة للبيانات الرسمية.

السنة	2011-2010	2013-2012	2015
نسبة الجوعى الرسمية	4.8% (3.820) مليون نسمة	4.4% (3.728) مليون	5.3% (4.770) مليون
نسبة الجوعى البديلة	9.6% (7.641) مليون سنة	9.3% (8.133) مليون	7.2% (6.750) مليون

المصدر: ورقة دينا عبد الله «عن دقة العينة الإحصائية أو كيف يظهر المجتمع المصري في عينة بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك»

تظهر تقديرات أعداد ونسب الجوعى المحسوبة بالمنهجية البديلة في الجدول «مختلفة جوهرياً» عن أعداد ونسب الجوعى الرسمية. في كثير من الأحيان تكون أعداد الجوعى المرصودة بالمنهجية البديلة أكثر من ضعف الأعداد الرسمية. بالإضافة إلى هذه النتيجة، هناك النتيجة الأهم - في رأيي - والتي تزعزع الثقة في معظم دراسات العلاقات المعتمدة على الإحصاءات الرسمية، هذه النتيجة هي أن اتجاهات نسب الفقر والجوع الرسمية يرجح أنها غير دقيقة أيضاً. وفقاً للإحصاءات الرسمية المصرية فإن نسبة الجوعى في مصر انخفضت من ٦.٢٪ من السكان عام ٢٠٠٩ إلى ٤.٨٪ عام ٢٠١١ ثم واصلت الانخفاض في عام ٢٠١٣ ثم ارتفعت مرة أخرى

عام ٢٠١٥. هذه الحركة التي تسجلها البيانات الرسمية مختلفة تماما عما تم رصده بالمنهجية البديلة التي تم العمل بها في هذا الكتاب. حيث ارتفعت نسبة الجوعى في ٢٠١١ عما كانت عليه في ٢٠٠٩ وارتفعت في ٢٠١٣ عما كانت عليه في ٢٠١١، وحتى في السنة التي تقول الإحصاءات الرسمية إن نسبة الجوعى ارتفعت بها وهي سنة ٢٠١٥ تقول المنهجية البديلة إن نسبة الجوعى انخفضت بها.

هذه الاختلافات الجوهرية في تقديرات أعداد ونسب الجوعى وكذلك في اتجاهات هذه النسب زمنيا، بين المنهجية الرسمية والبديلة، تطرح كثير من التساؤلات حول دقة التحليلات في أبحاث العلاقات التي تربط أي متغير أو سياسة اقتصادية بحركات الجوع والفقر المرصودة بالمنهجية الرسمية. ماهي فرص أي دراسة تحاول أن تقيس أثر أي متغير أو سياسة اقتصادية على أعداد ونسب الجوعى وتطورها زمنيا في المنطقة العربية، ما هي فرص أي دراسة بهذا الشكل للوصول لنتائج تحليلات دقيقة إذا كانت معتمدة على التقديرات الرسمية؟ أو ما هي فرص وصولنا لتحليلات سليمة وبناء أوراق سياسات مجدية قبل امتلاكنا لدراسات بنية تحاول ضبط البنى الدقيقة ومنهجيات القياس التي تنتج المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

ورغم أهمية دراسات البنية خصوصا في المنطقة العربية وفي الوقت الحالي، ألا أن هناك بعض التحديات البحثية التي تقف حائلا دون انتشارها وتكثيف الطاقات البحثية نحوها. أهم هذه التحديات هي أن الحسابات الرسمية للمتغيرات الاقتصادية في البلدان العربية شديدة المركزية نتيجة عدم توفير جهات الإحصاء المركزية البيانات التفصيلية التي تتيح تطبيق منهجيات بديلة أو مراجعة دقة العينات الإحصائية التي شكلت هذه الحسابات.

في كثير من الأحيان تكون البيانات الرسمية المتاحة كافية لاكتشاف عدم دقة الحسابات الرسمية، ولكن رغم كثرة الأدلة على عدم دقة البيانات الرسمية، إلا أن بيانات التفصيلية اللازمة لضبط ما تم رصده من قصور تكون غير متوفرة. المثال

الأبرز على هذه الظاهرة هو دراستي (بيكتي وآخرون ٢٠١٥، ٢٠١٧).⁶¹² عن عدم دقة البيانات الرسمية بخصوص اللامساواة في توزيع الدخل وحصة الدخل العليا في الشرق الأوسط. حيث وجد بيكتي وزملاؤه أن قيم اللامساواة المرصودة في الحسابات الرسمية في المنطقة العربية شديدة الصغر بشكل يدعو للريبة.

مثلا قيمة معامل باريتو المقلوب *inverted pareto coefficient* في مصر كانت 1.5 وهي قيمة تعبر عن مستوى من اللامساواة شديد الصغر، شديد الصغر لدرجة أنه لا يوجد بلاد في العالم تحمل نفس التوزيع العادل للدخل الموجود في مصر غير البلاد الإسكندنافية، وليس البلاد الإسكندنافية حاليا بل البلاد الإسكندنافية في أكثر الأوقات التي كانت تمتلك نظاما عادلا لتوزيع الدخل، أي أن ووضع اللامساواة في مصر من 2000 وحتى الآن _ وفقا للإحصاءات الرسمية _ هو مشابه لوضع اللامساواة في فنلندا والنرويج والسويد في الثمانينات ومنخفض عن حجم اللامساواة في هذه البلدان حاليا.

عندما حاول بيكتي ضبط هذا القصور الواضح في الحسابات الرسمية من خلال دراستي البنية السابق الإشارة إليها، واعتمادا على طرق تقديرية تستمد قيم معاملاتها من مقارنات دولية، توصل في الدراسة الأولى ٢٠١٥ إلى أنه يحتمل أن تكون حصة الدخل العليا في مصر - وفقا لأعلى سيناريو - هي ٣٢٪ من الدخل القومي المصري، بدلا من ٢٧.٥٪ المعتمدة في الإحصاءات الرسمية. وبعد ظهور بيانات أكثر تفصيلا من مصلحة الضرائب اللبنانية عن حصة الدخل العليا في لبنان، أجرى بيكتي وزملاؤه تقديراتهم مرة أخرى لترتفع تقديراتهم لحصة الدخل العليا في مصر إلى ما يقارب ٤٦٪ من الدخل القومي المصري.

61-Alvaredo, Facundo & Assouad, Lydia & Piketty, Thomas.

"Measuring top income and inequality in the middle east: data limitations and illustration with the case of Egypt, ERF, 2015

62- Alvaredo, Facundo & Assouad, Lydia & Piketty, Thomas...

Measuring inequality in the Middle East 19902016-: The World's Most Unequal Region? Review of Income and Wealth. 10.1111/roiw.12385.

2018

دراسات بيكتي وزملاؤه هما مثال على مأزق شائع تقع في دراسة البنية في المنطقة العربية نتيجة فقر البيانات التفصيلية. فالفرق الكبير بين التقديرات الواردة في الدراستين عام ٢٠١٥ و ٢٠١٧ والذي يرجع بشكل أساسي إلى ظهور معلومات ليست وثيقة الصلة بالحالة المصرية أو بحالة معظم البلدان محل الدراسة باستثناء لبنان، هذا الفرق الكبير في التقدير يشير إلى أمرين. الأول هو مدى القصور في بيانات بحوث الدخل والإنفاق الرسمية في رصد حصة الدخل العليا. حيث إن ظهور بيانات إضافية من مصلحة الضرائب يمكن أن يغير نسبة ٢٧٪ إلى ٤٦٪. الأمر الآخر الذي يشير إليه الفرق الجوهرى في نتائج تقديرات بيكتي، هو أن كلا دراستيه ٢٠١٥ و ٢٠١٧ معتمدة على طرق إحصائية شديدة التقديرية، لدرجة أن معلومة واحدة غير ذات صلة وثيقة بمعظم بلدان الدراسة يمكنها أن ترفع التقديرات في كل بلدان الدراسة في ٢٠١٧ بنسب تتجاوز ال ٥٠٪ عن التقديرات في الدراسة الأولى ٢٠١٥.

هكذا تتأرجح دراسات البنية في المنطقة العربية، بين دراسات تتجنب الاعتماد على الطرق التقديرية كنوع من أنواع تحري الدقة، وهذه الدراسات على الأرجح تقف عند عتبة التشكيك في البيانات الرسمية فقط، دون محاولة إصدار حسابات بديلة. أو دراسات معتمدة على طرق إحصائية شديدة التقديرية يسهل على صانعي السياسات والاقتصاديين الرسميين، تجاوز نتائجها والتشكيك بها بسبب إغراقها في التقدير. ولأن هذا المأزق الخاص بدراسات البنية يتخذ أشكالاً متعددة وفقاً لظروف ومعطيات كل دراسة تعال نحدد حديثنا عن توصيف المأزق وطرح حلولاً له في دراسات البنية الموجودة في هذا الكتاب والتي اشتركت فيها مع الزملاء العربى الحفيظي (المغرب) وجمال العويديدي (تونس) ودينا عبد الله (مصر).

يسهل ملاحظة أن الأوراق الخاصة بالبلدان الثلاث بينها تفاوتات ضخمة في مدى اقترابها من هدفها النهائي. وهو ضبط التقديرات الرسمية لأعداد ونسب الجوعى والفقراء في كل بلد. فالحالة المصرية يوجد فيها بيانات أكثر تفصيلاً وكذلك امتلك باحثوها وقتاً أطول للوصول إلى البيانات، وبالتالي كانت دراسة الحالة المصرية أقرب للوصول للهدف النهائي من الحالة التونسية والحالة التونسية كانت أقرب من

المغربية، هذا التفاوت يظهر حتى داخل نفس البلد ففي الحالة المصرية الجزء الخاص بدراسة بالجوع كان أقرب لهدفه النهائي من الجزء الخاصة بالفقر. والعنصر الحاكم في مدى اقتراب أو تعثر الدراسات في الوصول لهدفها النهائي كان مدى توفر بيانات تفصيلية عن «نمط الإنفاق» سواء الخاص بالجوعى أو الفقراء. وكذلك توفر بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بأسعار السلع التي تنفق عليها هذه الفئات.

في الحالة المصرية مثلاً وفي جزء دراسة الجوع، كانت البيانات التفصيلية عن نمط إنفاق الجوعى وكذلك أسعار السلع الغذائية أكثر توفرًا لذا كان الجانب التقديري للدراسة منحصراً في مناطق ضيقة، مثل؛ كيف يوزع الجوعى دخلهم داخل سلة الغذاء نفسها، أي نسبة إنفاقهم على الخضروات في مقابل إنفاقهم على البقوليات وغيرها من بنود الإنفاق، كذلك كان هناك تقدير تعسفي لإنفاق الجوعى على المكون غير الغذائي. حيث اعتمد البحث فرض أن إنفاقهم على هذا المكون معدوم. وذلك تماشياً مع الحسابات الرسمية سواء المحلية أو الدولية، وهذا التقدير التعسفي رغم عدم واقعيته إلا أنه كان الاختيار الأكثر أمناً في ظل عدم وجود أية بيانات سواء محلية أو دولية لنمط إنفاق الجوعى على أشياء أخرى غير الغذاء.

في الحالة المصرية وفي شق الفقر اصطدمت الدراسة بندرة البيانات عن أسعار بعض السلع التي ينفق عليها الفقراء مثل الإيجارات الفعلية للسكن وفواتير الغاز والكهرباء والتغير في أسعار المواصلات العامة خلال فترة الدراسة، لهذا لم تستطع الدراسة إصدار نسب تضخم تخص الفقراء بنفس الدقة التي أجرتها فيما يخص تضخم الجوعى. وبالتالي توقف البحث عند نقطة التشكيك في بيانات تضخم الفقراء الرسمية ولم يستطع استكمال مسيرته نحو تقديرات بديلة لأعداد ونسب الفقراء.

المشكلة نفسها واجهت ورقة د. جمال العويدي في الحالة التونسية، فالورقة كشفت تناقضات كثيرة في الحالة التونسية مثل أنه وفقاً للبيانات الرسمية التونسية ارتفع خط الفقر التونسي من ١٢٠٦ دينار سنة ٢٠١٠ إلى ١٧٠٦ دينار سنة ٢٠١٥ أي بنسبة ارتفاع ٤١.٤٪.

في ظل هذا الارتفاع في قيمة خط الفقر، لكي تظل نسبة الفقراء في ٢٠١٥ كما كانت في ٢٠١٠ عند نسبة ٢٠.٥٪ من السكان. لكي تظل هذه النسبة مستمرة في ٢٠١٥ دون زيادة لا بد أن ترتفع الدخول القريبية من خط الفقر بنفس نسبة ارتفاع خط الفقر نفسه (٤١.٤٪).

ولكن البيانات الرسمية تقول إنه حتى في ظل ارتفاع خط الفقر ٤١.٤٪ انخفضت نسبة الفقراء من ٢٠.٥ إلى ١٥.٢٪ من السكان. هذا لا يعني فقط أن متوسط الدخول القريبية من خط الفقر صعد بنسبة تزيد عن ٤١٪ بل يعني أيضا أن هناك ٥.٣٪ من الفقراء القدامى في ٢٠١٠ صعد مستوى دخولهم — على أقل تقدير — بنسبة تزيد عن ٦٠٪ لكي يستطيعون الإفلات من دائرة الفقر حتى في ظل ارتفاع قيمة خط الفقر.

تعتمد نسبة ٦٠٪ التي أقولها على افتراض نظري وهو أن نسبة ٥.٣٪ الفقراء القدامى الذين استطاعوا الإفلات من دائرة الفقر في ٢٠١٥ كان متوسط دخولهم يتوزع في النصف العلوي من المسافة بين خط الفقر القومي وخط الفقر المدقع سنة ٢٠١٠ أي تقع دخولهم في شريحة دخل ٩٤٢.٥ دينار إلى ١٢٠٦. ولأننا لا نملك بيانات فعلية عن توزيع دخول هذه الفئة سنفترض إحصائيا أن هناك تماثل في توزيع دخولهم في المسافة المذكورة. هذا الافتراض يقول إن شرط إفلات هذه الفئة من الفقر هو ألا يقل متوسط الزيادة في دخلهم عن ٦١.٦٪ خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥.

معدل الزيادة التي تفترضها الإحصاءات الرسمية في دخل هذه الشريحة التي أفلتت من الفقر هو عالٍ جدا مقارنة مثلا بمعدل الزيادة في متوسط الإنفاق العام للأسر والذي زاد عن نفس الفترة بقيمة ٣٧.٧٪ فقط. كذلك إذا ما قارنا نسبة ٦١٪ هذه بمعدل الزيادة في متوسط الدخل السنوي للأسرة. هذا التناقض يفتح تساؤلات كثيرة حول دقة العينة الإحصائية الرسمية عن توزيع الدخل في تونس هذا بالإضافة إلى الأسئلة الكثيرة التي تفتحها الورقة حول منهجية قياس التضخم الخاص بالفقراء والجوعى في تونس. وهي مشابهة كثيرا للأسئلة التي تفتحها ورقة المغرب.

من بين الأسئلة التي تفتحتها ورقة أ. العربي الحفيظي في الحالة المغربية؛ هي أنه وفقا للمنهجية الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، يعتمد معيار الفقر متعدد الأبعاد على مؤشرات اجتماعية تتشكل وتتغير في الأمد الطويل. أو بصيغة أخرى فإن التحسن والتدهور في هذه المؤشرات يحتاج إلى وقت أطول من التحسن أو التدهور في معايير قياس الفقر المالي المرتبطة بمستوى الدخل.

فإذا نظرنا إلى مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد كل على حده سيتضح هذا التناقض في البيانات الرسمية.

مثلا التحسن في الحالة التعليمية للأسر (مثل تدرس الأطفال والبالغين) غالبا يحتاج إلى وقت أطول من التحسن في مستوى الدخل أو بصيغة أخرى فإن تحسن مستوى التعليم وكذلك مستوى الصحة للأسر الفقيرة هو نتيجة طويلة الأجل للتحسن في مستوى دخولهم المالية مما يعني أن مؤشرات الفقر المالي يجب أن تتحسن بشكل أسرع وأكبر من مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد. بينا البيانات الرسمية في المغرب تقول العكس. وتنطبق هذه الرؤيا أيضا على الظروف السكنية التي يرتبط تحسنها بأمرين أساسيين الأول هو تحسن مستوى دخل الأسر والثاني هو تحسن مستوى الإنفاق العام (إنفاق الدولة) على البنية التحتية والمرافق العامة. وبما أن البيانات الرسمية نفسها تقول إن تحسن دخل الأسر (نسبة الفقر المالي) أقل من نسبة التحسن في الفقر متعدد الأبعاد. وبما أن مستوى الإنفاق العام على البنية التحتية مثل الإنفاق على شبكات مياه الشرب ودعم الكهرباء لم يرتفع بشكل كبير. وبالتالي تبقى البيانات الرسمية الخاصة بالفقر متعدد الأبعاد في المغرب محل تشكك وتساؤل.

وفيا يخص التساؤلات حول منهجية قياس الفقر المالي في المغرب تشير البيانات العامة أن نسبة التضخم في السلع التي يستهلكها الفقراء مثل الأغذية والمشروبات غير الكحولية، في أحيان كثيرة تكون أعلى من نسب التضخم العام وفقا للبيانات الرسمية. مثال: في ٢٠٠٨ كانت نسبة التضخم العام هي ٣.٧٪ رغم أن التضخم في بند الأغذية والمشروبات غير الكحولية كان الضعف تقريبا ٧.٠٨٪. كذلك

للسنة ٢٠١١ كان مؤشر التضخم العام يشير إلى نسبة ٠.٩ بينما مؤشر تضخم الغذاء الرسمي يسير إلى نسبة ١.٣٩. وستستمر هذه الحالة حتى ٢٠١٤ على الأرجح. فإذا كان خط الفقر المالي في المغرب يتم تحديث قيمه بمعدلات التضخم العام، على الأرجح لن تعبر التغيرات في هذه القيم عما يواجهه الفقراء والجوعى من تضخم.

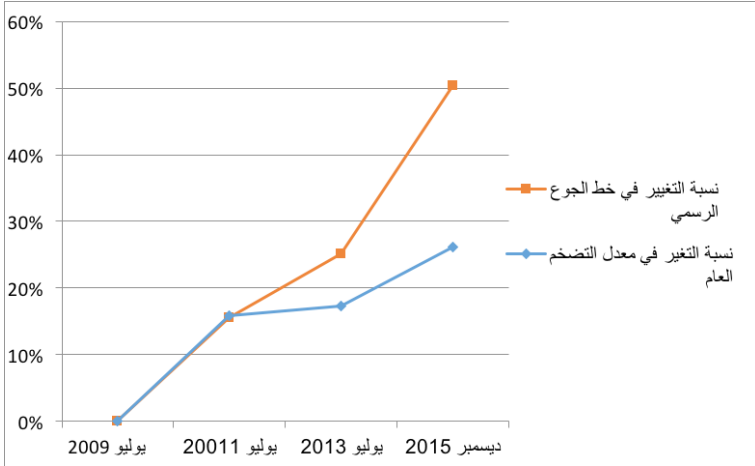
إذا قمنا ما تم إنجازه في دراسات الثلاث حالات الواردة في هذا الكتاب (المغرب وتونس ومصر)، بمعيار؛ كم ما أنتجوه من إحصاءات بديلة للفقر والجوع، ستظهر هذه الأوراق كأنها تقدم أسئلة أكثر ما تقدمه من إجابات؛ باستثناء الجزء الخاص بالجوع في الحالة المصرية؛ ولكن هذا المعيار وحده يخفي كثيرا مما تقدمه هذه الدراسات وغيرها من دراسات البنية. فالوجه الآخر للأسئلة التي تفتحها هذه الدراسات هو أنها تحدد مناطق البحث المستقبلية، حيث يمكن النظر لكل سؤال مفتوح تتركه هذه الدراسات وراءها باعتباره تحديد دقيق للمنطقة التي يجب أن نوجه فيها طاقتنا البحثية، إذا كنا نريد التحرك بدراسات البنية خطوات للأمام في اتجاه إنتاج مؤشرات ومتغيرات اقتصادية بديلة.

إذا حاولنا ترجمة الأسئلة التي طرحتها الدراسات الواردة في هذا الكتاب إلى توصية بأبحاث مستقبلية، فإن المنطقة التي تشير إليها هذه الدراسات في الثلاث بلدان، هي «نمط الإنفاق». أظهرت هذه الدراسات الضرورة ملحة لامتلاك بيانات أكثر تفصيلا مما تتيحه أجهزة الإحصاء المركزية عن أنماط الإنفاق الخاص بالفئات الاجتماعية المختلفة بما فيهم الجوعى والفقراء. الأمر المبشر بخصوص هذه النتيجة، هو أن بيانات نمط الإنفاق وكذلك بيانات الأسعار، ليست مركزية بنفس درجة مركزية بيانات توزيع الدخل. حيث يمكن تجاوز قصور البيانات الرسمية بخصوص أنماط الإنفاق المفصلة، من خلال مسوحات ميدانية متوسطة المجال، مسوحات تستطيع المراكز البحثية المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني القيام بها. نفس الأمر بالنسبة للسلاسل الزمنية لأسعار السلع والخدمات غير المعلنة رسميا.

حددت أوراق هذا الكتاب منطقتي «نمط الإنفاق» و«السلاسل الزمنية للأسعار» باعتبارهما أكثر المناطق البحثية قدرة على إنتاج قياسات اقتصادية منضبطة لكثير من المتغيرات الاقتصادية التي يتجاوز نطاقها قياسات الفقر والجوع، وأعتقد أن هذا التحديد هو الوظيفة الأكثر جدوى في دراسات البنية في المنطقة العربية في الوقت الحالي. فما نشهده من فقر في البيانات وقصور في منهجيات القياس في المنطقة، يرجح أن معظم دراسات البنية في الوقت الحالي ستقدم اجابات أقل مما ستطرحه من أسئلة ولكن أسئلتها المعلقة هذه هي تمهيد لخطوة جديدة في دراسات البنية المستقبلية. لأنها تحدد المناطق الأجدى بالبحث أو تحدد أوجه القصور الأولى بالمعالجة.

ملحق

شكل رقم (1) *

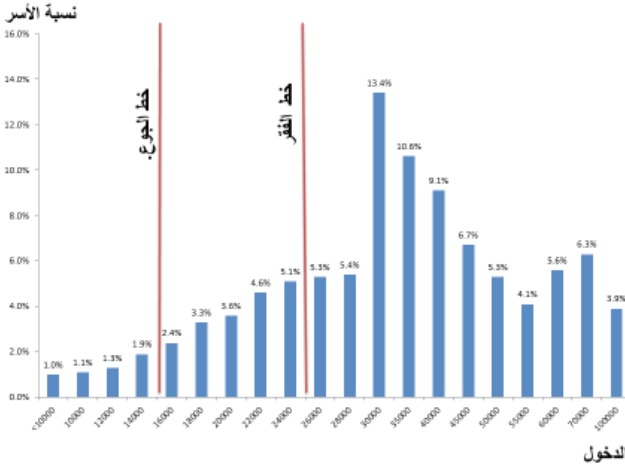


المصدر: بيانات الشكل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

* جميع البيانات الواردة في الورقة عن معدلات التضخم أو نسب الإنفاق من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. ما لم يذكر غير ذلك.

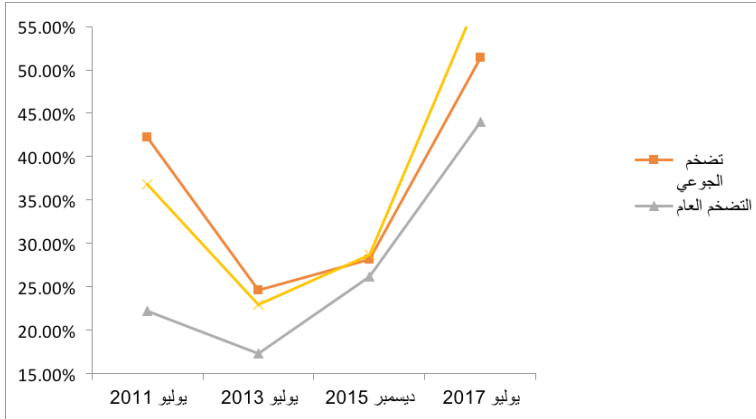
شكل رقم (2)

التوزيع النسبي لفئات الدخل السنوي للأسر



شكل (3)

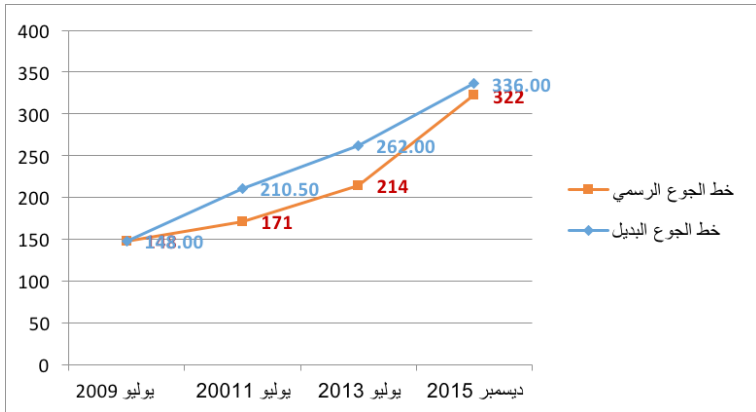
الفرق بين معدل تضخم الجوعى ومعدل التضخم العام وتضخم الغذاء الرسميين
فى الفترة من يوليو 2009 إلى يوليو 2017



المصدر: خط التضخم العام وتضخم الغذاء من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتضخم الجوعى محسوب بالمنهجية السالف ذكرها فى متن الورقة.

شكل رقم (4)

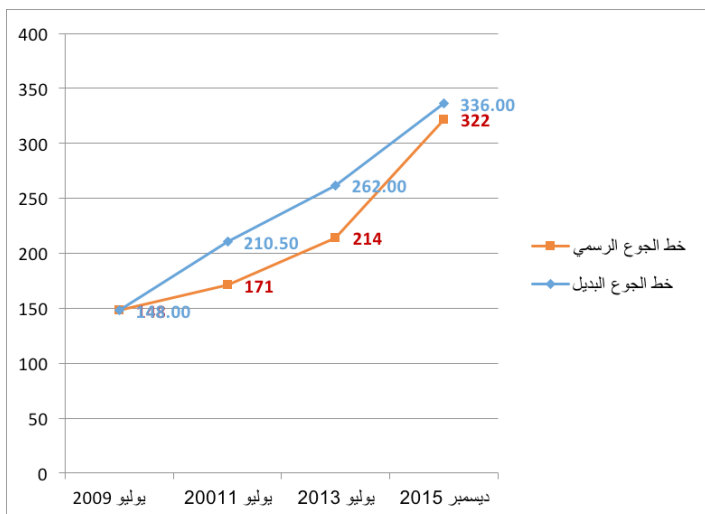
القيمة المالية لخطى الجوع الرسمى والبديل (بالجنيه المصرى)



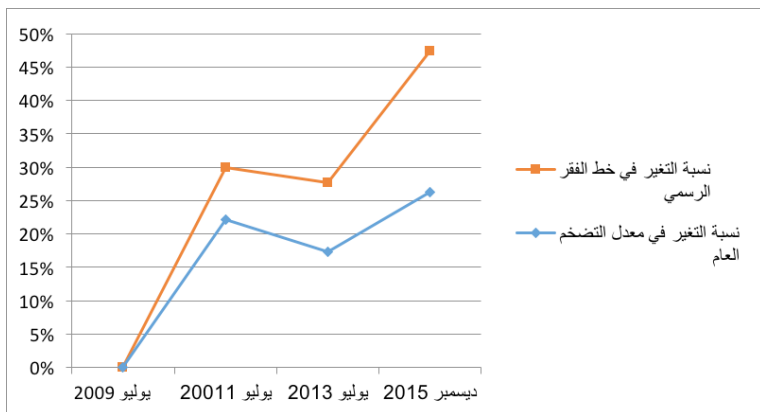
شكل (5) حركات أسعار الغذاء العالمية وفقاً لؤشر منظمة الغذاء والزراعة الفاو.



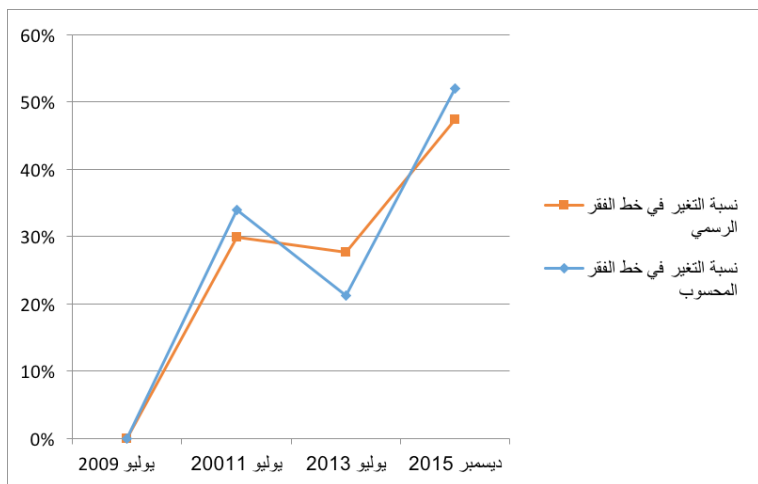
شكل رقم (6)
القيمة المالية لخطى الجوع الرسمى والبديل
(بالجنيه المصري)



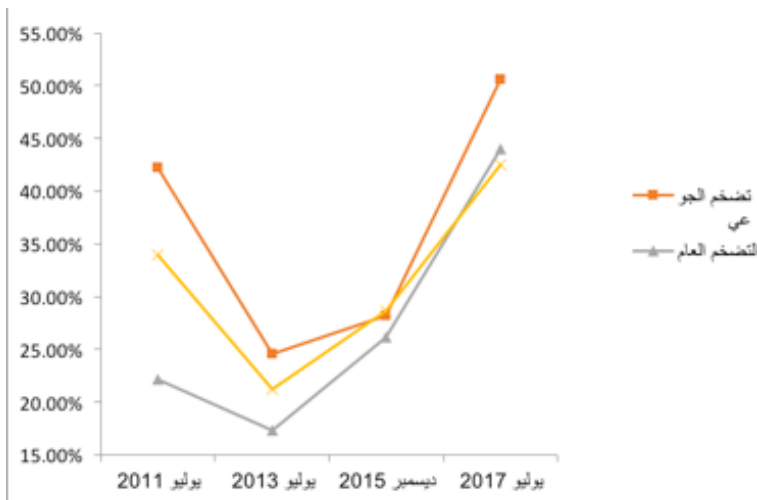
شكل (7)
نسبة التغير في خط الفقر الرسمي مقابل نسبة التضخم العام



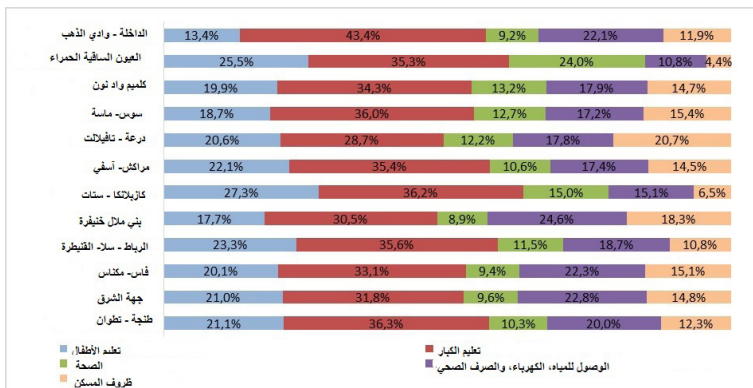
شكل (8)
نسبة تضخم المستهلكين القراء الرسمية والمحسوبة



شكل رقم (9)
التضخم العام وتضخم الفقراء وتضخم الجوعى

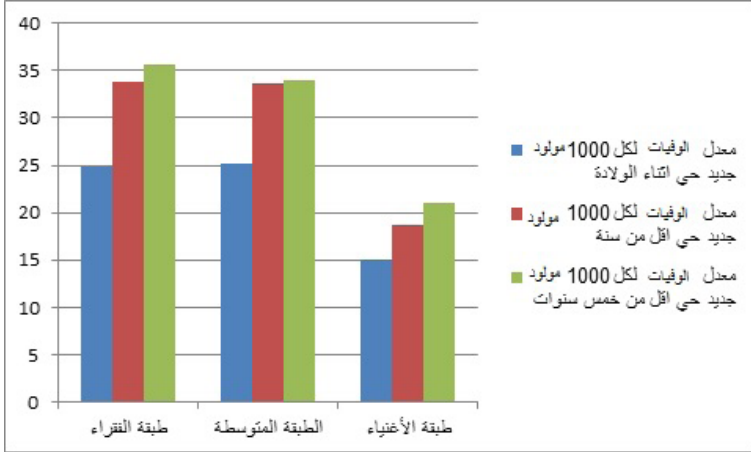


شكل رقم (10)
التمايز بين المناطق



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 و 2014.

شكل رقم (11)
معدل الوفيات



شكل رقم (12)
التجاذب على مستوى التشغيل

